المدرسة الوطنية العليا
للعلوم السياسية

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

تخصص إدارة النزاعات الدولية

مذكرة ماستر بعنوان

الصراع في الشرق الأوسط وأبعاده بعد الحرب الباردة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماستير في العلوم السياسية
تخصص إدارة النزاعات الدولية

إعداد الطالب:
بوراس موسى

إشراف الأستاذة
فراني حياة

تاريخ المناقشة:2017.06.13

لجنة المناقشة

د. علاوي مريم.....رئيسًا
أ. فراني حياة.....مقررا
أ. طلحي إيناس.....مناقشا

السنة الجامعية
2016/2017

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر إلى المدرسة العليا للعلوم السياسية، ممثلة بهيئتها التدريسية والإدارية، هذا الصرح العلمي العظيم الذي عشت فيه وتعلمت أن الأفكار فعلا لها أجنحة وان أحدا لا يستطيع أن يمنعها من الوصول.

إلى كل من ساهم أكاديميا ومعنويا في دعمي ومساندتي للخروج بهذه الدراسة بشكلها المطلوب.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتي الفاضلة

الدكتورة"فراني حياة"

لتفضلها بالإشراف على هذه الدراسة، والتي لم تبخل علي بعلمها وتوجيهاتها

كذلك الشكر موصول لزملائي وزميلاتي في المدرسة

على رأسهم طلبة إدارة النزاعات

الإهداء

إلى من علمني كيف تكون الرجال، فكان نعم الأب

ونعم المعلم: والدي العزيز.

وإلى الشمعة التي تحترق لتضيء لي الدرب علما ونورا:

والدتي العزيزة.

وإلى إخوتي الأعزاء.

وإلى كل من ساهم في مسيرتي التعليمية ولو بالجزء اليسير

أهدي عملي هذا.

إلى من أتمنى أن أذكرهم و يذكرونني

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني

إليكم جميعاً.

الملخص

عمدت هذه الدراسة إلى تناول الصراع في الشرق الأوسط بأبعاده الثلاثة السياسية والاقتصادية والثقافية وإلى معرفة طبيعة المحددات التي تحكم علاقة الأطراف الفاعلة في المنطقة، بالإطار المكاني للدراسة، وهو الشرق الأوسط، كما تناولنا بالتحليل الأهمية الذاتية لمنطقة الشرق الأوسط، والتي تقع بين أهميات ثلاث بالدرجة الأولى، وهذه الأهميات تبدأ دائما بالأهمية الاقتصادية للمنطقة من موارد أولية وعلى رأسها موارد الطاقة، مرورا بالأهمية الجغرافية للمنطقة، وكيف دفعت هذه الأهمية بتركيز الاهتمام العالمي وخاصة الولايات الأمريكية المتحدة على المنطقة، وفي الأخير بالأهمية الثقافية الدينية التي كانت شديدة الأهمية لتحليل البعد الحضاري الثقافي في موقف الغرب من المنطقة التي هي إسلامية في أصلها، كما قمنا بدراسة المصالح الغربية في المنطقة، وتبين بأنها قد كيفت الدول الغربية لتحقيق اكبر استفادة من موارد الشرق الأوسط ، وحاولنا أن نوضح السياسات المتبعة تجاه المنطقة من طرف الغرب، وكان لا بد من تناول الكيفية التي تنظر بها الدول الغربية وخاصة الولايات الأمريكية إلى المنطقة برمتها، بأبعادها الثقافية والاقتصادية والسياسية من خلال المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، وكيف استخدم هذا المشروع لتحقيق عملية احتواء حراك التغيير في المنطقة، الذي كان يمس بمصالحها وخاصة الحراك ذو التوجه الإسلامي ثم بينا شكل التعاطي الأمريكي معهم فيما أسميناه عملية احتواء وليس عملية اجتثاث، انطلاقا من افتراض أن الولايات المتحدة قد استغلت هذا العدو لتبرير تدخلاتها في المنطقة بما يحقق لها استنزاف اكبر قدر من مواردها الاقتصادية أولا، وضرب بنيتها الثقافية ثانيا، وتمهيدا لتحقيق هيمنة أمريكية على الصعيد الثقافي.

Résumé:

Cette étude a procédé à résoudre le conflit au moyen orient dans ses trois dimensions, économique, culturel et politique. Et de connaître la nature déterminants liés aux acteurs dans le contrôle de la région du moyen orient, comme nous avons eu affaire à l'analyse de l'importance des priorités qui commence toujours par les valeurs économique et des ressources primaires et en particulier les ressources énergétiques, à travers la zone géographique et comme cela est important d'attirer l'attention globale versé en particulier aux États Unis d'Amérique sur la région, et aussi l'importance culturelle et religieuses dans la région, la position de l'occident par rapport à la région qui est d'origine islamique et comment tirer profit maximum de la région.

Nous avons essayé d expliqué la politiques suivi envers la région par l'occident, et Pour cela il fallait monter leur vision et surtout les états unis d'Amérique envers le grand moyen orient, et comment a utilisé se projet pour gérer le mouvement arabe, qui touchait ses intérêts, surtout le mouvement islamique dans la région, et nous avons montré comment les états unis d'Amérique a fait pour contenir et tirer profit pour justifier ses interventions dans la region afin d'attendre ses objectifs et faire profit des ressources économique premièrement et frappé la structure culturelle par la suite, et prélude à la domination américaine

فهرسة الدراسة

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة..... أ
الفصل الأول: الصراع نظريا ومفاهيميا 5
تمهيد..... 6
المبحث الأول: في مفهوم الصراع 6
المطلب الأول: تعريف الصراع 6
المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالصراع و المعاني المعبرة عنه 9
المبحث الثاني: المقاربة النظرية لظاهرة الصراع وأسبابه 15
المطلب الأول: المداخل التفسيرية للصراع 15
المطلب الثاني: طبيعة الصراعات بعد الحرب العالمية الثانية 23
المطلب الثالث: إدارة الأزمات الدولية و إدارة الصراعات الدولية 28
الفصل الثاني: المشروع الشرق أوسطي 32
تمهيد..... 33
المبحث الأول: مفهوم الشرق الأوسط وأهميته 34
المطلب الأول: مصطلح الشرق الأوسط والموقع 34
المطلب الثاني: أهمية وخصائص الإقليم جيبوسياسيا 40
المبحث الثاني: المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير 48
المطلب الأول: بدايات مشروع الشرق الأوسط الكبير 48
المطلب الثاني: أهداف المشروع الظاهرة والخفية 49
المطلب الثالث: الموقف العربي من المشروع 53
الفصل الثالث: أبعاد الصراع في الشرق الأوسط 56
تمهيد..... 57
المبحث الأول: البعد الحضاري الثقافي 58
المطلب الأول: ملامح الخوف من عودة الحضارة الإسلامية 59
المطلب الثاني: الأساليب المنتهجة للسيطرة على الوضع 70
المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للصراع في الشرق الأوسط 76
المطلب الأول: النفط والغاز الطبيعي 78
المطلب الثاني: المياه في الشرق الأوسط 83
المطلب الثالث: مكانة المنطقة كسوق عالمية للتجارة بشقيها 88

المبحث الثالث: البعد السياسي للصراع في الشرق الأوسط 91
المطلب الأول: الأنظمة السياسية في المنطقة 91
المطلب الثاني: التيارات السياسية في المنطقة..... 97
المطلب الثالث: الإسلام السياسي وعلاقته بالصراع..... 104
الخاتمة 109
قائمة المصادر والمراجع 112

المقدمة

المقدمة

إن التدافع سنة إلهية لحفظ الحياة على الكرة الأرضية. والتدافع وسيلة لحفظ الحقوق وحماية الشعوب ومنع الجور والتصدي للغرور المدمر لتحقيق التوازن. وهذا التوازن هو الذي يشكل رادعا للحضارات المتمردة. وتفاوتت درجة التسامح والتدافع بين حضارات الكون على مر التاريخ، وبدت حضارة الغرب وكأنها لا تميل إلى التسامح مع الآخرين. إن الرغبة في الصراع التي سيطرت على العقلية الأوروبية ثم الأمريكية بارزة منذ ظهور أول حضارة في ذلك الجزء من العالم. وكان لوجود الحضارات القوية في الشرق دوره في التصدي لجنوح الغرب، وكبح جماح هذه العقلية الصدامية. لكن ضعف هذه الحضارات وهيمنة الغرب خاصة مع انكسار دولة الإسلام نتج عنه كوارث إنسانية عانى منها العالم. لقد أطلق الغربيون لأنفسهم العنان واجتاحوا العالم، وشنوا الحروب ونشروا الصراعات التي ولدت العداوات في كل مكان. يمكن القول أنه ما لم يعاد التوازن للعالم بعودة الأقطاب الحضارية الأخرى، واستعادة الدولة الإسلامية لموقعها كحائط صد ضد الجنوح، والتصدي لتغوُّل الحضارة الغربية، فإن معاناة البشرية ستستمر[1].

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تراهن عليها الدول الكبرى وهذا لموقعها الاستراتيجي ولما تحتويه من ثروات أسالت لعابها. وهذه المزايا أدخلت المنطقة في صراعات أنهكتها ولا زالت..وجعلت الدول الكبرى تتنافس لنيل ما أمكنها وتسلك كل السبل من أجل ذلك فالغاية تبرر الوسيلة. وإن دافع أمة لغزو أمة أخرى أو هجرة بعضهم إليها هي في غالبه دوافع اقتصادية، لكن بعضها قد يكون ثقافيا، والأمران متشابكان. فحتى الغازي لأسباب اقتصادية ينقل معه ثقافته وقد يفرض على المهزومين إذا كان غازيا ذا إمكانيات كبيرة، ليضمن أكبر قدر من التباعية التي تضمن له التحكم في أوضاع المهزومين. وقد يتأثر بثقافته من غزاهم، بل قد يتبناها ويترك ثقافته، وقد يكون التأثر والتأثير متبادلين.

ومنطقة الشرق الأوسط منطقة ملتقى طرق وعبور لأنابيب النفط والغاز ومختلف التجارات العالمية، منطقة ذات تعداد بشري كبير يحتاج إلى موارد حيوية معتبرة، منطقة تعدد وتختلف فيها التشكيلة السياسية نتيجة لإختلاف توجهاتها السياسية و المذهبية. كلها عوامل إجتمعت لتزيد من تعقيدات المنطقة. فلمعرفة أسباب الصراعات في المنطقة يجب أن لا نغفل أي الأبعاد كانت سياسيا أو إقتصاديا أو ثقافيا.

[1] : عامر عبد المنعم، "الغرب أصل الصراع "، مجلة البيان – سلسلة رؤى معاصرة، العدد: 02 جانفي 2008، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ص: 39

أهداف الدراسة

ومما سبق فإن الدراسة تحاول أن تربط العلاقة بين الأبعاد الثقافية والاقتصادية و السياسية، للوقوف على جزء من الوضوح لما يقع في الشرق الأوسط من صراعات، والعمل على إسقاط مشروع الشرق الأوسط الكبير على هذه العلاقة محاولة منى معرفة أهدافه الحقيقية. وتهدف أيضا إلى تناول الأدوات السياسية والإستراتيجية و الإيديولوجية الموظفة، ولتوضيح الأبعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية المرتبطة كلها بالصراع في الشرق الأوسط والتي يمكن القول أنها متوفرة كلها.

أهمية الدراسة

قد يغلب عليها أسباب ذاتية أكثر منها موضوعية، لأن الموضوع قد خاض فيه مفكرين ذو اختصاص وربما لا يمكنني أن أقدم أكثر مما قدموا، ولكن محاولة مني إعادة توضيح وإعادة طرح للموضوع. بصيغة أخرى لتوضيح أي الأبعاد الأكثر تأثيرا على الصراعات في الشرق الأوسط.

مشكلة الدراسة

- **تتفاوت الآراء حول طبيعة الصراع في الشرق الأوسط وأبعاده، فما هي أهم المداخل التي يمكن من خلالها تحديد وتفسيرطبيعة هذا الصراع؟ وإلى أي مدى يمكن ترجيح البعد الأكثر تأثيرا في هذه الصراعات؟**

وهذه الإشكالية تؤدي بنا إلى طرح عدة تساؤلات نذكر منها:

- ما مدى تأثير المحافظون الجدد الموسومون بالتطرف الديني في السياسة الخارجية الأمريكية؟
- ما هي الدوافع الحقيقية وراء التواجد العسكري الأمريكي والتنافس القائم بين الدول العظمى في منطقة الشرق الأوسط ؟
- إلى أي مدى استخدم الغرب وتذرعت بالإرهاب لتواجدهم في منطقة الشرق الأوسط عسكريا، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكيف استخدمت مفهوم تجفيف المستنقعات والحرب على الإسلام لتحقيق ذلك؟
- ما مدى تأثير الأنظمة السياسية القائمة في منطقة الشرق الأوسط على استقرار المنطقة، وما هو الدور الذي لعبته التيارات السياسية لاحتواء الأوضاع في المنطقة.

الفروض العلمية للدراسة

- انتشرت الصراعات في الشرق الأوسط بسبب الاستعمار وما أحدثه من تقسيم ظالم لم تراعى فيه الانتماءات العرقية والقبلية والثقافية.
- أصابع التدخل الخارجي تلعب دور المحرك الرئيسي للصراعات في الشرق الأوسط.
- تتناسب العوامل الخارجية وصراعات الحروب في المنطقة تناسبًا طرديًا.

منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي، لوصف موقف الأطراف المؤثرة في الشرق الأوسط، ومن خلاله يتم التحليل بشكل عام ، وأثناء ذلك للوقوف على مواطن التحول في المواقف كما تغيرت الظروف في المنطقة، كما أن الدراسة تتناول بالتحليل الأهداف الخفية من وراء تصلب المواقف في الإدارة الأمريكية لحد يصل إلى محاولة تحقيق الهيمنة المطلقة على المنطقة باستخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر، كما نتناول بالتحليل التحالف الغربي وأثره على هاته المواقف، من خلال السياسات الخارجية للدول الغربية المطبقة في منطقة الشرق الأوسط في مواجهة الحراك إلى جانب الإستراتيجية الأمريكية المصممة أصلا لمواجهة الإسلام، بالإضافة إلى الخلافات الإيديولوجية والعدو المفترض الذي يسوغ التدخلات الغربية، فبالتحليل نعتقد أنه بزوال الاتحاد السوفياتي كان يجب على الولايات المتحدة أن تبحث لنفسها عن عدو يسوغ تدخلاتها باسم الإنسانية، أو تحقيق الدفاع الشرعي عن النفس تماشيا مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، إلى أن وجدت ضالتها في صديق الأمس الإسلام، بشقه الأصولي،كما قادنا التحليل إلى الوصول بأن هذا الموقف إنما يقوم على اعتبارات المصلحة والهيمنة مجتمعتين ،أكثر من غيرها من الأبعاد الدينية والثقافية الحضارية التي وجودها مرتبط بعوامل ثانوية مؤقتة وغير محددة لطبيعة الصراع في حقيقته.

كما تناولت الدراسة المنهج التاريخي وهو المناهج الرئيسية الأساسية لدراسة أي موضوع أو لحل أي أزمة، حيث يتتبع المنهج التاريخي دراسة الظواهر تاريخيًا ومنذ أمد بعيد وبالتالي يقوم بتفكيك الأزمة أو المشكلة إلى مكوناتها الأولية ومن ثم التغلب على مسبباتها وهنا نجمع بين المنهجين التاريخي والاستنباطي لارتباطهما الوثيق وتكاملهما في بحث الأزمة التي يعاني منها الشرق الأوسط، وأيضًا يمتد المنهج التاريخي ليصل إلى مستويات الأزمة في الحاضر وتأثيراتها الحالية وأيضًا إفرازاتها والتي هي بالأساس نتاج محصلة القرارات التاريخية عند متخذي القرارات وأيضًا الشعوب والارتباطات العالمية، أيضًا يعكس المنهج التاريخي ما ستؤول إليه الأحداث في المستقبل باعتبار الحلول المقدمة للازمة حاليًا وإستراتيجيتها وبالتالي هو منهج شمول معتبر لدراسة الأزمات.

الفصل الأول

الصراع نظريا ومفاهيميا

تمهيد

استهدفت الدراسة في هذا الفصل التعريف بمفهوم الصراع الدولي والمفاهيم الأخرى ذات الصلة حال إدارة الصراع الدولي وحل الصراع الدولي، ثم لأبرز الأدبيات المتعلقة بالمداخل النظرية لتفسير ظاهرة الصراع وإدارة الصراع الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: في مفهوم الصراع

المطلب الأول: تعريف الصراع

- **تعريف و معنى صراع في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي**[1]

صِراع: (اسم)–الجمع: صِراعات–مصدر صارعَ

صِراع: خصومة ومنافسة، نزاع، مشادّة

صِراع: تباين بين الشَّخصيَّات والقوى في عمل دراميّ أو خياليّ وخاصّة التبَّاين الذي يؤثِّر على العقدة

تضارب الأهداف ممّا يؤدّي إلى الخلاف أو التصارع بين قوَّتين أو جماعتين

صارَعَ: (فعل)– صارعَ يصارع، مُصارَعةً وصِراعًا، فهو مُصارِع، والمفعول مُصارَع– صارع الموتَ: قاومه وغالبه– صَارَعَ غَرِيمَهُ: عَارَكَهُ، غَالَبَهُ

- **تعريف و معنى صراع في قاموس المعجم الوسيط،اللغة العربية المعاصر. قاموس عربي – عربي**

✓ **صراع المصلحة**

كلمة تشير إلى صراع يقع فيه مشرع تتعارض مصلحته الخاصة مع المصلحة العامة أثناء تشريعه. و الحل في ذلك أن يصرح بهذا الصراع ويمتنع بذلك عن التصويت وإلا فسيتهم بممارسة لا أخلاقية.

✓ **مصطلحات سياسية**

صراع طبقي

صراع بين طبقات مختلفة في المجتمع وهو مفهوم في غاية الأهمية بالنسبة للنظرية الماركسية. فلقد قسم كارل ماركس المجتمع إلى فئتين كبيرتين: الرأسماليون أو البرجوازية والبروليتاريا أو العمال. ويرى ماركس أن مصالح الفئتين متضاربة حتما لأن العمال كانوا دائما وأبدا ضحية استغلال البورجوازية وهكذا كان المجتمع الرأسمالي عبارة عن صراع مستمر بينهما. وكان ماركس يؤمن بأن البروليتاريا ستنتصر لتبرز مجتمعات جديدة لا مكان فيها للطبقية. ولم تعد فكرة الصراع الطبقي ولا المبادئ الماركسية الأخرى جذابة كما كانت.

[1]: أنظر الموقع: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/صراع / المعاني لكل رسم معنى، تحصل عليه بتاريخ: 01-05-2017 9:04

1. خصومة ومنافسة، نزاع، مشادّة: – صِراعٌ طبقيّ: – صِراعُ الأجيال مستمرّ، – هو في صِراعٍ مع الحياة، – صِراع على السُّلطة، – باءت محاولة إيقاف الصِّراع الدّامي بالفشل.
2. (الثقافة والفنون) تباين بين الشَّخصيَّات والقوى في عمل دراميّ أو خياليّ وخاصّة التبَّاين الذي يؤثِّر على العقدة.
3. (علوم الاجتماع) تضارب الأهداف ممّا يؤدّي إلى الخلاف أو التصارع بين قوَّتين أو جماعتين.
4. (علوم الاجتماع) اتِّجاه يهدف إلى الفوز على الأفراد أو الجماعات المعارضة أو الإضرار بها أو بممتلكاتها أو بأيّ شيء ممّا تتعلَّق به.
5. (علوم النفس) وجود قوَّتين لدى الإنسان تحرّكان سلوكه، كلّ قوّة على النقيض من الأخرى.
6. (علوم النفس) حالة انفعاليّة مؤلمة تنتج عن النزاع بين الرغبات المتضادَّة وعدم قضاء الحاجات.[1]

- ✓ إن مفهوم الدقيق لمصطلح الصراع يعتبر واحد من أكثر المفاهيم غموضا وإثارة للجدل، لذلك فمعهد **هايدلبرغ الدولي لبحوث الصراع**، يعرف الصراعات باعتبارها: "...**تصادم المصالح (اختلاف في المواقف) على القيم الوطنية على الأقل بين الطرفين (الجماعات المنظمة والدول، ومجموعات من الدول، المنظمات) التي هي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها و نصرة قضاياهم** ". ويشهد هذا التعريف بحقيقة أن عدد الصراعات تأخذ مكا نتها نتيجة ضعف الدول أو ا نهيارها فعلا، والتي تكون غير قادرة على التدخل في الصراع بقواتها الخاصة.[2]
- ✓ كما أن **دائرة المعارف الأمريكية** تعرف الصراع بأنه عادة ما يشير إلى **"حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته"** أما في بعده السياسي، فإن الصراع يشير إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما أو منهم، مضطراً فيها إلى تبنى أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى. أما **دائرة معارف العلوم الاجتماعية** فإن اهتمامها ينصرف إلى إبراز الطبيعة المعقدة لمفهوم الصراع، والتعريف بالمعاني والدلالات المختلفة للمفهوم في أبعاده المتنوعة. فمن المنظور النفسي، يشير مفهوم الصراع إلى

[1]: المرجع السابق. موقع المعاني لكل رسم معنى./http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar صراع .

[2]: إكرام بركان، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية" ، مذكرة ماجستير،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2009-2010، ص10

"موقف يكون لدى الفرد فيه دافعٌ للتورط أو الدخول في نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متضادة تماما"،وهنا يؤكد Edward J. Murray في "Conflict: The Psychological Aspects" على أهمية مفهوم الصراع في فهم الموضوعات المتعلقة بقدرة الفرد على التكيف الإنساني وعمليات الاختلال العقلي أيضاً.[1]

- ✓ ويعرف الباحث الاجتماعي " Lewis A Coser " الصراع بأنه " **تنافس على القيم و على القوة و الموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم** " بينما يرى **أحمد فؤاد أرسلان** أن الصراع الدولي " **هو ظاهرة عدم التوافق أو التناقض في المصالح، القيم و الأهداف القومية بين القوى الفاعلة في النظام الدولي الذي يتميز بحتمية التفاعل بين وحداته المتفاوتة في طاقاتها و إمكانياتها و المتناقضة في منطلقاتها القيمية و الإيديولوجية...**" أما الصراع في نظر دويتش* هو " **وجود أنشطة حادثة أو أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض وهو نشاط الذي لا يتفق مع واحد آخر و هو الذي يمنع ،أو يعرقل في حدوث أو فعالية النشاط الثاني. الصراع يمكن أن يكون صغيرا كوجود خلاف و كبيرا مثل وجود الحرب**"[2]
- ✓ في علم الاجتماع وعلم الأحياء، يدل مصطلح نظرية الصراع أو نظرية النزاع Conflict Theory على نظرية تقول بأن المجتمعات أو التنظيمات بشكل عام تعمل من خلال صراع أعضائها ومشاركيها المستمر للحصول على منافع أكثر، وهذا ما يسهم بشكل أساسي في التغير الاجتماعي كما هي حالة التغيرات السياسية والثورات. تطبق هذه النظرية على حالة الصراعات الطبقية خاصة في إيديولوجيات مثل الاشتراكية والشيوعية.
- ✓ ويُعد مفهوم الصراع conflict، هو أحد أبرز المفاهيم المتداولة التي طفت على سطح النقاش المحتدم بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكك مفاصل الخصم التاريخي لليبرالية الديمقراطية، ومنذ تمادي حمى التبشير بنهاية التاريخ وفقاً لأطروحة فرانسيس فوكوياما، إثر"استبعاث" أطروحة الصدام الاستراتيجي بين الحضارات، وحروب المستقبل على يد صمويل هنتنجتون. الذي يرى أن الصدام بين "الحضارات" نتيجة حتمية. وهناك مقولة مفادها أنه: (عندما يوجد فرد يسود السلام وعند وجود اثنين ينشأ الصراع وعند

---

[1]: منير محمود بدوى، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع". مجلة "دراسات مستقبلية"، مركز دراسات المستقبل. جامعة أسيوط . ج. م. ع. العدد الثالث،جوان 1997م، ص35

*: بالإنجليزية: John MARK Deutch (1938 م) هو سياسي، وبروفيسور (أستاذ جامعي)، وكيميائي من الولايات المتحدة الأمريكية ولد في إقليم بروكسل عاصمة بلجيكيا. ذو أصول يهودية (يهود روسيا). اكتسب الجنسية الأمريكية في1945و تقلد إدارة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بين عامي 1995و1996 بعد أن كان مساعد وزير الدفاع الأمريكي.

[2]: إكرام بركان، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية" مذكرة ماجستير:. مرجع سابق: ص11

وجود أكثر تبدأ التحالفات). هذه الحكمة تشير إلى القانون التاريخي الذي يحكم حياتنا بشكل عام، وسواء تعلق الأمر بالمجتمعات الوطنية أو على المستوى الدولي فقانون الصراع هو الذي يحكم الكون. ومهما كان شكل الوحدة الإنسانية، أسرة، قبيلة، أمة فإنها محكومة بقانون الصراع تلك قاعدة تاريخية... لا تحتاج إلي إثباتات. يرى الكثير من مفكري الغرب أن الصراع ظاهرة طبيعية في حياة الإنسان وفي حياة المؤسسات جميعاً فبدءاً من الأسرة وإلى مستوى الإنسانية مروراً بالقبيلة والدولة والأمة فإن قانون الصراع هو ما يحكم المؤسسات جميعاً. غير أن أشكال الصراع ليست واحدة في هذه المؤسسات كما أن نتائجه مختلفة فهو يتدرج في شدته فيبدأ صراعاً ناعماً في مستوى الأسرة ويصل ذروته على مستوى الإنسانية فقد يصل إلى حد الحروب والصدام.[1]

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالصراع و المعاني المعبرة عنه

من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة الذكر للصراع، تظهر لنا بعض المفاهيم المرتبطة به كالنزاع و الاختلاف، عدم التوافق، الأزمة، التوتر، الصدام والحروب. فارتأينا أن نوضح بإسهاب مدلولات هته المفاهيم حتى يتسنى للقارئ فهم مجال الدراسة للصراع في الشرق الأوسط والذي حصرناه في الصراع المسلح أي الصراع العنيف.

1. النزاع:

يعتبر مفهوم النزاع من أبرز المفاهيم المشابه ة للصراع، حيث تبدو للوهلة الأولى إشكالية ترجمة مفهوم conflit أوConflict باللغتين الفرنسية والانجليزية ،إلى اللغة العربية، إذ تعد أول تحد أمام الباحث فيما يخص التمييز بين مصطلحي الصراع والنزاع.

لقد قدم ابن منظور تمييز ا بين الصراع والنزاع، في معجمه "لسان العرب"، إذ يرى بأن التنازع هو التخاصم ونزاع القوم هو خصامهم، أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة حيث على واحد أن يصرع الآخر.

كما تأخذ العديد من الموسوعات الأجنبية بهذا التمييز إذ تعتبر أن الصراع ينطوي على "جدال عنيف" أو "كفاح ضد الغير،" في حين يشير النزاع إلى "الاختلاف" أو "التعارض" أو"التنافس في الأفكار،" وهذا يعني أن النزاع هو مرحلة سابقة للصراع وقد لا يتحول إلى صراع. يتضح من ذلك بأن النزاع أقل حدة وشمولا من الصراع حيث نجد أن النزاع هو الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة ويمكن أن ينشأ بين

[1]: أنظر الموقع:
http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9/ar-ar/#anchorWiki تحصل عليه بتاريخ: 28/05/2017 09:22

الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واستراتيجياتها البعيدة[1].

ويرى إسماعيل صبري مقلد أن الصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقرر غالبا إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين. في حين يشير النزاع إلى درجة أقل حدة وأقل شمولا في الاختلافات.

يعرف النزاع عدة أشكال و صور، فقد يبدأ النزاع على شكل توتر بين الأطراف، يتطور لأزمة، التي قد تتطور بدورها إذا استمر وجود إدراك لدى الأطراف بحتمية الصراع و المواجهة إلى حرب.

يبدو إذن، أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم النزاع، مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب بالإضافة إلى الصراع الإيديولوجي بين ما كان يعرف بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، إذ غالبا ما يمتد الصراع لعقود أو لقرون طويلة (في حين أن النزاع يشتمل على مسائل محدودة وواضحة منذ البداية، كما يبدو قابلا للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع، ولهذا عادة ما نبحث عن السلام عندما نكون في صراع وعن التسوية عندما نكون في حالة نزاع.

2. التوتر:

يعرفه عبد العزيز جراد، باعتباره أول مرحلة للنزاع بأنه "حالة شيء يهدد بالقطيعة".[2] وهو يشير بذلك إلى حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر وقد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا (حرب)، إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية.

- ✓ حسب "مارسال ميرل" التوتر هو: " مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوة...".
- ✓ ويختلف التوتر عن النزاع، إذ يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام. و التوتر حالة سابقة على النزاع وكثيرا ما رافقت انفجار النزاع، كما أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بأسباب الصراع، كما أن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث النزاع.

[1] : إكرام بركان، مرجع سابق، ص:13

[2]: عبدا لعزيز جراد، العلاقات الدولية لجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992، ص، 95.

- ✓ يعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية، و لا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون (العلاقات الجزائرية المغربية حاليا). بينما النزاع هو حالة صراعية لا تتضمن علاقات تعاون.
- ✓ ولكن التوتر كمرحلة سابقة للصراع لا يؤدي وحده إلى الصراع وإنما ذلك يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع، بمعنى أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد الصراع بين الأطراف، وإنما المهم الموقف المتعارض لأطراف النزاع، ويذهب هولستي Holisti في هذا الإطار إلى أن العداوة Antagonism والريبة والشك لم تكن شروطا كافية لحدوث صراع أو أزمة. أي أن التوتر قد لا يتحول إلى صراع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف.[1]

3. الأزمة:

تعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل، أو إلى الأسوأ مثل الحياة أو الموت، الحرب أو السلم و ذلك لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها. فقد عرفها "ألستار بوخان" Alastair Buchan في كتابه "إدارة الأزمات" بأنها " تحدٍّ ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف، حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه، أما كورال بل Coral Bill–3بأنها ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول و يشير روبرب نورث Robert Northإلى أن الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه. ويشير نورث إلى أن الأزمات غالبًا ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب إذ تسوّى سلميًا أو تجمّد أو تهدأ،على أنه يمكن دراستها على اعتبارها اشتراك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها.كما يعرّفها جون سبانير John Spanirبأنها "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، ما يخلق درجة عالية من احتمال اندلا ع الحرب وعليه وفقاً لذلك فإن الأزمة هي "موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعدّه الطرف الآخر المدافع، يمثل تهديدًا لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركًا مضادًا وسريعًا للحفاظ على تلك المصالح، مستخدمًا في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى

[1] : المرجع نفسه، ص: 95

عسكرية كما تعد فهي مواجهة متوترة بين مجموعات مسلحة معبأة معنويا قد تصل إلى درجة التهديد و الصدام الظرفي و تمهد هذه الأوضاع إلى حرب أهلية وشيكة أو انهيار عام للقانون والنظام السائد و تكون عندما يجعل أحد الأطراف فجأة الطرف الآخر في وضع لا يطاق و يقتضي منه اتخاذ قرارات سريعة والقيام بردود أفعال عنيفة إذا كان قابل بفقدان قيمته ، في حين أن النزاع أو الحرب المحدودة التي يمكن أن تتحول إلى حرب شاملة و قد تحتوي عل كثافة منخفضة في نطاق المواجهات مثل حرب العصابات والفوضى السياسية...[1]

أما النزاع فقد يبدأ بالتوتر ويمكن أن ينتقل إلى طور الأزمة الطويلة أو القصيرة المدى وهذه الأخيرة قد تقود إلى الخيار العسكري، كذلك فان الصراع يمكن أن تتعد مظاهره و أشكاله كأن يكون صراعا سياسيا أو اقتصاديا، عرقيا، حضاريا، دعائيا الخ...كما يمكن أن تتعدد أدواته و أن تتدرج حسب فاعليتها كالضغط و الحصار و الاحتواء والتهديد و العقاب والتفاوض و المساومة و التنازل و التحالف و التحريض و التخريب وصولا إلى التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح و هي الحرب.[2]

4. الحرب:

تعرف الحرب بأنها: الصراع المسلح بين دولتين أو أكثر في إطار القوانين و الأعراف الدولية، و يكون الهدف من هذا الصراع هو الدفاع عن المصالح الوطنية للدول الأطراف في النزاع (هذا التعريف يستثني النزاعات المسلحة التي لا يكون أطرافها من أشخاص القانون الدولي العام كالحروب الأهلية و الثورات الداخلية.

كما يعرفها "برتراند راسل" بأنها: " نزاع بين مجموعتين أو أكثر، تحاول كل منهما قتل أو تشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل له."

يقدم كل من " دايفييد سينغر. كارل دويتش. إلفن سمول" تعريفا دقيق للحرب، اعتمدوا في وضعه على معايير كمية تتضمن وجود 03 شروط: [3]

- ✓ وجود 1000 قتيل كحد أدنى في السنة من العسكريين خلال المعارك (العسكريين كل من يحمل السلاح و ليس المنظمين رسميا لجيش نظامي).

[1]: حسين بهاز، مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح . ورقلة . تحصل عليها من الموقع: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-03-2010-dafatir/447-2013-04-30-15-40-47 بتاريخ: 28/01/2017 09:42

[2]: المرجع نفسه.

[3]: ناصيف يوسف حتي، نظرية العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1985، ص295.

- ✓ تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة و التجنيد و التدريب لنشر القوات المسلحة، و اعتماد الخطط للقتال و السلم.
- ✓ وجود تغطية شرعية: من خلال وجود دولة أو وحدة سياسية معينة تعتبر أن ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل واجب لخدمة أهداف جوهرية و شرعية عن الدولة.

الحرب هي ذروة أو أعلى مرحلة و مستوى من مستويات النزاع. و تعبر حالة الحرب عن فشل الأطراف في إدارة النزاع عند بلوغهم مرحلة النزاع المسلح العنيف.

الحرب: هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى واستعمال العنف لتحقيق أهداف معينة. فقد ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة.

فكلوز فيتس عرف الحرب بأنها "عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا... إن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي، إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسوّيه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى".

و يرى غاستون بوتول بأن "الحرب صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة". ويشير إلى أن "الحرب هي صورة من صور العنف... وتتميز بكونها دامية، إذ أنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حيات بشرية لا تعدو أن تكون صراع...".[1]

ويرى هادلي بول أن "الحرب هي عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض". ويرى بول أن العنف ليس هو الحرب ما لم ينّفذ باسم وحدة سياسية، لأن أهم ما يميّز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي، ويضيف بأن العنف المنفذ باسم وحدة سياسية ليس حربا ما لم يكن موجها ضد وحدة سياسية أخرى، فالعنف الذي تلجأ إليه الدولة كإعدام المجرمين أو قمع القراصنة ليس حربا أيضا لأنه موجه ضد الأفراد.[2]
و اعتبر ديفيد سنجر في دراسة له بعنوان مشروع الحرب، أن الحروب بين الدول هي صراعات مسلحة تضم على الأقل أحد أعضاء النظام الدولي في طرفي النزاع، و تخلف ما لا يقل عن ألف قتيل في العام.[3]

[1]: بوتول غاستون، الحرب والمجتمع (تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية)، ترجمة عباس الشربيني، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 48-49.

[2]: Bull Hedley, The anarchical society (a study of order in world polities), London: The macmillan press LTD, 1977, p 184.

[3]: محمد أحمد عبد الغفار، فضّ النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 79.

وعليه فإن الحرب تختلف عن النزاع بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة، و بأسلوب واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة. في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسيا، اقتصاديا أو إيديولوجيا. وعموما تمثل الحرب، التوتر والأزمة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع، تتفاوت من حيث درجة خطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. فالنزاع يبدأ أول الأمر بالتوتر، ثم ينتقل إلى مرحلة الأزمة الطويلة أو قصيرة المدى، والتي قد تقود إلى حرب محدودة ثم شاملة.[1]

[1]: جراد عبد العزيز، مرجع سابق. ص: 102

المبحث الثاني: المقاربة النظرية لظاهرة الصراع وأسبابه

المطلب الأول: المداخل التفسيرية للصراع

تتعدد المداخل والمنطلقات النظرية التي تحاول تفسير ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية بارتباطها بما يلي[1]:

أولا: المدخل المرتبط بالمصالح القومية:

المصلحة القومية هي: الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة، وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة.[2]

أنواع المصالح القومية:

1. المصلحة الدفاعية Defense Interest:

الدفاع عن الدولة (مجموعة دول) ومواطنيها من أي تهديد بالعنف المادي بواسطة دولة أخرى أو مجموعة دول، والحماية من أي تهديد خارجي محتمل، مباشر أو غير مباشر، ضد النظام السياسي القومي.

2. المصلحة الاقتصادية Economic Interest:

تعظيم الرفاهية الاقتصادية للدولة أو مجموعة دول بالنسبة للدول الأخرى.

3. مصلحة النظام الدولي World- Order Interest:

الحفاظ على نظام دولي سياسي واقتصادي، تستطيع الدولة أن تشعر في إطاره بالأمن، ويمكن أن يمتد نشاطها التجاري خارج النطاق الجغرافي للدولة بحرية.

4. المصلحة العقائدية Ideological Interest:

حماية وتدعيم مجموعة من القيم، التي يشترك فيها المواطنون والدولة أو مجموعة دول، والاعتقاد في صلاحيتها في كل العالم.

وفي نطاق صراعات القوة بواسطة السعي إلى حماية هذه المصالح من خلال مضاعفة الدولة لمواردها من القوة أو كما عرفه **هانس مورغنتو**"أن الدافع الذي يحرك الإنسان هو الصراع على القوة من أجل البقاء و مقابلة التحدي وإثبات الذات فالمصلحة ليست سوى مرادفا للقوة". فالتنافس على منطقة الشرق الأوسط من طرف الغرب يدخل في هذا النطاق التفسيري، فقد كانت منطقة الشرق الأوسط محط أنظار جميع القوى ومكان للصراع

[1] : حسين بهاز مرجع سابق.

[2] : مقال متحصل عليه من الموقع: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec04.doc_cvt.htm بتاريخ: 28/01/2017 10:33

على مر السنيين ومنذ القديم البعيد، وذلك لأهمية المنطقة الجغرافية والإستراتيجية وسنوضح هذه الأهمية في المباحث القادمة، فالصراع الروسي الأمريكي على احتواء المنطقة مثلا يمكن أن يفسر بهذا المدخل ولكن ليست المصالح القومية وحدها سبب للصراع أو لتفسيره.

ثانيا:المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي

غالباً ما يتسم النظام الدولي بالفوضوية، أي أنه نظام سياسي دون حكومة و دون قواعد مستقرة و قيم راسخة. ولذلك يجب أن نتصور نظاماً دولياً بقواعد دون دور منظم لهذه القواعد، وتحصل هذه الفوضى العالمية لأن كل الدول تتصرف حسب مصلحتها الذاتية، وأنه لا دولة ستتصرف بأخلاق، حيث لا يوجد من يؤمنها إذا تصرفت الدول الأخرى بسلوك غير أخلاقي .وباختصار فإن الجزء الأهم في تعريف أي نظام هو توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية بين الوحدات المشكلة للنظام. ففي أعقاب التحولات الجذرية الدراماتيكية التي وقعت في شرق ووسط أوربا بدءاً من عام 1989 والتي عبرت عن نفسها في تهاوي أنظمة الحكم الاشتراكية وسقوط حلف وارسو، وتفكك الإتحاد السوفيتي في 1991،شهد النظام الدولي تغيرات عميقة وصفت بغير المسبوقة وأنها تمثل نهاية لنظام عالمي وهو نظام الثنائية القطبية ليحل مكانه نظام آخر[1]. وهذه الفوضوية كان لها أثر بليغ على منطقة الشرق الأوسط، الذي يلاحظ أن الأوضاع إزدادت سوءا، وذلك ربما لتحول النظام السياسي إلى أحادية قطبية تهيمن وتتحكم في أوضاعه ولا يوجد رادع أو قوة أخرى يمكن أن تحد منها، وعليه ف الصراعات و الحروب لن تنتهي في ظل وجود مبدأ السيادة القومية و بقاء النظام الدولي قائم على تعدد الدول.

وإذ كان الباحثون اتفقوا على انتهاء النظام الدولي السابق إلا أنهم اختلفوا في تحديد ماهية النظام الدولي الراهن، حيث ذهب البعض إلى القول بأن النظام الدولي أصبح أحادي القطبية، في حين ذهب آخرون إلى القول بأنه أصبح متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس قوى على الأقل متمثلة بالولايات المتحدة، الإتحاد الأوربي، اليابان، الصين ، روسيا الاتحادية. وذهب فريق ثالث إلى القول بأن النظام الراهن لا يعدو أن يكون مرحلة انتقالية تفصل ما بين سقوط النظام القديم ثنائي القطبية وبروز وتشكل هياكل نظام عالمي جديد لم تتبلور ملامحه بعد.[2]

وأيضا الصراع المرتكز أساسا على المنطق الذي يقول أن وجود تكتلات و تحالفات دولية متصارعة يأتي على رأس العوامل التي تؤدي إلى الحرب أو تعجل بوقوعها يوضح كيفية تأثير سياسات توازن القوى المرتكزة على التحالفات في مضاعفة حدة التوتر و الصراع الدولي.

[1] : فيصل براء متين المرعشي:' مفهوم النظام الدولي"، الموسوعة السياسية، مقال متحصل عليه من الموقع: http://political-encyclopedia.org/2016/02/25/النظام-الدولي بتاريخ: 28/05/2017 11:09

[2] : المرجع نفسه.

ثالثا:المدخل الاقتصادي

هناك من المفكرين يعتقدون أن الجانب الاقتصادي مهم لفهم وتحليل الصراعات، ذلك أن التجاريون يرفضون التمييز بين التفوق التجاري والتفوق السياسي حيث يكون ميزان القوى مرهون بالميزان التجاري، فللأوضاع الاقتصادية المقام الأول اتجاه السياسة الخارجية للدول، ويؤكد الباحثون على أن هناك ارتباط بين الحرب كظاهرة بين الدول و بين الظاهرة الاقتصادية، فالحرب هي آثار حتمية للظاهرة الاقتصادية من حيث:

1. حروب القحط: ففي الجماعات البدائية تبدو حالة القحط الناجم عن تخلف الموارد الطبيعية عن تمكين الجماعة من الاستمرار في الحياة و هكذا تبدو هذه الحالة و كأنها الوضع المحتم للحرب من أجل الاستعلاء على موارد الآخرين.
2. حروب الوفرة: أما في الجماعات الصناعية فالدافع للصراع كان السعي في الحصول على المزيد من الموارد الأولية من أجل المزيد من الإنتاج.
3. حروب الأسواق و التسويق: هي تلك الحروب التي تلجأ إليها الدول من أجل الحصول على الحق في أن تتاجر بحرية في منطقة معينة .[1]

و هو ما يعني أن كل الحروب التي تقع إنما تحركها أسباب ودوافع اقتصادية و تندرج في هذا الإطار النظرية الماركسية وغير الماركسية مثل نظرية هوبسون التي ظهرت في مطلع القرن العشرين.

رابعا:المدخل الجيوسياسي

والتي تلتقي معظم نظرياته حول محور أساسي يتعلق بالضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي على عملية الصراع من أجل البقاء والنمو ويمكن الإشارة هنا إلى نظريات كل من راتزل F.Ratzel،ماكيندرH.Mackinder و سبيكمانN.Spykman4.

وانطلاقا من تعريف لويس كوسر كما أشرنا له من قبل للنزاع " بأنه تنافس على القيم و على القوة و الموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم "

ففي هذا التعريف قدم لنا لويس كوسر المحاور التالية التي تحدد لنا الاقتراب من مفهوم النزاع الدولي ومصادر تحريكه، وتتعلق أساسا حول أن: النزاع الدولي هو تنافس على القيم وعلى القوة والموارد. والهدف من النزاع الدولي يكون من أجل تحقيق أحد الأهداف التالية حسب إمكانيات وقوة كل طرف: تحييد الخصم، أو الاتجاه نحو تصفيته أو العمل على إلحاق الضرر به وإيذائه[2]. وهو بذلك يطرح مصادر أساسية للنزاعات الدولية،

[1] : مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل (خصائصه، المداخل النظرية والتفسيرية والمستويات)، مقال متحصل عليه من الموقع: http://scjuripoli.blogspot.com/2015/12/blog-post_11.html بتاريخ: 28/02/2017 11:49

[2] : المرجع نفسه

تقترب إلى حد بعيد مع المدخل الجيوبوليتكي لتعريف النزاع الدولي، الذي يحدد مصادره في ثلاث أسباب تفسر دوافع النزاعات وتتعلق بـ:

- النزاع على الموارد: المواد الأولية، المنجمية، الزراعية أو الصناعية، حيث اعتبرت النزاعات الدولية في القرن العشرين حسب الطرح الجيوبوليتكي نزاعات على النفط، اليورانيوم أو الألماس وهي ذات أبعاد اقتصادية، في النزاع تدفع الدول القوية للبحث عن كسب المزيد من النفوذ والتوسع في هذه المناطق لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.
- ثانيا الإستيلاء على المواقع الجيواستراتيجية: الذي يمكن أن يكون مصدرا للنزاعات الدولية حسب الطرح الجيوبوليتكي فيكمن في الاستيلاء على المواقع الجيواستراتيجية، بمعنى كل دولة قوية تبحث عن مراقبة مجالات جغرافية حيوية (برية وبحرية وفضائية) للحفاظ على حمايتها الأمنية أو لتعظيم قوتها الدفاعية أو لتحييد دولة خصم أو منافسة للوصول إلى تلك الموارد، ويكون ذلك بمراقبة الفواصل الجغرافية أو المناطق التي تعتبر كحواجز طبيعية مثل الجبال، الأنهار والمضايق... وهذا السبب يكمن في الدافع الجغرافي الذي يتحكم في سلوك.
- ثالثا الهوية الجماعية Identité Collective: التي تستخدم وفي كثير من الأحيان كغطاء للمصدرين السابقين (النزاع على الموارد والاستيلاء على المواقع الجيواستراتيجية)، وتكون هذه الهوية ذات طابع إثني، قومي أو ديني أو مجموع هذه المعايير معا. وهذا النوع من النزاعات تخص المجتمعات التي لم تصل بعد لبناء دولة مؤسسات قوية ومستقرة (حالة أفغانستان والصومال أو ما يعرف بحالة الدولة الفاشلة...)، كما أن المواجهات القومية الإثنية يمكن أن تكون داخل دول أكثر استقرارا أو في مرحلة إعادة الترتيب الجغرافي كما حدث مع دول البلقان أو القوقاز بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وكذلك مثل حالتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا مع جورجيا، الشيشان مع روسيا.

ويصر أتباع الطرح الجيوبوليتكي على التوافق مع تعريف لويس كوسر بأن مصادر النزاع الدولي لا تخرج عن هذه المصادر الأساسية الثلاثة، وحتى وإن ارتدت النزاعات الدولية غطاء الأيديولوجي أو الدين، فإنها ستبقى حسب هذا الطرح حبيسة مفاهيم القوة، والموارد والقيم وهي من المحاور الأساسية التي تقربنا لفهم الصراعات.

خامسا:المدخل الإيديولوجي

- مفهوم الإيديولوجية: هي منظومة معرفية صارمة في الميدان السياسي، الأخلاقي، الديني والاقتصادي، تبني رؤية وتصور دولة ما لذاتها ولبيئتها الخارجية. ووظيفتها كمنظومة معرفية هي تفسير ذاتي ورؤية للآخر مثل:

في فترة الحرب الباردة أين كان يسيطر العامل الإيديولوجي، كان الاتحاد السوفياتي يتحرك وفق منظومة معرفية مما تعطيه رؤية للداخل وتصور للخارج أي بناء مجتمع اشتراكي في الداخل أما على المستوى الخارجي فيؤمن أنه في صراع بين الاشتراكية والامبريالية أين يمكن نشر الاشتراكية. أما الو م أ تؤمن بإيديولوجية خاصة بها محورها الفرد والحرية.[1]

– تأثيرات العامل الإيديولوجي في النزاعات الدولية: يمكن قياس تأثير النزاعات في النزاعات الدولية بكم النزاعات الدولية التي تكون محورها الإيديولوجية. في فترة الحرب الباردة (1945 – 1991) كان أكبر العوامل للنزاعات تفسر بالإيديولوجية. العامل الإيديولوجي من حيث الثقل يفسر أنه عامل محرك للنزاعات وعامل معبئ بالإضافة إلى أنه عامل غطاء للنزاعات كما هو عامل محرك ومعبئ له.

– نهاية الإيديولوجيات: الإيديولوجية لم تنتهي كإيديولوجية بسقوط الاتحاد السوفياتي، بل هناك عولمة إيديولوجية القيم.

العامل الإيديولوجي في فترة الحرب الباردة كان واضح في تفسير النزاعات بين الو م أ والاتحاد السوفياتي. فالدولة التي تمتلك الإيديولوجية يمكن أن تعبئ وتحفز في الدخول في النزاعات. ولكن من الواضح أن العامل الإيديولوجي غير كاف لتفسير النزاعات الدولية.

ويستند رواد هذا التيار إلى اعتبار التناقضات الإيديولوجية بين القوى العظمى تأتي وراء الصراعات الدولية خاصة الماركسيون الذين يقيمون تحليلهم على حتمية صراع الطبقي الذي يعكس حسب اعتقادهم الحياة الدولية من خلال النظامين الاشتراكي و الرأسمالي.

سادسا: المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي

و يستند دعاة هذا المدخل على المنطق الذي يقر بوجود علاقة بين الديكتاتورية و الصراع و منه يعتبر أنصار هذا المنطق إن أنظمة الحكم الشمولية بحكم عقيدتها والدوافع و الأهداف التي تحركها تعد السبب الرئيسي وراء تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولي.

سابع: المدخل السيكولوجي

وتستند التفسيرات النفسية أو السيكولوجية العامة لظاهرة الصراع على المستوى الدولي إلى مجموعة العوامل النفسية أو السيكولوجية التي يمكن الإشارة إلى أهمها في إطار الاتجاهات الأربعة التالية:

[1] : المرجع نفسه

الاتجاه الأول: ويربط بين النزعة العدوانية وبين الطبيعة الإنسانية. ومن أبرز دعاة هذا المنهج كل من عالم النفس الشهير سيجموند فرويد، وأستاذ العلاقات الدولية المعروف كينيث والتز.

في هذا الخصوص، فإن **فرويد** يذهب إلى القول بأن "الدوافع المحركة لعملية التنازع والتصارع إنما ترجع إلى غريزة حب التسلط والسيطرة، وكذلك إلى الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة". واستنادا إلى ذلك، رأى فرويد أن الصراعات والحروب إنما تمثل فرصة مثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية ذاتها.

أما كينيث والتز فإن الصراعات والحروب في مفهومه إنما تنتج عن "مشاعر الأنانية والغباء الإنساني" من جانب، وكذلك عن "سوء توجيه النزعات العدوانية" من جانب آخر. ويضيف والتز أن "ماعدا ذلك من عوامل إنما يعد ثانويا لا ينبغي النظر إليه إلا في ضوء هذه الحقيقة السيكولوجية الأساسية".

ومع التسليم بأهمية المتغيرات النفسية كأحد المصادر الأساسية لتفسير ظاهرة الصراع، إلا أنها لم تحُل دون ظهور بعض الانتقادات الأساسية لاستخدام النزعات العدوانية كمحدد لتفسير الصراع، والتي يتمثل أهمها فيما يلي: [1]

أ- أن القول بأن الصراعات تسببها نزعة غريزية للعدوان لا ينطبق على كل من حالات الصراع، فالصراعات الدولية على سبيل المثال لا تتسبب عن " تلك النزعة الغريزية للعدوان"، ولكنها تنشأ بسبب تراكم مشاعر الحقد والكراهية التي تخلفها الدعاية العدائية المتطرفة. إضافة إلى ذلك، فإن الاستناد إلى تلك "النزعة الغريزية للعدوان" لا ينطبق أيضا في العديد من حالات الصراع التي اضطر فيها قادة العديد من الدول إلى انتهاج وسيلة الصراع المسلح بعد استنفاد كافة السبل والبدائل الأخرى، وإخفاقها في حماية المصالح الوطنية لدولهم، أو في التوصل إلى تسوية الموقف النزاعي بطريقة مقبولة.

ب- أن العدوان وكما يقول لينز Lentz لا يقوم لوجود غرائز عدوانية ...، وإنما يرجع إلى العادة وإلى أن العدوان هو التعود على الهجوم[2].

الاتجاه الثاني: ويمثل ما يسمى بنظرية الإخفاق أو الإحباط Frustration

[1] : منير محمود بدوى"مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"مرجع سابق، ص 55

[2] : إسماعيل، صبري مقلد، "العلاقات السياسة الدولية (دراسة في الأصول والنظريات)"، المكتبة الأكاديمية، طبعة خاصة للأكادمية، 1991،ص: 225

ويقوم هذا الاتجاه على النظر إلى الصراع على أنه نتيجة لعامل الإحباط ووصوله إلى ذروة تأثيره في ظروف الأزمة التي يمر بها أطرافه، وبصفة خاصة عندما تصاب خططهم بالإخفاق. ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه عالم النفس فلوجل Flugel واريك فروم Fromm.

وفى تفسيره للصراع، يقول "فلوجل" بأن الدول التي تحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل استعدادا من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق. أما أريك فروم فيرى فيقول بأن "العنف والميل إلى التدمير إنما يمثلان الناتج التلقائي والحتمي للشعور بالإحباط الذي ينشأ عن الصدمة الناتجة عن خذلان الآمال والتطلعات القومية لسبب أو لآخر".

وبدوره، فإن الاتجاه إلى تفسير الصراع كنتيجة لعوامل الإخفاق والإحباط قد استثار بدوره بعض الانتقادات، والتي تمثلت في غياب الموضوعية والواقعية في هذا الاتجاه، حيث إن معظم الدول العدوانية في التاريخ لم تكن دولا فقيرة، بل على العكس من ذلك، كانت في أغلب الأحوال من أكثر الدول ثراء ورفاهية، ومن ثم فإن التركيز على عامل الإحباط وحده كقوة محركة للصراعات الدولية يخلو من الواقعية والموضوعية.

الاتجاه الثالث : والتركيز على الشخصية القومية National Character

ويفسر هذا الاتجاه ظاهرة الصراع على أساس من وجود ما يسمى "بالسيكولوجية القومية العدوانية" أو "الطابع العدواني لبعض الطبائع والسمات القومية العامة"، والتي تشكل في تصور القائلين بهذا الاتجاه " القوة الرئيسية المحركة للصراعات والحروب الدولية". وعلى ذلك يرى هذا الاتجاه "ضرورة مواجهة تلك الأمم ومحاصرتها كوسيلة فعالة للحيلولة دون تفجر الحرب نفسها" .

وينتقد هذا الاتجاه على أساس أنه لا يمكن القول بوجود اتفاق عام حول وصف بعض الشخصيات القومية بالميل للعدوان، فالأمر كله يتوقف على الاتجاه العقائدي أو السياسي أو القومي لمن يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعات عدوانية وأخرى محبة للسلام[1].

الاتجاه الرابع: المعتقدات القومية كسبب للصراع: ويقوم هذا الاتجاه على التفرقة بين أنماط المعتقدات القومية وعلاقتها بظاهرة الصراع الدولي على النحو التالي:

[1] : المرجع نفسه، ص: 226، أنظر كذلك : منير محمود بدوى"مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع" صص: (55-58)

النمط السلبي: ويقوم هذا النمط على الاحتفاظ باتجاهات سلبية إزاء الدول الأخرى، ويأتي في مقدمة العوامل الدافعة لذلك إعادة توجيه الشعور بالإحباط الداخلي إلى بعض الدول التي ينظر إليها نظرة عدائية، ومحاولة إفراغه فيها، الأمر الذي يدفع بالعلاقات المتبادلة لهذه الأطراف إلى مستوى أعلى من التوتر والصراع.

النمط الثابت: ويتمثل في الاتجاهات الناتجة عن استمرار الاحتفاظ بفكرة نمطية ثابتة عن الأمم الأخرى، ودون محاولة تغيير سمات أو مضمون هذه النظرة بما يتلاءم والواقع. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا التصور غير الواقعي إلى مضاعفة احتمالات سوء الفهم، والتحيز وتوليد المشاعر العدائية غير المستندة إلى أسباب أو حقائق موضوعية.

النمط بالغ التبسيط: ويشير إلى قيام تصور مبالغ فيه عن طبيعة مسببات التوتر الدولي والحلول الممكنة في مواجهتها. وعادة ما يحدث ذلك نتيجة التغافل عن التركيب المعقد للعلاقات الدولية، والاتجاه نحو إلقاء مسئولية التوترات على النوايا السيئة، أو على التصرفات التي تنسب إلى دولة أجنبية معينة، ومن ثم الدخول معها في حرب بدلا من متاعب الحلول الواقعية للمشكلات الداخلية، وعلى ضوء ما سبق يمكن الانتهاء إلى القول أيضا بأن القوة الحقيقية للتفسير النفسي للصراع إنما تكمن في إمكانات التنبؤ بالنتائج المتعددة للمواقف الصراعية على أساس من المعرفة بالعوامل التي يفترض أن لها تأثيرا على قوة الاتجاهات الاستجابة المتنافسة، ومدى تأثيرها على اتجاهات أطراف الصراع بالاستجابة والتفاعل أو بالتجنب والابتعاد.[1]

ثامنا: المدخل المرتبط بعامل سباق التسلح

و التنافس بين الدول في مجال تحقيق القوة العسكرية، و تطويرها قصد ضمان توازن قوى أو رادع بإمكانه تحقيق التفوق و ذلك بواسطة عامل التفوق التكنولوجي في نظم التسلح الذي يدفع أيضا لاستعراض القوة كوسيلة للضغط بصدد التسوية الدبلوماسية مما يؤدي إلى شحن الصراعات بمزيد من التوتر والعنف كما أن إطار السرية المرتبط بسباق التسلح يخلق مناخا من الشك والخوف وعدم التيقن لدى الأطراف المعنية، الأمر الذي لا يساعدها على حل المنازعات السياسية، بل قد يكون سببا في الدفع نحو الصدام والصراع.غير أن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا المدخل تكمن في أن سباق التسلح في حد ذاته لا يمكن أن يكون سببا بمفرده في خلق الصراع الدولي، فهو وإن أدى إلى زيادة التوتر وشحن أجواء الصراعات إلا أنه لا ينتج بذاته صراعا، فالصراع سوف

[1] : منير محمود بدوى"مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع" مرجع سابق، ص:59

يستمر، حتى في ظل إمكانية التوصل إلى إجراءات نزع السلاح، وذلك لأن جذور الصراع لازالت قائمة دونما حل، ومن ثم يصبح المطلوب هو تصفية أو تسوية هذه الجذور مما يبرر إضعاف اللجوء إلى سباق التسلح[1].

تاسعا:المدخل الاجتماعي

المرتكز على فرضية رئيسية تقوم على ارتباط وثيق بين الإدراك والصراع الاجتماعي حيث يتطور الصراع نتيجة لإدراك أحد أطرافه لخصومة أو لأعدائه بشكل لا يتوافق مع مصالحه، الأمر الذي يسهم بدوره في تبنى الطرفين لسبل غير متوافقة لتحقيق أهدافهم.

وعلى ضوء المداخل و اتجاهات التنظير المتنوعة في تفسير الصراع ومسبباته المختلفة، فإنه يمكن الوقوف على المسلمتين التاليتين:

- المسلمة الأولى: تتعلق بمصادر الصراع على المستوى الدولي. في إشارة إلى انه أيا كانت المصادر المباشرة للصراع، فإنه عادة ما يرتبط بسعى أطرافه وتنافسهم فيما بينهم لدعم تطلعاتهم في زيادة قوتهم أو الاحتفاظ بها، والعمل على زيادتها ودعمها، والسيطرة على موارد أو مصادر جديدة لتأكيد تلك القوة وبالتالي، فإنه من المتصور أن يؤدى نجاح أحد أطراف الصراع في تحقيق درجة أو أخرى من النجاح في هذا المجال إلى زيادة مخاوف الأطراف الأخرى، وسعيها بالتالي إلى البحث عن طرق أو مصادر بديلة للقوة تستطيع من خلالها استعادة أو تصحيح التوازن في علاقات القوى مع تلك الأطراف، مما يؤدى إلى الاتجاه نحو الصراع بين الدول أو توريطها فيه بوجه عام.
- المسلمة الثانية: وتتعلق بكون الصراع بوجه عام ظاهرة مركبة بالغة التعقيد من حيث مكوناتها وأبعادها ومستوياتها. ومن ثم، فإن محاولة تفسير الصراع استنادا إلى تأثير متغير وحيد تؤدى غالبا إلى قصور خطير في فهم الظاهرة الصراعية من جانب، الشيء الذي يفرض ضرورة تبنى رؤية تكاملية للصراع كأمر ضروري، إن لم يكن شرطاً أساسياً ليس فقط لفهم وتحليل الظاهرة الصراعية، بل أيضا لنجاح إستراتيجية مواجهة الموقف الصراعي.[2]

المطلب الثاني: طبيعة الصراعات بعد الحرب العامية الثانية

إن ظاهرة الصراع الدولي تتحدد دائما في ضوء هيكلة النظام الدولي وعلاقات القوة السائدة فيه، ذلك أن انهيار الثنائية القطبية أدى إلى توليد مصادر جديدة للصراع الدولي على مستويات عديدة وأدت هذه الوضعية إلى

[1] : إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص:231

[2] : منير محمود بدوى"مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، مرجع سابق، ص ص: (63-64)

فقدان ميكانزمات الاستقرار وضبط الصراع التي طورتها القوتان العظمتان في ظل الحرب الباردة في إطار قيامها بإعادة تكييف كافة النزاعات الإقليمية وفقا لصراعها المركزي غير أن الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بازدياد عدد الصراعات بشكل عام مقارنة مع الفترات السابقة[1]، ويمكن استخلاص العديد من الملاحظات حول طبيعة و أنواع النزاعات التي سادت الجزء الثاني من القرن العشرين والتي حصل أغلبها في العالم الثالث (آسيا وإفريقيا و أمريكا اللاتينية)مقارنة مع أوربا نتيجة ميزان الرعب النووي بين القوتين العظميين و نظرا لتوصل أغلب الدول الأوربية إلى حل كثير من القضايا التي تشكل مصدرا للنزاعات في العام الثالث بشكل أو بآخر، و نشير إلى بعض المجالات كأمثلة: بناء الدولة، التنمية الاقتصادية، الهوية الوطنية وغيرها.[2]

كما حصل ازدياد في عدد النزاعات الداخلية أو التي تبدأ على المستوى الداخلي وتتحول إلى المستوى الإقليمي والدولي نتيجة تدخل قوى خارجية عسكريا وسياسيا، ازدادت إذن النزاعات الاثنية والاجتماعية والوطنية وقابل ذلك انخفاض في عدد الحروب والنزاعات المسلحة التقليدية بين الدول وخاصة الحروب الاستعمارية، ازداد التدخل الخارجي في النزاعات بشكل ملحوظ وتحديدا التدخل المباشر الذي طبع المرحلة حتى آخر الستينيات تقريبا و بعد ذلك صار مجمل أنواع التدخل من النوع غير المباشر أو غير العلني، في السبعينات انخفض عدد النزاعات المسلحة بين الدول مقارنة مع الفترات السابقة و ذلك كون مجمل حروب التحرير الوطني من الاستعمار قامت في الخمسينات والستينات وكون أن مجمل الدول التي شهدت هذه الحروب نالت استقلالها فانتهت المشكلة الوطنية لتبدأ مشكلة بناء الدولة مما يفسر ازدياد النزاعات الداخلية المختلفة، كما ازدادت درجات العنف في الحروب الداخلية و الحروب التقليدية ودل على ذلك ارتفاع عدد الضحايا و حجم الأضرار المادية التي تلحق بالمتنازعين.[3]

ويمكن رد الأسباب المكونة للنزاعات الداخلية إلى ثلاث مصادر أو مجالات متمايزة و لكنها متداخلة في الوقت ذاته وهي: البنية المجتمعية، الوضع الاقتصادي، الوضع السياسي.

1. فيما يتعلق بالمجال الأول يلاحظ أن غياب التجانس المجتمعي في كثير من الدول يشكل بيئة خصبة لنمو النزاعات خاصة إذا لم تعمل السلطة السياسية على محاولة إقامة اندماج وطني، فوجود انقسامات حادة نتيجة وجود عدة اثنيات مثلا أدى إلى غياب ما يعرف بالإجماع الوطني حول نسق القيم و الرموز الأساسية في المجتمع ووجود بدل عن ذلك أنساق قيمية مختلفة يعبر عنها بالتالي بالولاءات المختلفة و

[1] :بهاز حسين، "الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع اليوغسلافي 1990-1995"، رسالة ماجستير2006، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلامية،ص: 17

[2] : إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص: 223

[3] : غادة الحلايقة، "ما بعد الحرب العالمية الثانية" مقال متحصل عليه من الموقع: http://mawdoo3.com/ ما_بعد_الحرب_العالمية_الثانية ، بتاريخ: 28/05/2017 17:56

أحيانا متناقضة... الشيء الذي يساهم في خلق النزاعات. ويعرف هارولد لاسويل النزاع الاجتماعي "أنه ينتج عن إتباع جماعات بشكل واع لأهداف و قيم مختلفة" و ما يفجر النزاع أو يزيد من حدته وجود عقائد تعبر عن هذه الاختلافات في عدة نسق قيمية وتعمل كوسيلة للتعبئة السياسية و للتعبير عن ولاءات قد تكون من نوع ما تحت الدولة sub state أو عبر الدولة trans-state لجماعات قد تطالب بنوع من حق تقرير المصير أو تعتبر أنها تنتمي إلى دولة أخرى ،كما رأى" مازيني " أنه لو كان لكل هوية وطنية تعبير عن ذاتها في دولة قومية لساهم ذلك بشكل كبير في إزالة أسباب الحروب، فحق تقرير المصير الوطني هو الطريق للسلام حسب مازيني. وتندرج في هذا الإطار مشاكل الأقليات الوطنية وقدرة أو قدرة السلطة السياسية على النجاح في مشروع الانصهار الوطني.

2. وتؤدي التنمية الاقتصادية السريعة التي ترافقها تغييرات قيمية إلى إحداث أزمات اجتماعية عديدة نتيجة اضطرار المجتمع للتكيف مع المفاهيم والقيم الجديدة واستيعابها بسرعة تتخطى إمكانياته وخصوصياته،و يجمع علماء الاجتماع وعلماء النفس أن هذا الوضع يؤدي إلى أزمات حادة عند الفرد و يخلق التحديث السريع الانفصام في الهوية الاجتماعية مما يؤدي أحيانا إلى الارتداد نحو ولاءات وقيم بدائية أو تقليدية أو حدوث ما يعرف بالاغتراب الاجتماعي،و يمكن أن يؤدي هذا كله إلى أعمال عنف أو تمرد أو غير ذلك وقد يكون للتنمية السريعة انعكاسات اقتصادية سلبية أحيانا كازدياد الفروقات الطبقية الناتجة عن توزيع الإنتاج الوطني[1]
3. وقد تنشأ النزاعات نتيجة بنية السلطة السياسية وسلوكاتها كازدياد القمع وغياب قنوات التعبير الديمقراطي أو كنتيجة فشل ذريع للسلطة في سياسات معينة قد يكون لها نتائج سلبية كبيرة، هذه العوامل مجتمعة تفقد لسلطة شرعيتها أو تضعف تلك الشرعية مما يشجع إلى اللجوء إلى العنف الفردي و المنظم لاحقا بغية التغيير ، وغني عن القول أن انعدام الاستقرار أو وجود تمخضات قوية في دولة قد يشجع الدول المجاورة أو القوى الإقليمية والدولية على التدخل المباشر أو غير المباشر مما يساهم بتصعيد النزاع و تحويله من نزاع داخلي إلى إقليمي أو دولي.

ومن السمات أيضا التي تشكل مصدر نزاعات في النظام الدولي ما تحدث عنه **برتراند راسل** عام **1917** عندما لاحظ استحالة قيام نظام دولي جيد إلا في حالة تطابق حدود الدول مع حدود الأمم، فوجود قوميات

[1] : بهاز حسين، "الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع اليوغسلافي 1990-1995" مرجع سابق، ص: 19

مختلفة ضمن دولة واحدة تطالب باستقلالها أو بالانضمام إلى دولة أخرى سيبقى دائما سمة نزاعية رئيسية في النظام الدولي.[1]

و عن أسباب النزاعات الدولية الحالية فهي متعددة فالسباق نحو السلطة أو احتلال إقليم هي أسباب معروفة ولكن نزاعات نهاية القرن العشرين اتسمت بنوع من التعقيد فيما يخص أسبابها وتطوراتها تعقيدها وحتى شرعيتها ويصنفها الدكتور "مايكل كلار" M.KLARE

- ✓ نزاعات إقليمية كالنزاع التقليدي بين الهند وباكستان أو النزاع العراقي الإيراني.
- ✓ حروب على الموارد الطبيعية كحرب المياه في الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية أو كحرب الخليج الثانية للتحكم والسيطرة على مصادر النفط في العالم.
- ✓ نزاعات انفصالية أو قومية تحاول فيها المجموعات الاثنية، القومية (البوسنة، صربيا، الشيشان،..تشكيل دول خاصة بها أي متجانسة قوميا).
- ✓ نزاعات تحاول فيها مجموعات اثنية /قومية تمديد حدود دولها إلى أقاليم أخرى تعيش فيها مجموعات تنتمي إلى نفس القومية/العرق (مشاريع صربيا الكبرى /ألبانيا الكبرى/كرواتيا الكبرى/ المجر الكبرى)
- ✓ حروب اثنية دينية وقبلية عندما تتصارع هذه المجموعات داخل دولة واحدة على احتلال الأرض والموارد كما كان الحال في الصومال و رواندا والبوسنة.
- ✓ نزاعات قائمة على العامل القومي والاثني تحاول تمديد حدود دولها لتشمل دولا تعيش فيها مجموعات عرقية مماثلة (مشاريع صربيا الكبرى، ألبانيا الكبرى، هنغاريا الكبرى...)
- ✓ اشتباكات اثنية قبلية دينية: مجموعات تتصارع في ظل الدولة الواحدة من اجل اكتساب الأرض والموارد كما كان الحال في الصومال ورواندا
- ✓ نزاعات ثورية أصولية: مجموعات تهدف إلى تغيير الأوضاع وفرض إيديولوجية على باقي مواطني نفس الدولة كما هو الشأن بالنسبة لليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية.

الخصائص الرئيسية لنزاعات ما بعد الحرب العالمية الثانية:

وتختلف الصراعات الدولية حسب طبيعتها من حيث كونها صراعات بين الدول (الحروب التقليدية) والى حروب تحريرية كحرب التحرير الجزائرية سواء كان ذلك ضد الاستعمار التقليدي أو من احتلال أجنبي والى حروب داخلية (حروب أهلية مرتبطة بصراع طبقي أو اثني أو قومي أو ديني)، وقد بلغ عدد الضحايا في

[1] : نفس المرجع، ص:21

الصراعات الدولية التي وقعت في الفترة الممتدة بين 1945-1994 حوالي 20 مليون نسمة أي ما يعادل 400.000 قتيل سنويا وعموما يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

1- أصبحت النزاعات أكثر منها داخلية عن كونها دولية ذات طابع اثني أو إقليمي فمن أصل 30 نزاع عددت سنة 1992 تم إحصاء 29 نزاعا داخليا،في يوغسلافيا في طاجكستان في الصومال في رواندا و بحدة اقل في هايتي وأفغانستان، ذلك أن الإقصاء السياسي والتمايز الثقافي وفشل التنمية الاقتصادية أدوا إلى اندلاع النزاعات داخل الدول وتراجع بذلك عدد الصراعات التقليدية فيما بين الدول أن ما يميز الحروب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو إن الحروب انتقلت من حروب فيما بين الدول إلى حروب داخل هاته الدول وعليه أصبحت هاته السمة الداخلية للنزاعات من الأسباب الرئيسية في عجز المجتمع الدولي في تسيير هذه النزاعات من الناحية القانونية بحجة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بدون طلب هذه الأخيرة غير أن التدخل لأسباب إنسانية، أصبح شيئا واردا في هذه المرحلة كما كان الشأن في البوسنة و هايتي[1].

2- بالنسبة للأطراف المتورطة في النزاعات الجديدة أصبحت تبتعد عن العقلاني في السلوك والتصرف والسبب الأول في ذلك يرتكز على الاعتبارات الإثنية والقومية و الدينية ليتم لابتعاد عن الاعتبارات المنطقية التي اعتدنا عليها فالقومية كأحد المحددات الأساسية و محور بناء الهوية أصبحت احد مصادرا لنزاعات الجديدة

3- في أغلب النزاعات الجديدة تتورط العديد من الأطراف أو الفصائل التي لا تتحكم في مكونات الصراع في حد ذاته، وفي هذه الحالة يصبح من الصعب تحديد أسباب الصراع نظرا لوجود العديد من الصراعات المتداخلة و المتقاطعة الشيء الذي يقلص من نجاح عملية التدخل لحسم الصراع في ظل غياب التحكم في محددات هذا الصراع

4- النزاعات الحالية لا تقتصر على الحرب أو الاشتباك العسكري البحث بل أصبحنا نتكلم عن استعمال المدنيين وحتى قوات حفظ الأمن كرهائن دون أن نتكلم عن خرق حقوق الإنسان، سياسة التطهير العرقي، الاغتصاب الجماعي، عمليات الإبادة الجماعية و موجات الهجرة للاجئين ورغم أن هذه الممارسات ليست بالجديدة إلا أن الرأي العام أصبح يتعامل معها وكأنها من تقاليد الحرب الحديثة.

إن ما يميز حروب ما بعد الحرب الباردة هو أن هذه الحروب ليست بين دول بل عبارة عن نزاعات داخل الدول ففي صراع صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك المعترف بهم دوليا فان تواجد الأقليات الصربية والكرواتية والبوسنية في الدول الثلاث لا يصنف هذا النزاع من الناحية القانونية على أنه نزاع بين دول وحتى الصراع على إقليم "ناغورني كاراباخ" بين أذربيجان وأرمينيا ما هو إلا حرب انفصال أو ما جرى في الشيشان، هذه السمة

[1] : أعمر محمد، مقال متحصل من الموقع: http://amormohamed07.blogspot.com/2011/10/blog-post.html بتاريخ: 28/05/2017 18:41

الداخلية لهذه الصراعات كانت وراء عجز المجتمع الدولي في تسييرها من الناحية القانونية بحجة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بدون موافقة هذه الأخيرة.

ولقد بلغ عدد الضحايا المدنيين خلال الحرب العالمية الثانية 50% بالمقارنة مع العسكريين بينما في الصراعات الجديدة النسبة تصل إلى 90 %،وصل فيها العنف إلى أقصى الحدود و أصبحت المنظمات التي لها علاقة بالمسائل الإنسانية تتفاوض مع القيادات غير الثابتة والتي لا تحترم أدنى قدر من التعامل الإنساني من خلال استعمال المدنيين وعدم التفريق بينهم وتحويل المساعدات الدولية المرسلة أساسا للإغاثة المدنية.

هذه الصراعات التي تذكيها السوق السوداء للأسلحة والتي يصعب مراقبتها في ظل اختفاء المؤسسات الداخلية للدول التي تشهد بذلك فراغا دستوريا خطيرا فالشرطة لا تتدخل بل تقف إلى جانب احد الأطراف والحكومات إن وجدت و قد تتخلى عن مراقبة كامل التراب الوطني، قوانين جديدة لم يصوت عليها أحد تطبق في مناطق النزاع.

المطلب الثالث: إدارة الأزمات الدولية و إدارة الصراعات الدولية

رغم ما يذهب إليه البعض من القول بأنه مع نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد اليوغسلافي لم يعد هناك حاجة إلى الاهتمام بموضوع إدارة الأزمات الدولية التي كان مناط الاهتمام بها تجنب تورط القوتين العظمتين في حرب نووية غير انه في الوقت الحاضر تبدو إدارة الأزمات أكثر إلحاحا في وقت تزداد فيه احتمالات وقوع الأزمات و النزاعات على المستوى الإقليمي والتي يمكن أن تؤدي إلى توريط دولتين أو عدة دول من الاقتراب إلى حافة الحرب ذلك أتى موضوع التوازن الأوربي ظل قائما في وقت أن أوروبا قد استطاعت على خلفية هزيمة نابليون أن تقيم نوعا من التوازن بين الأمم الأوروبية. وعبر فهم ذلك النزاع توصل «حلفاء وخصوم الأمس» إلى إيجاد إطار للسلام يضم دولا ديمقراطية وأنظمة ملكية أكثر قدما. وقد كانت القطيعة في ذلك «التفاهم» قد ساهمت في نشوب الحرب العالمية الأولى التي شهدت نهاية الإمبراطورية النمساوية . الهنغارية.

فحسب فريق من اختصاصي جامعة ستانفورد في العلاقات الدولية، أن الغاية من إدارة الأزمات هي تجنب الحرب العضوية التي يعرفها البروفيسور "ألكسندر جورج" بأنها الحرب التي يرغب فيها أو يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة الدبلوماسية، و التي يمكن أن تحدث في أي وقت خلال مراحل تطور الأزمة.

وتدور المعضلة الأساسية في إدارة الأزمات وفقا لما كشفت عنه الحقائق التي يمكن استخلاصها من تجارب الماضي حول المأزق الذي يواجهه السياسيون بين الحاجة إلى حماية المصالح المعرضة للخطر والرغبة في تجنب التصعيد غير المرغوب فيه للازمة، لكن كيف يمكن التوفيق بين أطراف هذه المعادلة.

دبلوماسية القوة: من الحقائق الثابتة في علم العلاقات الدولية أن القوة أداة للدبلوماسية.وهذه العبارة تمثل جانبا هاما من الحكمة التقليدية لحرفة السياسة استنادا إلى أن الجهود التي تعتمد على الدبلوماسية وحدها غالبا ما تثبت عدم فاعليتها أو تحقق الأهداف التي يتوخاها وترمي إليها. و في هذا السياق أثير التساؤل عما إذا كان من الممكن الاستعانة بعنصر القوة إلى جانب الدبلوماسية في إدارة الأزمات أم أن استخدام القوة يمكن أن يعيق بصورة خطيرة من حدة الأزمة ويعمل على إشعال الحرب غير المرغوب والتي يمكن تجنبها ؟

وتشير التجارب في إدارة الأزمات إلى ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات أو الأعمال العسكرية غير القتالية كاستخدام القوات العسكرية لردع الخصم وأثناءه عن تصعيد الأزمة أو زيادة درجة استعداد القوات لمواجهة أي عمليات هجومية إذا حدثت الحرب على أن يكون هناك ما يضمنه التنسيق بين العمليات من جهة والتحركات الدبلوماسية من جهة أخرى.[1]

كما أن البحث في حتمية حدوث الصراع المرتكز أساسا على مبدأ الاختلاف و التباين في المواقف، و وجهات النظر والقيم الثقافية، ووسائل الاتصال، والاحتياجات، جعلت المتخصصين في علم "حل الصراع" Conflict Resolution يقسمون الصراع إلى درجات مختلفة، منها ما هي "عالية المستوى"، "متوسطة المستوى"، أو"منخفضة المستوى". كما قاموا بالتفريق بين مفهوم "حل الصراع" ومفهومي "إدارة الصراع" و"تسوية الصراع"، في اشارة إلى "جون بورتون" John Burton الذي يعتبر "الإدارة" تعني تحديد الصراع أو إيقافه عند حد معين، بينما تعني "التسوية" التعامل مع الصراع في ظل عمليات قانونية وسلطوية التي يمكن فرضها على يد النخبة، في حين تعني كلمة "حل" إنهاء الصراع جذريا من خلال الوصول إلى أصل المشكلة. ومن ثم، فإن حل الصراعات –على عكس إدارتها أو تسويتها– يمثل حلا دائما، وليس مؤقتا، للمشكلة. وكذلك يمثل حلا مرضيا لجميع الأطراف.

والجدير بالذكر أن مجال "حل الصراعات" بدأ يكتسب زخما مضاعفا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبعد إطلاق الحرب الأمريكية على الإرهاب. فـ"الإرهاب" صار الآن هو المحدد الأساسي للفاعلين الدوليين، وليس "الإثنية" أو "القبلية" كما كان الوضع قبل الحادي عشر من سبتمبر وبناء عليه، فإن مسألة الصراعات وحلها في عالم اليوم ستخضع إلى هذا المحدد "الإرهابي" الجديد، و عليه نحاول من خلال هذه الدراسة الخوض في مسألة مهمة هي الوقوف على مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي و إدارته على ضوء ما حدث في أوربا و في منطقتي البلقان والقوقاز بعد عودة الحرب إلى هذه القارة التي افتقدتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

[1] : –أحمد عباس, "إدارة الأزمات ودبلوماسية القوة".مجلة السياسة الدولية.العدد: 111 ،القاهرة ، 1993 . ص: 42

خلاصة الفصل:

و عليه فالنزاع والسلام ليسا عشوائيين، إنما هما ظاهرتين يمكن تفسيرهما و فهم أسبابهما و إدراك مكوناتهما كما يمكن التأثير عليهما و ليس النزاع و السلام ساكنين بل يتميزان بالديناميكية والحيوية ويتطوران بعامل الزمن، كما أن النزاع لا ينتهي دائما بالعنف فهناك من يحل بشكل سلمي و لتكون الإجراءات المتخذة لمنع أي نزاع و تسكينه فاعلة، لابد من تطبيق سياسات و برامج و آليات تتناسب و نوعه و المستوى الذي وصل إليه و على ضوء ما سبق من استعراض مقارن لعدد من الاتجاهات النظرية العامة بصدد ظاهرة الصراع ومفهومه، يمكن الانتهاء إلى التأكيد على نتيجتين هامتين لما لهما من دلالة خاصة في دراسة وتحليل وفهم ظاهرة الصراع، وبالتالي في التعامل معها واختيار الآلية المناسبة لكل موقف صراعي. وتحدد هاتان النتيجتان فيما يلي:

أولا: ضرورة التمييز في دراسة الصراع بين دراسته كمفهوم، وكظاهرة، وكعملية: إن الصراع كمفهوم له طبيعته المركبة التي تستمد خصائصها من الموقف الصراع ي ذاته، ومن طبيعة وعلاقات القوى التي تحكم أطرافه وموضوعه. أما الصراع كظاهرة فإنه يتسم بالتعقد البالغ، فظاهرة الصراع وإن كانت تجمع – وعلى الأقل بشكل كامن ومحتمل – بين مزيج من الأبعاد الإيجابية والسلبية معا، فإن التكييف النهائي للظاهرة الصراعية إنما يتوقف إلى حد كبير على مجموعة المتغيرات التي تتشكل أولا طبقا لمتغير الإدراك الخاص بأطراف الصراع، ثم ثانيا بمتغيرات التوقيت، الموضوع، البدائل المتاحة، وغيرها من متغيرات بيئية تسهم بشكل متداخل في تحديد مدى وكثافة الظاهرة الصراعية. وأخيرا، فإن الصراع كعملية إنما يجد جذوره في روافد متعددة، كما أن أشكاله، ومظاهر التعبير عنه إنما تتداخل وتتقاطع فيما بينها بشكل يعكس قدرا لا بأس به من الاعتماد المتبادل بين منابع العملية الصراعية ومظاهرها.

ثانيا: محورية دور الإدراك في فهم ظاهرة الصراع: ويندرج تحت ذلك الاهتمام بمجموعة المتغيرات المتنوعة المشكلة للعملية الإدراكية، والمحددة لها فتأثير وأهمية الإدراك لا تتوقف فقط عند فهم وتوصيف الظاهرة الصراعية، بل إنها تتجاوز ذلك إلى التحليل الدقيق لأسبابها، واختيار لآلية الحل أو التسوية المناسبة. وهنا تجدر الإشارة أيضا إلى محورية المتغيرات الثقافية في فهم المواقف الصراعية وأهميتها لتجاوز ما قد يرتبط بها من أبعاد ذات تأثير إيجابي أو سلبي في فهم ظاهرة الصراع، وبالتالي في اختيار آلية الحل المناسب.

كما انه يمكن الانتهاء إلى التأكيد على ثلاثة أبعاد تشكل محاور أساسية في التعريف بمفهوم الصراع:

– البعد الأول يتعلق بالموقف الصراع ي ذاته: ويشير إلى أن مفهوم الصراع يعبر عن موقف له سماته أو شروطه المحددة فهو بداية يفترض تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وهو ثانياً يشترك إدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، ثم هو ثالثاً يتطلب توافر أو تحقق الرغبة من جانب طرف (أو

الأطراف) في تبنى موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر، بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع باقي هذه المواقف.

- البعد الثاني ويتعلق بأطراف الموقف الصراع ي: من خلال مستويات ثلاثة: المستوى الأول يتعلق بالصراعات الفردية: أي التي يكون أطراف الصراع فيها أفراداً، ومن ثم فإن دائرة مثل هذا الصراع وموضوعه يتجهان إلى أن يكونا محدودين بطبيعتهما. وفى المستوى الثاني يكون الصراع بين جماعات: وتتعدد أنواع هذا الصراع بتنوع أطرافه، كما أن دائرته ومجالاته تكون عادة أكثر اتساعاً وتنوعاً عن نظيرتها في دائرة الصراع الفردي. أما المستوى الثالث فإن يختص بالصراع بين الدول، والذي عادة ما يعرف أيضاً بالصراع الدولي، وتكون دائرة (أو دوائر) الصراع فيه أكثر تعقيداً واتساعاً عن المستويين السابقين من الصراعات.
- البعد الثالث ويهتم بالصراع الدولي: وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتساع دائرة المستوى الثالث من الصراعات، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية، كان من شأنه توجيه وتكتيل قدر متزايد لا يستهان به من الجهود العلمية والأكاديمية لدراسة وتأصيل الظاهرة الصراعية، وذلك بهدف تطوير التفسيرات والنظريات العلمية التي تيسر فهم أسبابه ومحدداته، ومن ثم تقدم البدائل المختلفة التي يمكن من خلالها التحكم في الظاهرة الصراعية، أو على الأقل التقليل من المخاطر المرتبطة بها والمترتبة عليها، وتحديد أساليب التعامل معها. وفى هذا المجال، فإن هذه الجهود العلمية قد أسفرت عن تراث غنى وأصيل من النظريات والتفسيرات، ولعل من بينها نظريات المعرفة العقلانية، النظرية السلالية، نظريات القوة، نظريات صنع القرار والاتصالات،النظم،غيرها كثير من النظريات المفسرة للصراع في أبعاده المختلفة: النفسية، البيولوجية، الثقافية والاجتماعية، الاقتصادية،السياسية،مؤخراً البيئية والحضارية... الخ.

الفصل الثاني

المشروع الشرق أوسطي

تمهيد

يتناول الفصل الثاني الحديث ضمن مبحثين، الأول يتطرق إلى مفهوم الشرق الأوسط وأهميته من خلال تعريف المصطلح "الشرق الأوسط" حسب معانيه القديمة والجديدة كونه اختلفت التسميات والتقسيمات المرتبطة بهذه المنطقة حسب اختلاف المصالح وتضاربها، ليتم التعرف في المطلب الثاني على أهمية المنطقة وخصائصها الجيوبوليتكية المتنوعة من خلال التطرق إلى الممرات المائية والجوية والبرية الدولية التي تمثل شرايين حيوية للتجارة العالمية، بالإضافة إلى المخزون النفطي الذي يعد بمثابة العنصر الأولي الذي تعتمد عليه صناعات الدول المتقدمة، مع ذكر أهم العناصر الإقليمية التي يتميز بها الشرق الأوسط، أما المبحث الثاني فيكون للحديث عن مشروع الشرق الأوسط وهو المشروع الأورو-أمريكي الذي وضع من أجل تحقيق أهداف معينة للتعرف على بداياته الأولى والأهداف التي أنشأ من أجلها سواء منها الظاهرة أو الخفية، لنتطرق في الأخير إلى الحديث عن الموقف العربي من المشروع والذي اختلفت حوله المواقف بين المؤيد والمعارض والحيادي.

المبحث الأول: مفهوم الشرق الأوسط وأهميته

المطلب الأول: مصطلح الشرق الأوسط والموقع

أولا: المصطلح بمعناه القديم

أول استخدام لمصطلح الشرق الأوسط كان في خمسينيات القرن التاسع عشر في مكتب الهند البريطاني، إلا أن المصطلح أصبح معروفاً على نطاق واسع عندما استخدمه الخبير الاستراتيجي في البحرية الأمريكية ألفريد ثاير ماهان في عام 1902،لتمييز المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند. يستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية. سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم، وهي مهد الحضارات الإنسانية(أنظر الخريطة رقم 01) وكذلك مهد جميع الديانات الإبراهيمية.[1](أنظر الخريطة رقم 02)

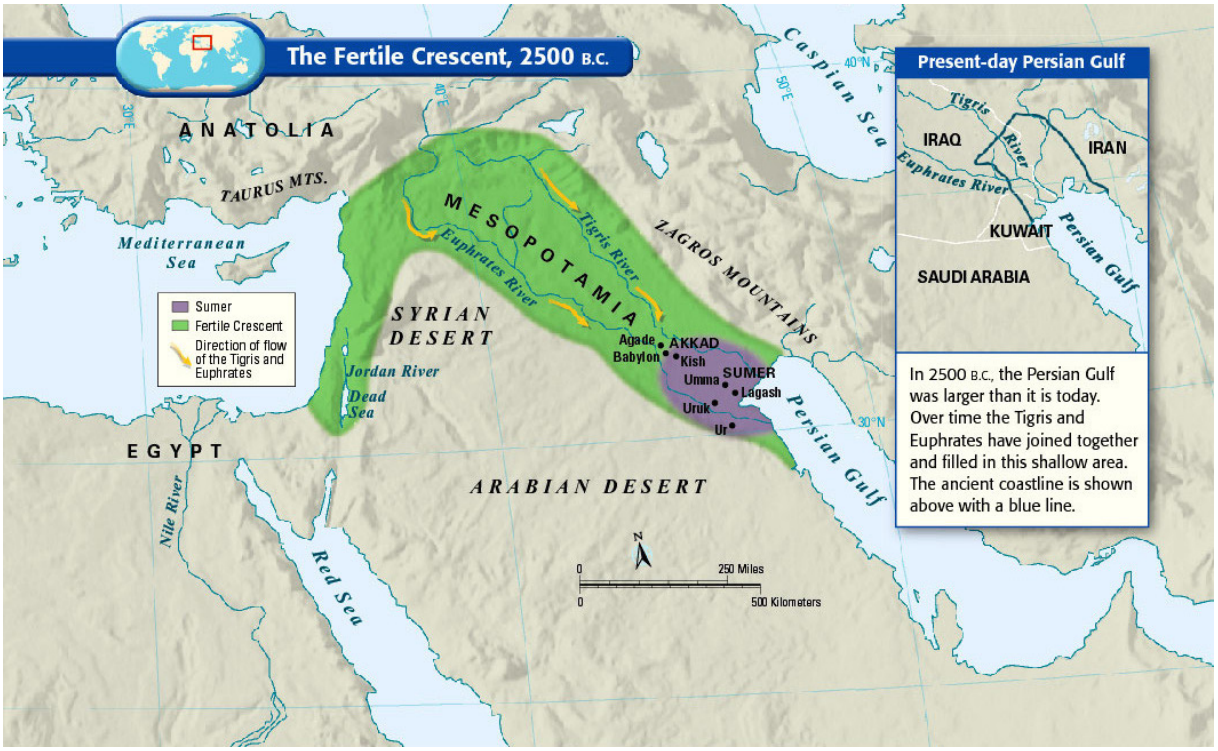

الخريطة رقم:1 الهلال الخصيب مهد الحضارات (المصدر: http://www.vox.com/a/maps-explain-the-middle-east)

بدأ الناس في الزراعة في تلك المنطقة قبل أكثر من 9000 سنة قبل الميلاد، وفي عام 2500 قبل الميلاد شكل السومريون أول مجتمع يمكن تسميته "دولة" مع قوانين مكتوبة ونظام سياسي، وعلى الرغم من أن نشأة الدولة عادة ما ترتبط بالرومان القدماء، إلا أنه يمكن القول أن بين الرومان القدماء وبين السومريين، عدد سنوات أكثر من التي تفصل بيننا وبين الرومان القدماء.

[1]: https://ar.wikipedia.org

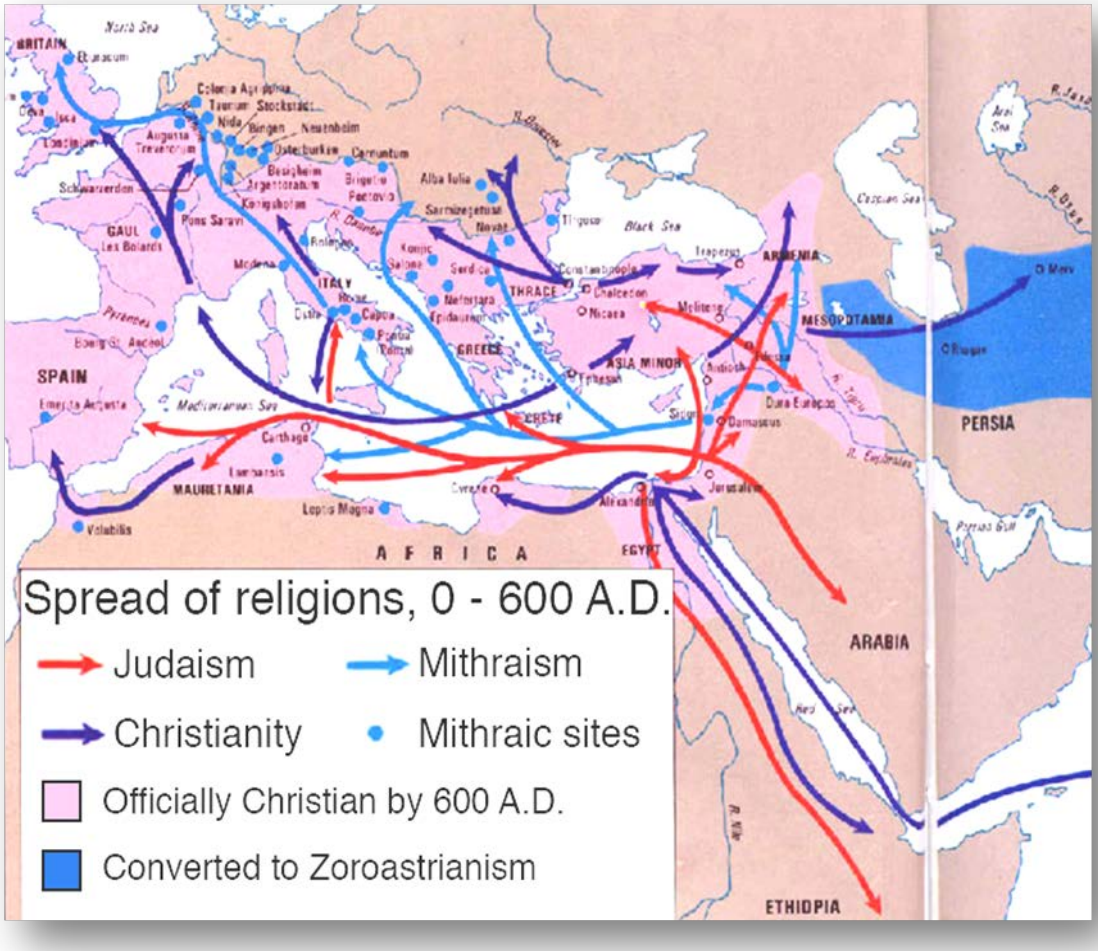

الخريطة رقم:2 ديانات الشرق الأوسط (المصدر:http://www.vox.com/a/maps-explain-the-middle-east)

في الحقيقة لقد أعطى الشرق الأوسط العالم أربعة أديان، بما في ذلك الإسلام، لكن هذه الخريطة تظهر الثلاثة الأولى فقط، الأولى اليهودية، التي انتشرت من خلال الهجرة الطبيعية وبعدما فرق الرومان الإسرائيليين في القرنين الأول والثاني الميلادي، ودين آخر يُسمى "الميثراسية"، وهو دين انتشر في تركيا الحالية وأرمينيا وحتى بلاد الرومان، ولم تلبث تلك الديانة أن استُبدلت بالمسيحية التي أصبحت الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية، الأوروبيون غالبًا ما ينسون ذلك، لكن هذه المنطقة هي التي خرجت منها أديانهم!

"كتَب تيودور هرتسل، مؤسس الصهيونية (كحركة سياسية عالمية منظمة) عام 1897 في يومياته، يقول: "يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية".[1]

[1]: د. غازي حسين. "الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية" دراسة.منشورات إتحاد الكتاب العرب. دمشق: 2005 ص: 12

وأبرز ضابط البحرية البريطانية الفرد ماهان مصطلح الشرق الأوسط في مقال كتبه في الأول من أيلول عام 1902 في لندن، ثم استخدمه فالنتاين شيرول مراسل التايمز اللندنية في تشرين الأول عام 1902 و 1903 في سلسلة من المقالات تحت عنوان "المسألة الشرق أوسطية"، ثم أصدرها في كتاب عام 1903.

صدر في عام 1908 في لندن تقرير كامبل بنرمان وزير المستعمرات آنذاك، الذي وضعه في مؤتمر عقدته مجموعة من علماء التاريخ والسياسة والاقتصاد، بمشاركة عدد من السياسيين الأوروبيين وتناول الوضع في المنطقة، جاء فيه:(يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط، لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب. ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافية وكل مقومات التجمع والترابط، وذلك فضلاً عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة). ويتساءل التقرير عن مصير المنطقة، إذا انتشر فيها التعليم والثقافة. ويجيب بأنه إذا حدث ذلك، فسوف تحل الضربة القاضية بالإمبراطوريات القائمة. ووضع المؤتمر الاستعماري المذكور المخططات والوسائل الكفيلة لإضعاف المنطقة وتسهيل السيطرة عليها وعلى شطآنه واحتواء إراداته وطاقاته وثرواته ومنع تطوره وتقدمه ووحدته. وحدد الوسائل والأساليب للوصول إلى ذلك بما يلي:

أولاً: إقامة حاجز بشري غريب وقوي مانع، يفصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي، وإقامة قوة قريبة من قناة السويس، عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية.

ثانياً: العمل على تجزئة الوطن العربي إلى دول وكيانات متعددة. يهدف التقرير إلى إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، والسيطرة على الموقع الجيو استراتيجي الهام للوطن العربي وعلى قناة السويس، ونهب ثرواته الطبيعية والحيلولة دون تطوره ودون تحقيق وحدة المنطقة.[1]

عندما بدأ الاستعمار الأوروبي يضعون الخطط لتقاسم مناطق النفوذ في آسيا وإفريقيا خططوا لتفكيك هذه البلدان وإعادة تركيبها جغرافياً لإضعافها وتسهيل السيطرة عليها. وأوجدت دول أوروبا الاستعمارية مصطلحات الشرق الأدنى والشرق الأوسط والشرق الأقصى، وذلك انطلاقاً من قرب أو بعد هذه المناطق عن أوروبا فأطلقوا على المناطق البعيدة عن أوروبا والممتدة من الهند غرباً بالشرق الأقصى، وعلى المناطق القريبة من شرق البحر المتوسط "الشرق الأدنى" وأصبحت المنطقة التي تتوسط الشرقيين الأقصى والأدنى تعرف بمنطقة الشرق الأوسط، ولكنهم اختلفوا حول تعيين حدودها.

الشرق الأدنى: ويشمل البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط ومنها تركيا وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن ومصر وجزيرة قبرص. ظهر هذا المصطلح في منتصف القرن التاسع عشر(1850م) جراء ضعف الإمبراطورية العثمانية وتصاعد التنافس) الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا على مناطقها.

[1]: د. غازي حسين. "الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية" مرجع سابق. ص:13

الشرق الأقصى: بدأ هذا المصطلح بالظهور في منتصف القرن الثامن عشر أي منذ عام (1751م) عندما حولت بريطانيا الهند كمركز لها للعبور إلى بقية البلدان الأخرى. ويشمل هذا المصطلح شرق آسيا ما عدا كوريا واليابان وبعض الأجزاء من الصين ويشمل: الهند والبلدان المنتشرة في المحيط الهادي، ومناطق واسعة تطل على المحيطين الهندي والهادي...

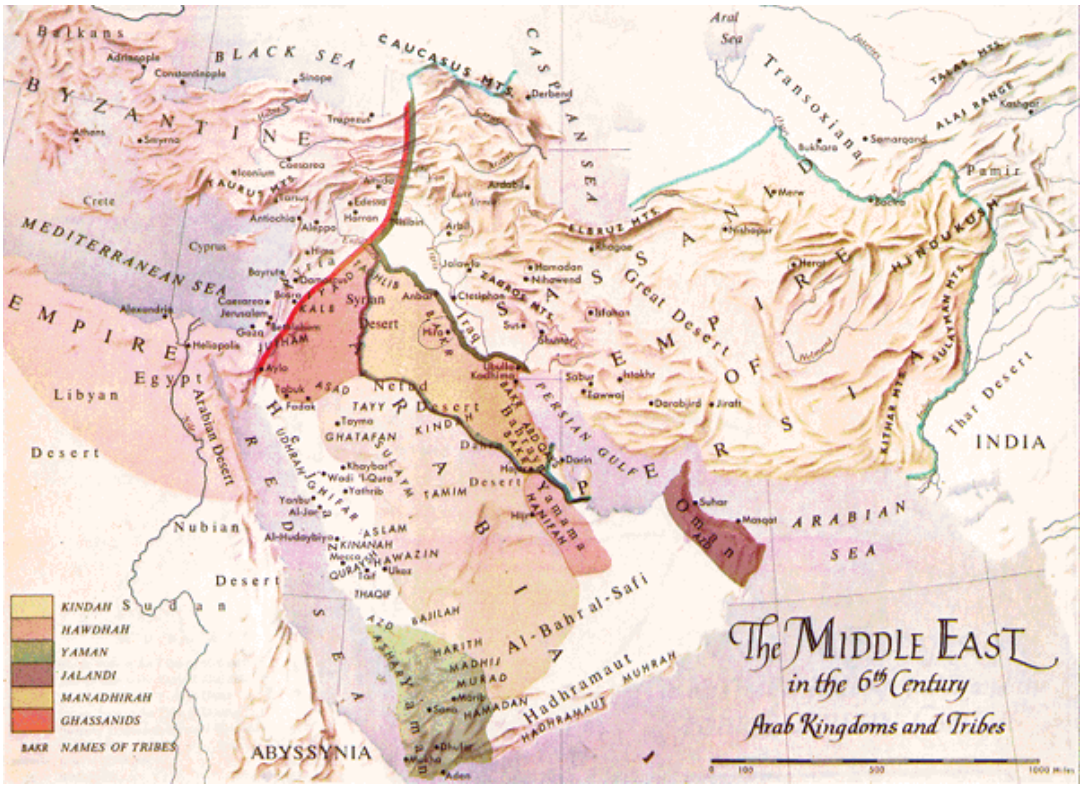

الخريطة رقم:03 الشرق الأوسط قديما (المصدر: http://www.lib.utexas.edu/maps/)

ثانيا: المصطلح بمعناه الجديد

إن الكتابات المختلفة تكاد تجمع في الوقت الراهن، على استخدام مصطلح الشرق الأوسط كبديل للمصطلحي الشرق الأدنى والشرق الأقصى، ففي تصنيفات الأمم المتحدة، وفي كثير من الكتب التي تعالج أقاليم معينة، يتردد اسم الشرق الأوسط على أنه الإقليم الذي يشتمل على الدول الممتدة من إيران إلى مصر ومن تركيا شمالا إلى اليمن.[1] ويشمل بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان وعرفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989م بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً، ومن سورية شمالاً إلى اليمن جنوباً. وعرفه آخرون بأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وإيران. ويضم إليه المتخصصون في الولايات المتحدة الحبشة وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى.[2] (انظر الخريطة رقم:4) ولا تزال هناك اختلافات عديدة حول تحديد المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح، ويتضح ذلك من استعراض الكتابات الغربية عن الشرق الأوسط، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

إن هذه المنطقة لا تسمى في الكتابات الغربية باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، ولكن سميت، دائماً، من حيث علاقتها بالغير. إن هذا المصطلح الشرق الأوسط ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه، دائماً، إدخال دول غير عربية في المنطقة، وفي اغلب الأحيان خروج دول عربية منها. وإن "الشرق الأوسط" يبدو في الكتابات الغربية كمنطقة تضم خليطاً من القوميات، والسلالات، والأديان، والشعوب، واللغات. فالقاعدة فيه هي التعدد والتنوع، وليس الوحدة أو التماثل.

برز مفهوم (الشرق أوسطية) خلال الخمسين عاماً الماضية كصيغة إقليمية مناقضة للنظام الإقليمي العربي وللمصلحة العربية، ولذلك ارتبط هذا المفهوم بمحاولة تحقيق مصلحة إسرائيل؛ لأن الشرق الأوسط هو المفهوم الذي يمكن أن يحقق لإسرائيل الانتماء إلى المنطقة، فإسرائيل يمكن أن تكون دولة شرق أوسطية، ولكنها لا يمكن أن تكون دولة عربية. فالشرق أوسطية هي فكرة غربية بالأساس، وضعها الغرب، وتابع رعايتها، ووضعت المؤسسات البحثية الغربية معالم مشروعها الحديث.[3]

---

[1]: د. يحيى احمد الكعكي. " الشرق الأوسط والصراع الدولي. دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع". دار النهضة العربية للطباعة والنشر. الطبعة الثانية ص: 146

[2]: د. غازي حسين. "الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية" مرجع سابق ص: 11

[3]: ورقة بحثية" الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط" مقدمة من طرف: علي عواد الشرعة أستاذ مساعد في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

الخريطة رقم:**03** الشرق الأوسط middle_east_ref_2013 (المصدر: http://www.lib.utexas.edu/maps/)

المطلب الثاني: أهمية وخصائص الإقليم جيبوسياسيا

أولا: الممرات المائية والجوية والبرية الدولية التي تمثل شرايين حيوية للتجارة العالمية

إن البترول الخام و التبادلات التجارية بين دول العالم التي تبحر يوميا عبر الناقلات، والتي تمر عبر ما يسمى "المضائق الضيقة" جعلتها ذات قيمة إستراتيجية واقتصادية على صعيد النقل و العبور العالمي لمصادر الطاقة والبضائع التجارية. و بسبب سهولة إغلاقها أو وقف المرور فيها، هي سريعة العطب كما أنها تشكل أهدافا محتملة عند الحركات و المنظمات الإرهابية أو عند أنواع أخرى من القرصنة. مما أدى بالدول الصناعية والكبرى خاصة إلى حمايتها والتحكم فيها إما بإنشاء قواعد عسكرية بالقرب منها بحجة حماية مصالحها أو بسن قوانين تتيح لها استعمالها دون رسوم (قانون البحار). وحرمان الدول التي تحتويها أن تفرض رسومات جمركية تدر عليها مداخيل معتبرة كما كان في العهد القديم القريب (الدولة العثمانية مثلا).

وبذلك يحتل الشرق الأوسط أهمية جغرافية كبيرة، فهو يتوسط العالم ويربط قارة أسيا وأوروبا بأفريقيا ويقع على ثلاثة بحار رئيسية هي: البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب، والكثير من الخلجان أبرزها: خليج العرب وخليج عدن، وكثير من المضائق البحرية التي تسهل حركة التجارة وتختصر الوقت والجهد وابرزها: مضيق جبل طارق الذي يفصل المغرب عن اسبانيا، ومضيق هرمز الذي يفصل إيران عن الإمارات العربية المتحدة، وقناة السويس التي تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، وما يعنيه ذلك من إعفاء الملاحة البحرية من الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح من اجل تحميل أو إفراغ البضائع للشرق الأوسط، كما كان سائدا في الماضي، فبعد الحروب الدينية ازدادت أهمية الشرق الأوسط الجغرافية نتيجة لتطور شكل التجارة التي أصبحت ميالة لاستخدام الممرات البحرية وتحديدا مضيق جبل طارق ومضيق هرمز وقناة السويس، حتى أن الاستعمار الجديد قد جاء لاهثا إلى منطقة الشرق نتيجة لهذه الميزة وليس طمعا في مصادر الطاقة لأنها ببساطة كانت غير مكتشفة، بمعنى أن الاستعمار جاء لتأمين خطوط التجارة اكبر من الاعتبارات الاقتصادية، أي كانت المصالح الاستعمارية آنذاك مزيجا من الدوافع الجغرافية والدينية بينما جاء الاعتبار الاقتصادي متأخرا على الاعتبارات السابقة، إلا آن الشرق الأوسط بأهميته الجغرافية كان محط أنظار الاستعمار بأشكاله المختلفة منذ الرومان وحتى الوجود الأمريكي الحالي في المنطقة.

ومنطقة الشرق الأوسط تحتوي على ثلاث مضايق هامة هي مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس (انظر الخرائط 5،6،7) والملاحظ أن مضيق باب المندب وقناة السويس مرتبطان تماما، بحيث يتحكمان في طريق الملاحة الدولي من وإلى أوربا والاتحاد السوفيتي سابقا وأمريكا الشمالية إلى المحيط الهندي وخليج البترول والشرق الأقصى وهو

ما يتضح في الخريطة رقم 6. المضايق التركية أيضا بين البحر الأسود والمتوسط. بوابة موسكو والكتلة الشرقية من البحر الأسود إلى البحر المتوسط ومن ثم إلى المحيط الهادي عبر قناة السويس.

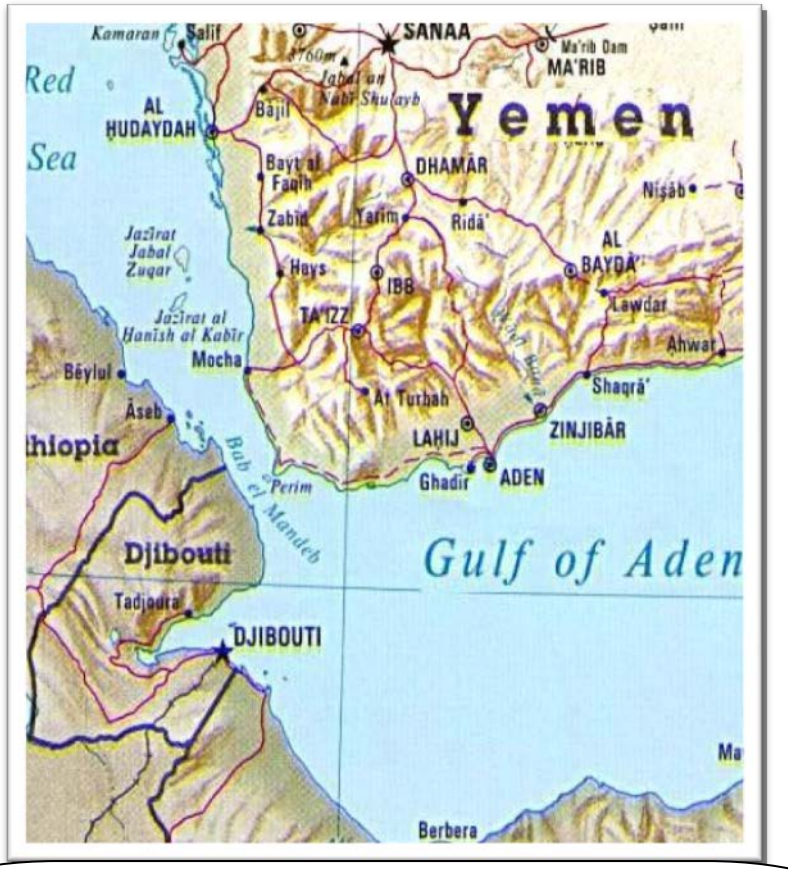

الخريطة رقم:05 مضيق باب المندب (المصدر: http://www.lib.utexas.edu/maps)

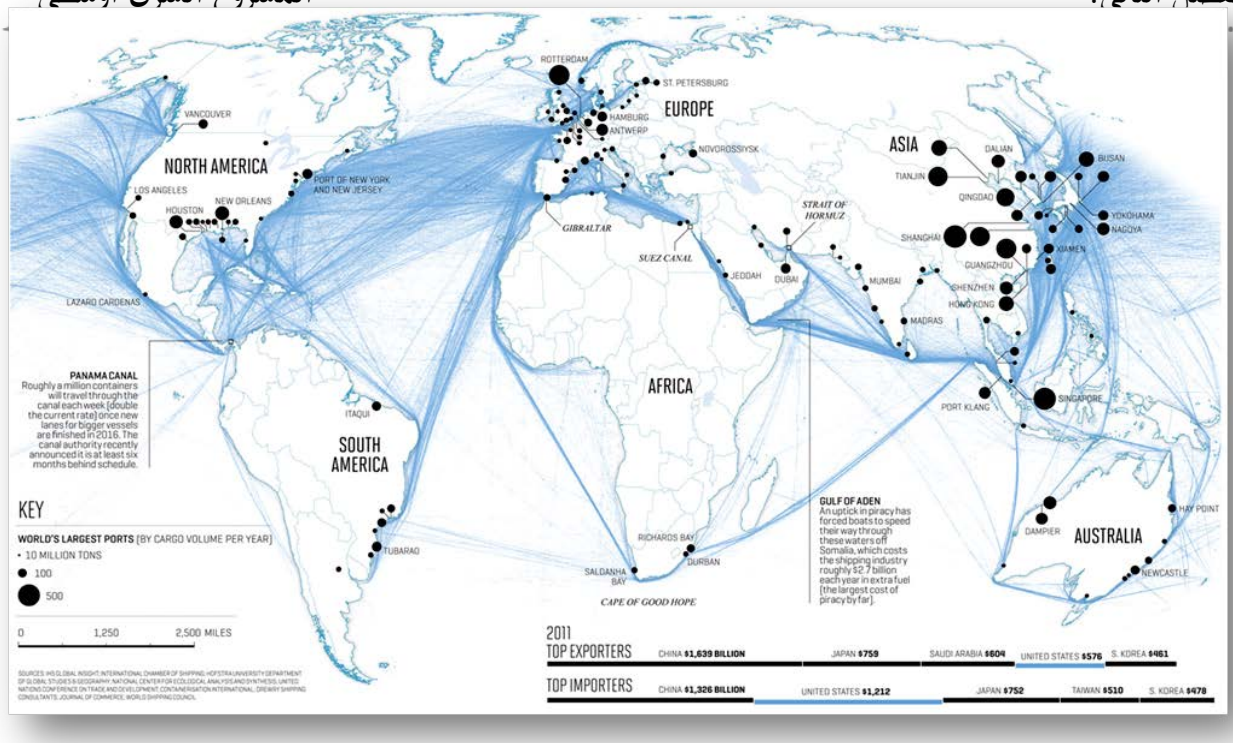

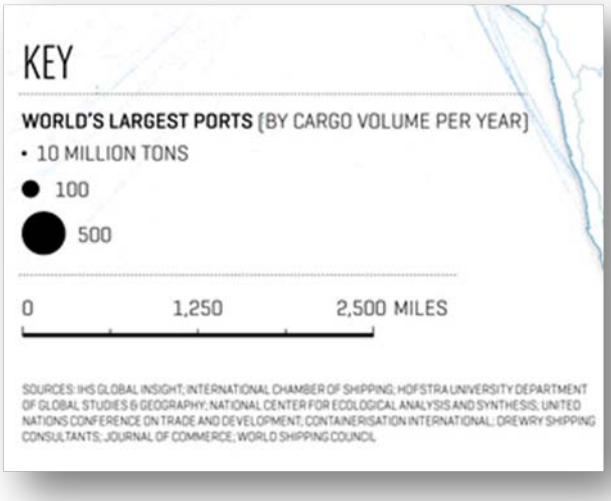

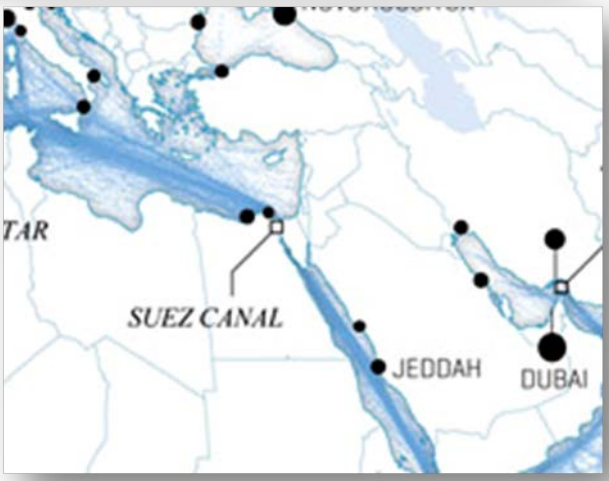

الخريطة رقم:06 أهمية قناة السويس (المصدر: http://www.vox.com/a/maps-explain-the-middle-east)

لقد غيرت قناة السويس كل شيء! فبعدما افتتحت مصر القناة عام 1868، بعد عشر سنوات من العمل، قرّب الممر المائي – الذي يبلغ طوله 100 ميلاً – أوروبا وأسيا بشكل دراماتيكي وفوري! لقد كانت أهمية القناة واضحة للغاية بالنسبة للبريطانيين عندما غزوا مصر بعد أقل من 15 سنة من افتتاح القناة، حينها وقعت القوى العالمية الكبرى معاهدة لا تزال سارية المفعول، تؤكد أن القناة ستكون مفتوحة إلى الأبد للتجارة العالمية والسفن الحربية من كل أمة مهما كانت! اليوم هناك أكثر من 8٪ من التجارة العالمية، و3٪ من إمدادات الطاقة العالمية تمر عبر قناة السويس.

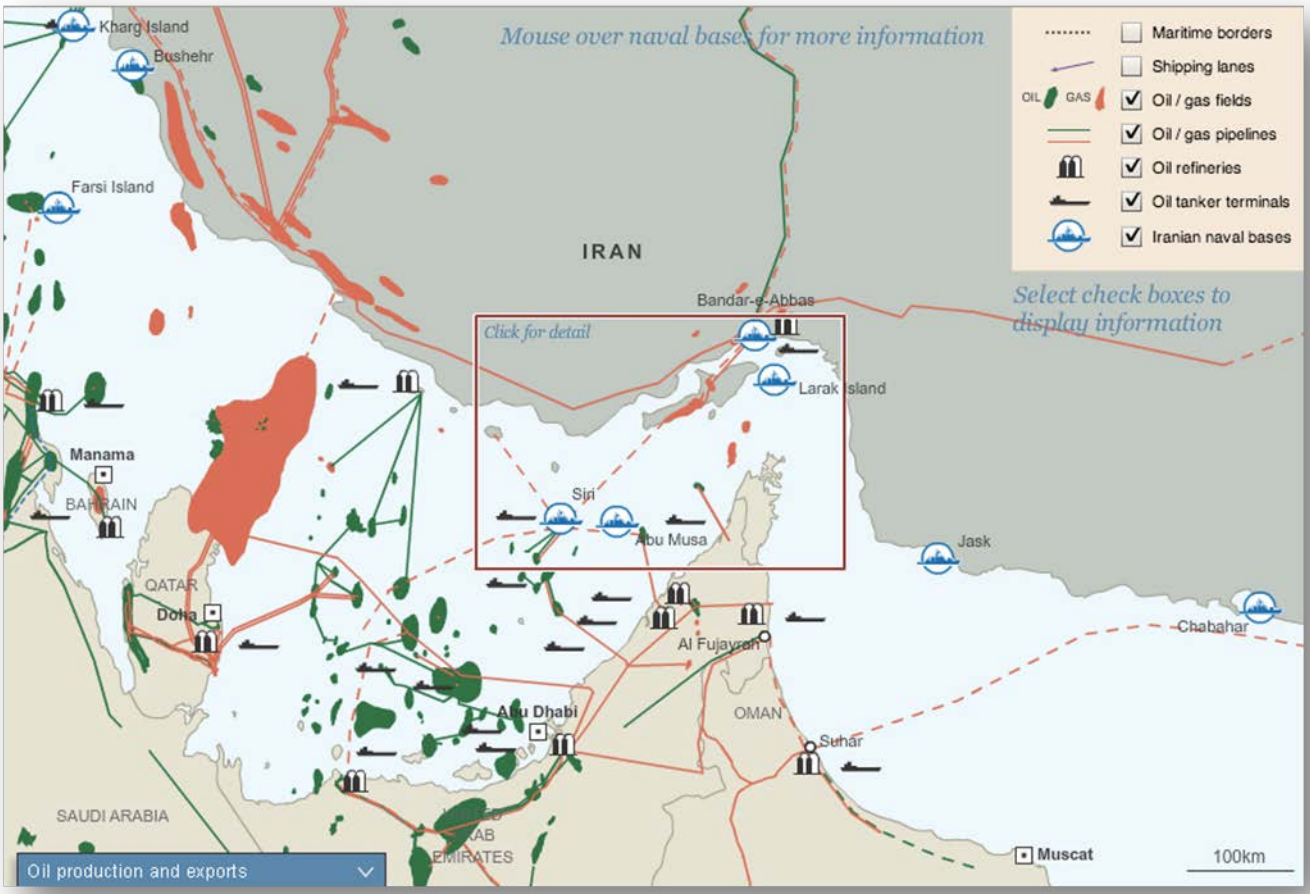

الخريطة رقم:07 مضيق هرمز Strait_of_Hormuz_oil_FT_crop (المصدر:-http://www.vox.com/a/maps-explain-the-middle-east)

يعتمد الاقتصاد العالمي على هذا الممر المائي الضيق الذي يفصل بين إيران وشبه جزيرة العرب، فمنذ أصدر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر "مبدأ كارتر"عام 1980، والذي أعلن فيه أن الولايات المتحدة قد تستخدم القوة العسكرية للدفاع عن قدرتها على الوصول إلى نفط الخليج العربي (الفارسي كما يطلق عليه العالم)، تحولت منطقة مضيق هرمز إلى أكثر المسطحات المائية تسلحًا على الإطلاق. ثبتت الولايات المتحدة قوة بحرية كبيرة هناك، أولاً: لحماية صادرات النفط أثناء الحرب بين العراق وإيران في الثمانينيات، ثم لحمايتها كذلك من صدام حسين في التسعينات أثناء حرب الخليج، ثم الآن لحماية تلك الصادرات من إيران التي ألمح قادتها إلى إغلاق مضيق هرمز للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة.

ثانيا: المخزون النفطي البالغ الأهمية للدول الصناعية المتقدمة

تنتج منطقة الشرق الأوسط نحو ثلث نفط الكوكب، وأكثر من عُشر احتياجه من الغاز الطبيعي، وتحتوي المنطقة على أكثر من ثلث احتياطات الغاز الطبيعي في العالم، جزء كبير من ذلك يتم تصديره مما يجعل الاقتصاد العالمي بأسره معتمدًا على استمرار تدفق هذا النفط والغاز في هذه المنطقة التي شهدت قدرًا هائلاً من الصراعات في العقود القليلة الماضية .

الولايات المتحدة تدخل دومًا عميقًا في صراعات تلك الدول، فقد دعمت العراق في حربها ضد إيران في ثمانينيات القرن العشرين، ووقفت ضد العراق عندما غزت الكويت وهددت السعودية في التسعينات، وضد العراق أيضًا في 2003 أثناء الغزو ثم الاحتلال، وبعدها تدعم المملكة العربية السعودية بشكل ما في حربها المستمرة في سوريا ضد إيران. أنظر الخرائط التالية:

الخريطة رقم:08 الغاز والنفط في الشرق الأوسط (المصدر: http://www.vox.com/a/maps-explain-the-middle-east)

هذه الخريطة تُظهر موارد النفط والغاز وكيف يتم نقلها برًا أو بحرًا عبر الخليج العربي. الخليج نفسه قضية أخرى، فهو يضم أحد أكبر احتياطات الطاقة في المنطقة والعالم، لكنه مُحاط بثلاث دول بينها عداءات تاريخية، إيران، العراق والمملكة العربية السعودية.

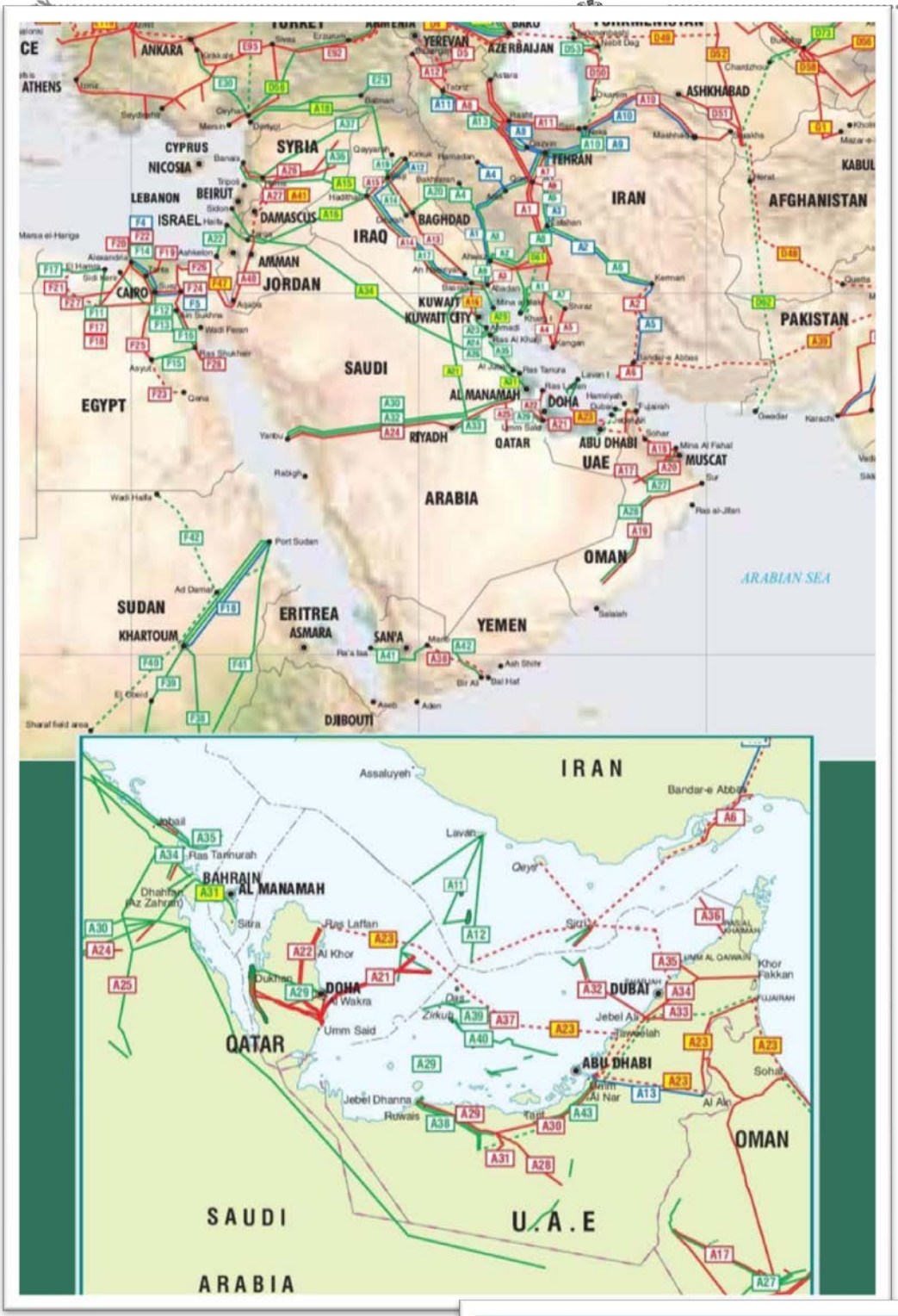

LEGEND:

- Oil pipeline
- Oil pipeline (planned/under construction)
- Gas pipeline
- Gas pipeline (planned/under construction)
- Products pipeline
- Products pipeline (planned/under construction)
- B12 Intra-Country oil pipeline label
- B12 Cross-Border oil pipeline label
- B12 Intra-Country gas pipeline label
- B12 Cross-Border gas pipeline label
- B12 Intra-Country products pipeline label
- B12 Cross-Border products pipeline label

الخريطة رقم:09 أنابيب النفط والغاز في الشرق الأوسط (المصدر: http://www.lib.utexas.edu/maps/)

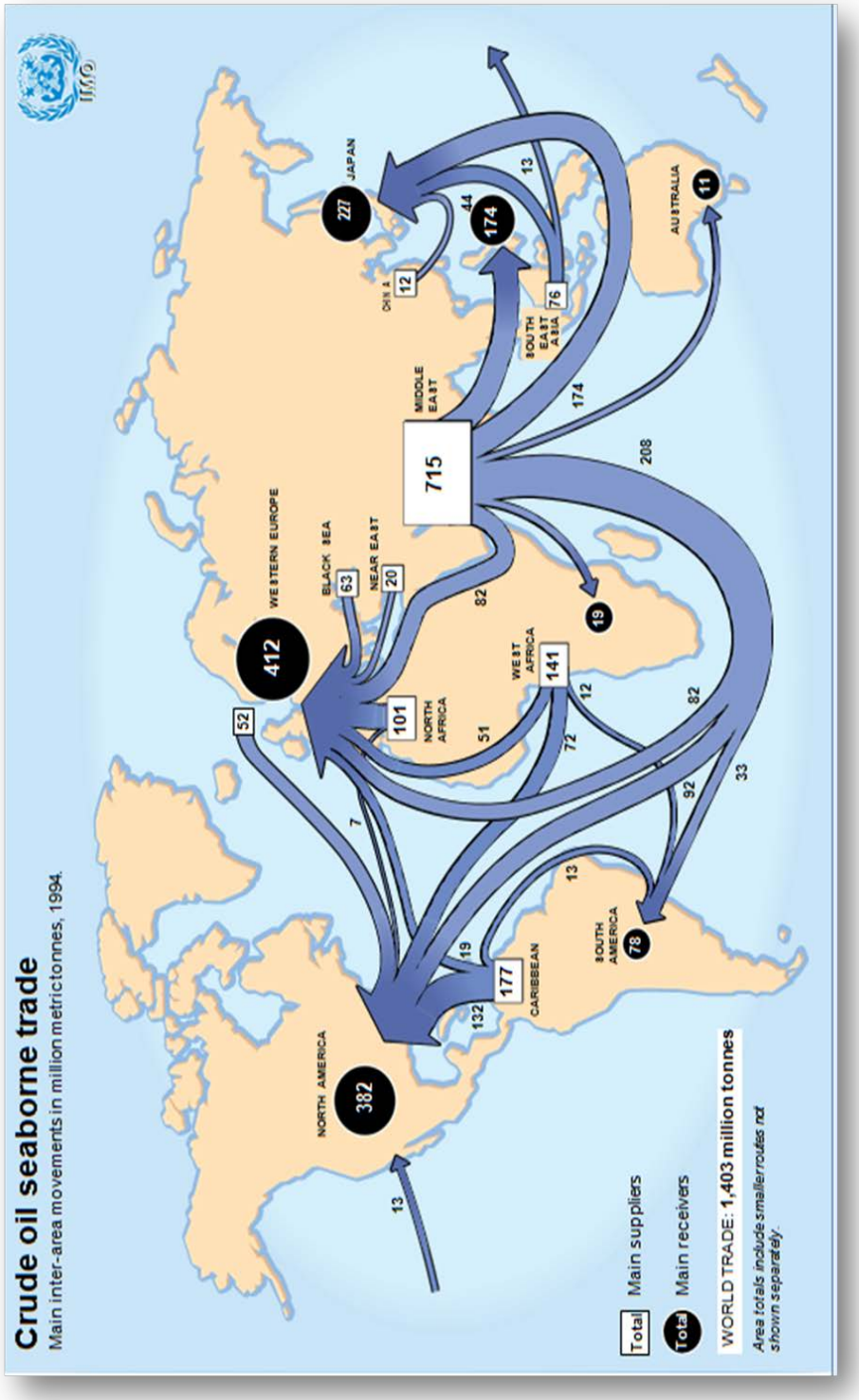

الخريطة رقم:10 المناطق المصدرة والمستوردة للبترول في العالم (المصدر: http://www.lib.utexas.edu/maps/)

توضح هذه الخريطة الأهمية الكبيرة لمنطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج للتوفير الطاقة للدول العالم (أهملت الخطوط الضعيفة للإمدادات)

ثالثا: إقليم ذو عناصر طبيعية وبشرية مميزة

يتميز الشرق الأوسط كنظام إقليمي بوحدته الإسلامية باستثناء إسرائيل التي جيء بها متأخرا "منتصف القرن العشرين"، اذ كانت المنطقة كثيرا ما تدخل في صراعات مع أطراف دينية –كالرومان وغيرهم آو غير دينية – الفرس سابقا ، ثم أخذت هذه العلاقة أشكالا مختلفة مرورا بسيطرة الأتراك على المنطقة بشعار الإسلام وبصفة الاستعمار الإمبراطورية العثمانية ولكن بعد سقوط هذا النوع من الاستعمار خلصت العلاقة الشرق أوسطية بالغرب على شاكلة استعمار حديث بدأ مع ترهل دولة الأتراك الإسلامية، واشتد بعد سقوطها وبلغ ذروته مع توقيع معاهدة سيفر عام 1920 والمعدلة بمعاهدة لوزيان بين العثمانيين كدولة مهزومة والمنتصرين في الحرب العالمية الأولى ، حيث لا زالت المنطقة الإسلامية المركزية "العالم العربي" تدور في فلك الاستعمار بتعدد أشكاله "الجغرافية والثقافية والاقتصادية "واختلاف مسمياته "انتداب وصاية، حماية...الخ" ولازالت المنطقة محل اهتمام صانعي السياسات الخارجية الغربية حتى اليوم

وان الأهمية الثقافية لمنطقة الشرق الأوسط ليست واحدة فهي نسبية ومقسمة بين مجموعة من الدول الغير منسجمة ثقافيا نتيجة لتعدد القوميات واللغات والتاريخ عالم عربي مضاف إليه تركيا الأوروبية الشرق أوسطية وإيران الفارسية وإسرائيل الليبرالية الغربية – إلا أن القاسم المشترك بين هذه الدول "باستثناء إسرائيل" هو الإسلام مما يعطي أفضلية للأهمية الدينية على الأهمية الثقافية.

المبحث الثاني: المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير

يعتقد كثير من الباحثين أن مشروع أمريكا للشرق الأوسط الكبير هو عبارة عن محاولة أمريكية إسرائيلية لإعادة صياغة المنطقة سياسيا واقتصاديا وجغرافيا وحتى ثقافيا، لاعتبارات عديدة أبرزها:

– أن هذا المشروع لم يأتي نتيجة طلب حكومي أو شعبي في الشرق الأوسط بل جاء بصيغة الأمر وحاولت الولايات المتحدة وما زالت لتثبيته والترويج له من خلال التغني بشعارات إنسانية، كالحرية والمساواة وحقوق الإنسان وغيرها من الأفكار المحسوبة على الفكر الليبرالي الحاضر الغائب في المنطقة، على عكس الشراكة الأورو متوسطية التي تم التوافق عليها بين أوروبا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، اذ تمت هذه الشراكة بعد عملية من التفاوض، والموافقة على عقدها كان بعد تأكد كل طرف من تحقيقه لمصالح ناجمة عن نوع من الشراكة السياسية والاقتصادية.

وكان اليهود هم الأكثر تناولا لهذا الموضوع من خلال الكتابات الكثيرة التي كان أبرزها كتاب شمعون بيريس "الشرق الأوسط الجديد" الذي هو مقاربة للمشروع الأمريكي من حيث افتراضاته القائمة على عدم قدرة العرب على هزيمة إسرائيل وعدم قدرة إسرائيل على فرض شروط الاستسلام على العرب، وان هذه المعادلة تحل من وجهة نظر بيريس، بإقامة تعاون عربي في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية، وهذا الطرح منقوص بأهم مجالين:

المجال الأول: وهو التعاون السياسي القائم على الاحترام المتبادل والتكافؤ، وقبل تحقيق ذلك يفرض التعاون السياسي حلا للقضية الفلسطينية، أما المجال الثاني: فيفترض بيريس انه منوط بمواجهة الأصولية الإسلامية التي يعتبرها اكبر المخاطر المستقبلية على الكيان الصهيوني.[1]

المطلب الأول: بدايات مشروع الشرق الأوسط الكبير

لقد كان تقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في المنطقة لعامي 2002 و 2003 هما الرحم الذي ولدت منه فكرة إقامة أمريكا للمشروع كتطوير للشراكة الأمريكية الشرق أوسطية عام 1993 والمسماة أيضا بالشرق الأوسط الجديد، حيث تناولت الولايات المتحدة الجوانب الأكثر مأساوية في التقريرين لتبرير مشروعها، ولقد كان هذان التقريران اللذان فرصة ذهبية للولايات المتحدة لفرض مزيد من التدخل في المنطقة مستغلة "الواقع" السياسي والاجتماعي والاقتصادي المزري،حيث توجهت الولايات المتحدة بمشروعها إلى قمة الثمانية في دورتها المنعقدة 2004 ثم إلى القمة الأوروبية الأمريكية في الشهر نفسه في نيويورك، ثم إلى قمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في اسطنبول في 2004 وعند تحقيق توافق أمريكي أوروبي على هذا المشروع طرح على العالم العربي، حيث تم تفصيله بما

[1]:أنظر، شمعون بيريس، "الشرق الأوسط الجديد"، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى: 1994

ينسجم والمصالح الأمريكية في المنطقة وليس المصالح الشرق أوسطية، كما انه جاء بصيغة الفرض وليس على شكل تعاون متبادل لتحقيق الأهداف الظاهرة.[1]

المطلب الثاني: أهداف المشروع الظاهرة والخفية

لقد جاء المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير تحت ثلاثة عناوين رئيسية وهي:

- ✓ تشجيع الديمقراطية والحكم والصالح
- ✓ بناء مجتمع معرفي
- ✓ توسيع الفرص الاقتصادية[2]

1. تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح

بتتبع الأهداف السياسية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا العالم العربي، يلاحظ أن الولايات المتحدة تعتبر الحفاظ على الأنظمة الصديقة وهي في اغلبها أنظمة غير ديمقراطية تعتبره هدفا استراتيجيا، بل وتذهب ابعد من ذلك بقطعها وعدا بالحفاظ على استقرارها، وهنا الحديث يدور عن النظام السياسي كشكل موازي للدولة، إذ نلاحظ أن إدارة بوش كانت تتعامل بشكل متناقض مع تصريحاتها حول الديمقراطية، إذ يقول المفكر الأمريكي الشهير نعوم تشومسكي حول هذه النقطة "إن إدارة بوش مارست بعض الضغط على حلفائها، دولها العميلة التقليدية، من اجل إصلاحات ديمقراطية "تجميلية" إجراءات محدودة يمكن إدخالها على البناء الاستبدادي الموجود، بدون تغيير في الوضع الأساسي، وهو ما يمكن تسويقه في وسط الرأي العام في الولايات المتحدة كأنه خطوة إلى الأمام نحو إشاعة الديمقراطية "[3]ويمكن أن نضيف حول حقيقة "الديمقراطية " الأمريكية العتيدة مجموعة من الحقائق: أن "الديمقراطية" الأمريكية في المنطقة يصاحبها مجموعة من "القيم" كالحرية والمساواة وحقوق المرأة والحكم الصالح، التي هي في مجملها أدوات لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، إلا أن المنطق يقول انه لا يمكن الجمع بين المصالح القائمة على استنزاف موارد المنطقة وإهدار كرامة الإنسان والديمقراطية بمثاليتها ويضيف تشومسكي "فبالنظر إلى ما يمكن أن تؤدي إليه الخيارات الديمقراطية في الشرق الأوسط، من وجود حكومات معادية للمصالح الأمريكية، فأن هذا ما لا تريده واشنطن البتة، فما تريده وما تعنيه بالديمقراطية هو تثبيت حكومات تحت السيطرة الأمريكية بواجهات ديمقراطية لا أكثر" [4]. إن تعاطي الولايات المتحدة مع دول وحكومات المنطقة لا يتم بشكل ديمقراطي قائم على الاحترام المتبادل، بل يتم دائما في إطار المصلحة الأمريكية التي هي في الغالب تنفذ بطرق بعيدة كل البعد عن

---

[1]: عبد القادر رزيق المخادمي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير– الحقائق والأهداف والتداعيات"، الدار العربية للعوم، الطبعة الأولى: *2005*, ص: *61*

[2]: المرجع نفسه. ص:*74*

[3]: تشومسكي، نعوم وغلبير الاشقر. "السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، ت، ربيع وهبة، بيروت: دار الساقي(*2007*). ص *88*

[4]: المرجع نفسه، ص:*88*

الديمقراطية. وازدواجية التعاطي الأمريكي مع دول المنطقة، إذ نجد أن الولايات المتحدة تثمن علنيا ادوار كل من مصر والأردن والعربية السعودية وهي دول تصنف بين حرة نسبيا و غير حرة بينما تهاجم إيران وسوريا، وتتعاطى مع إسرائيل باحترام كبير على اعتبار إنها دولة ديمقراطية وهي وان كانت كذلك فاحترام أمريكا لها له محددات أخرى غير الديمقراطية.

إن الحديث الأمريكي حول تصدير الديمقراطية على حد تعبير الدبلوماسي الأمريكي الشهير(هنري كسنجر) في مقالة له بعنوان (SELLING DEMOCRACY) هو أمر مثير للانتباه بحد ذاته، لان الحديث الأمريكي والتصور الأمريكي عن الديمقراطية وكأنها سلعة يمكن أن تصدر إلى المنطقة دون العلم آو بتجاهل أن الديمقراطية نفسها بحاجة إلى وعاء ثقافي وحضارية لاستيعابها، وهو الآمر الغائب في الشرق الأوسط، إذ يقول كسنجر في مقالته: "إن نشر الديمقراطية في العالم يوفر مناخا أخصب لنمو المصالح. الأمريكية نتيجة للاستقرار الناشئ بفعل الديمقراطي" [1] إلا أن كسنجر يتناسى أن ذلك يرتبط بطبيعة الديمقراطية "المصدرة" فما تحاول أن تصدره الولايات المتحدة هو وهم الديمقراطية وليست الديمقراطية المعمول بها في الولايات المتحدة، فأي ديمقراطية هذه التي تهدف لإقامة أنظمة سلطوية لمجرد تحقيق المصالح والأطماع، وأي تناقض هذا في الطرح الأمريكي للديمقراطية، والمعروف عن كسينجر انتماءه للمدرسة الواقعية التي تؤمن بأن العلاقات الدولية عبارة عن صراع من اجل تعزيز مصالح الدولة منفردة، إلا انه هذه المرة قد توافق مع المدرسة الفكرية الليبرالية "الديمقراطية" للسياسة الخارجية الأمريكية التي تهدف إلى تشجيع الديمقراطية عالميا وتقوم على افتراض أن الديمقراطيات لها نفس القيم المشتركة ولا تحارب مثيلاتها، " Think-Tanks" وهذه المدرسة مدعومة من قبل المحافظين الجدد وتؤيدهم مؤسسة الرئاسة.

فالحكم الصالح وفق الرؤية الأمريكية تفّنده الوقائع على الأرض، والمتتبع لسياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط يلاحظ أن الولايات المتحدة نفسها أكبر الداعمين للأنظمة السلطوية في المنطقة، إذ يحمل بند تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح في طياته مجموعة من البنود الفرعية وهي:

أ- مبادرة الانتخابات الحرة

إن قبول الولايات المتحدة لهذا البند يقتضي بالضرورة احترام نتائج هذه الانتخابات في المنطقة، إلا أن الواقع غير ذلك، فنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطنية عام 2006 والتي توصف بالأكثر نزاهة وهي التي أفرزت حكومة حماس بانتمائها الإسلامي، في حين أن إدارة بوش الابن قد رفضتها وعملت على محاصرتها سياسيا وماليا إلى أن تم إسقاطها بفعل عوامل سياسية داخلية واقتصادية خارجية، بناء عليه يمكن التشكيك في نوايا الولايات المتحدة حول

[1]: عبد القادر رزيق المخادمي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير- الحقائق والأهداف والتداعيات" مرجع سابق

هذا البند بالأمر الواقع وليس بالافتراض. ولو كانت الولايات المتحدة جادة في مسألة تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، لكانت الأنظمة السلطوية الساهرة على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة أول الساقطين والولايات المتحدة نفسها أكبر الخاسرين.

ب-مكافحة الفساد:

يبدو ان كلمة الفساد الواردة في المشروع مبهمة، فقد وردت الكلمة ضمن الجانب السياسي ولكن مضمونها اقتصاديًا، وأيًا كانت فهي ترتبط بالجانب السياسي أكثر منها في الجانب الاقتصادي، وهي كلمة جوفاء مفرغة من محتواها السياسي نظرا لارتباطها بالأنظمة المدعومة أمريكيا في المنطقة، إذ لا يمكن أن تكون الولايات المتحدة جادة بفتح ملفات الفساد، وهي القيمة التي يتعاطى بها أنصار أمريكا مع موارد وثروات شعوبهم في المنطقة، وأن أية محاولة أمريكية جادة لهذه المواجهة تقتضي تغييرا جذريا في طبيعة الأنظمة الموالية وهذا ما لا تنشده الولايات المتحدة.
هذا فيما يتعلق بالجانب الأكبر من الشق السياسي في المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، إذ هو في مجمله عبارة عن مجموعة من التناقضات، حيث أن هذا المشروع من حيث الشكل جاء لخدمة الإنسان المقهور في المنطقة والمهمش سياسيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا بينما مضمون هذا المشروع جاء ضد حقوق الإنسان،ضد الديمقراطية وضد الإنسان نفسه وما يهمنا في هذا المقام هو علاقة المشروع باحتواء الأحزاب الإسلامية أو بما يسمى الإسلام السياسي في المنطقة، إذ كانت مقدمة المشروع تتحدث عن ذلك من خلال "وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب"[1]

يمكن أن نقرأ في هذا الطرح الأمريكي شكلا آخر من أشكال الاحتواء للإسلام السياسي بأطيافه المختلفة، يتراوح ما بين السياسي والعسكري، ومن خلاله أعتقد أن غياب الحقوق السياسية والاقتصادية في المنطقة، إنما هو نقطة انطلاق للإسلام السياسي، على اعتبار أن انتشار ظاهرة الأحزاب والحركات الإسلامية المعتدلة ينبع في جزء كبير منه من حالة الفساد مضافًا إليها عوامل سياسية أخرى كغياب الحريات وتبذير الموارد الاقتصادية وغيرها الكثير من العوامل، ولكسر هذا الصعود الإسلامي عملت الولايات المتحدة على تضمين المشروع بعض الأدوات السياسية تحت شعار الديمقراطية من باب سد الذرائع أمام الاستمرار في هذا الصعود، مع الإبقاء على الأحزاب والحركات الإسلامية تحت السيطرة للقيام بدورها الغير مباشر كوسيلة ضغط في وجه الأنظمة الصديقة الحريصة على نخبها في الهرم السياسي في الشرق الأوسط، بمعنى الإبقاء على هذه الجماعات أو الوحدات السياسية دون خطر يهدد المصالح الأمريكية وباعتبارها "تحدي مستقبلي " للأنظمة في المنطقة.

[1]: مرجع سابق، عبد القادر رزيق المخادمي، أنظر الملحق الأول: ص:115

وبناءا على ما تقدم فقد تراوح مشروع أمريكا للشرق الأوسط الكبير في شقه المتعلق بالإسلام السياسي بين مواجهة دقيقة شديدة التوازن، تراوحت بين الاحتواء للإسلام السياسي الأقل تشددا ومواجهة عسكرية مفتوحة مع الإسلام السياسي الأكثر تطرفا،على اعتبار أن احتواء الأقل تطرفًا يخدم أكثر من اجتثاثه، على غرار المواجهة بين المؤسسة العسكرية والأصولية الإسلامية، حيث أن مصير طرفي الصراع يرتبط بوجود الأخر، فالمؤسسة العسكرية بحكم الأدوات التي تمتلكها قادرة على إنهاء الأصولية إلا إنها لا تريد ذلك، فهذا الإنهاء يترتب عليه إيقاف حالة الطوارئ المعلنة، اذ يترتب على ذلك إيقاف هيمنة المؤسسة العسكرية على الموارد الاقتصادية وتسييرها لصالحها،بينما يخسر الأصوليون مبرر وجودهم وهو المؤسسة العسكرية.

2. بناء المجتمع المعرفي

تجمع هذه النقطة الواردة في المشروع بين ثلاثة أبعاد استعمارية وهي البعد الثقافي القيمي والبعد السياسي والبعد الاقتصادي، وبإمعان النظر فيها والمتعمق في تحليلها نجد أن هذه البنود الواردة على شكل تعليم رجال الأعمال ووسائل الإعلام المستقلة ومبادرة التعليم عبر الانترنت، هي في جوهرها تهدف لتقوية القطاع الخاص كطريق لتعزيز الليبرالية وهو أحد المصالح المهمة التي أشار لها بريجنسكي، وإسقاط مفهوم الدولة القومية والمواطنة في الشرق الأوسط وإحلال القيم الأمريكية محلها، أو بالأحرى إضعاف الدولة وسيطرة الحكومة لصالح القطاع الخاص، الهدف منه خصخصة الموارد في المنطقة.

3. توسيع الفرص الاقتصادية

أن خطط التنمية الاقتصادية الواردة أيضا هي خطط سطحية ليست ذات مضمون ورؤية اقتصادية إستراتيجية بعيدة المدى، إلا بما يخدم المصلحة الأمريكية في المنطقة،حيث كانت بداية المشروع بشقه السابق ليست ذات طبيعة تطورية، فقد بدأت الولايات المتحدة شروطها بالتأكيد من جديد على ضرورة الخصخصة وما يترتب عليها من إضعاف لدور الدولة، إضافة إلى إنشاء بنك تنمية للشرق الأوسط يمنح قروضا تحددها الإصلاحات المنتهجة من قبل الدولة المقترضة وهي بالضرورة إصلاحات اقتصادية، بمعنى أن حجم القرض يتحدد حسب الميول نحو الليبرالية الاقتصادية وكلما كان الميل أكبر كلما كان القرض أكبر، إضافة إلى رفع الحواجز عن التعاملات المالية بين الدول "وهذه الحرية المطلوبة لرأس المال في ظل العولمة بموجب هذا المشروع أدت على سبيل المثال 1998 إلى كوارث اقتصادية للنمور الأسيوية من خلال تحرير أسواقها عام 1997 وخدماتها المالية وتلاعب المضاربين الدوليين بأسعار عملاتها و أسهم شركاتها الاقتصادية والمالية، وأن الاستثناء كان ماليزيا نتيجة لعدم تقيدها بذلك حيث كانت

الدولة الأقل. تضررا بين مجموعة الدول السبعة المشكلة للتكتل الاقتصادي المسمى بالنمور الأسيوية" [1] إضافة إلى الإصرار على تحرير التجارة، والمعروف أن المبادلات التجارية بين الطرفين تصب لصالح الولايات المتحدة نتيجة تقدم وتنوع صناعتها بينما معظم الصادرات الشرق أوسطية تتميز بالتشابه فهي بالأغلب مصادر طاقة وان العمل على تحرير التجارة إنما يخدم الصالح الأمريكي أكثر. والملاحظ على هذا المشروع انه حلم صهيوني قديم ولا يزال ليومنا هذا ويمكن أن نستشف ذلك من خلال كتاب الذي طرحه بيريس الذي يتحدث عن فكرة مشابهة، وأيضا فكرة مشابهة طرحها بنيامين نتنياهو حول السلام الاقتصادي مع الفلسطينيين، والفارق الخصوص والشمول للفكرة. وكأن العقل المدبر واحد وهذه هي الحقيقة. وهو يسمح بإسقاط فكرة الحل النهائي للصراع العربي الإسرائيلي الذي لا يتماشى مع الإستراتيجية الصهيونية لاحتواء المنطقة برمتها.

كما أن هذا المشروع جاء مخاطبا العالم العربي بشكل خاص بينما كانت الإشارة إلى باقي الدول مقتصرة على جوانب غير مهمة.إضافة إلى أن هذا المشروع يمثل محاولة أمريكية إسرائيلية لتغييب الصراع العربي الإسرائيلي دون حله، حيث أن التدهور السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط يرتبط بدرجة كبيرة بالصراع العربي الإسرائيلي، بينما يحاول المشروع الأمريكي أن يغزو هذا التدهور لغياب الحقوق السياسية والاقتصادية للشرق أوسطيين، وهذا التبرير الأمريكي اللا منطقي يحاول تغييب عقيدتي العروبة والإسلام لصالح دور قيادي لإسرائيل في المنطقة من باب قلب للحقائق أولا ومن خلال نشر الفكر الرأسمالي الليبرالي ثانيا، لأن هذا الفكر يأتي في إطار صراع الأفكار الذي يتسم بديمومة أكبر من غيره والتاريخ شاهد على ذلك.

المطلب الثالث: الموقف العربي من المشروع

لقد جاء الموقف العربي وكغيره من المواقف على غرار "اجتمع العرب واتفقوا على أن لا يتفقوا" قد تراوح بين القبول والرفض والتحفظ، فقد واجه النظام المصري المشروع بلغة ترضي الولايات المتحدة وبعض الجهات الداخلية، وأكد أنه يقبل الإصلاح من الخارج بشروط منها:

- أن يؤخذ بالاعتبار خصوصيات كل بلد عربي على حدة.
- الترحيب بالإصلاح وفقا للخطط الوطنية غير الدولية.

بينما ذهبت العربية السعودية إلى رفض المشروع جملة وتفصيلا على اعتبار أنه مفروض من الغرب، بينما كانت الكويت ميالة للقبول، حيث طالب رئيس مجلس الوزراء الكويتي صباح الأحمد الجابر بضرورة تفهم المطالب الداعية إلى الإصلاح حيث ذكر علينا أن نكون حذرين من عملية رفض الأشياء والتمسك بالقديم لمجرد أن طرفا ما

[1]: المرجع نفسه

ذكر انه يريد تغييره، بينما ذهب وزير الخارجية القطري إلى المطالبة بضرورة التعقل في التعاطي مع هذه المبادرة بقراتها أولا. ويمكن القول أن العالم العربي قد انقسم إلى ثلاثة أقسام:

1. قسم رفض المشروع لعدم اشتراكه في صياغته و أنه جاء بصيغة الفرض من الخارج على غرار السعودية.
2. قسم بارك المشروع على غرار الكويت.
3. قسم تحفظ على المشروع ورفضه بدبلوماسية على غرار مصر.

وخلاصة القول في جملة ما تقدم، أن حالة التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي المرتبطة بالأنظمة العربية كانت هي الممر الذي جاء منه المشروع للشرق الأوسط بما يتناسب مع المصالح الأمريكية في المنطقة، متناسيا هذا المشروع دور الصراع العربي الإسرائيلي في هذا التدهور، إذ جاء هذا المشروع انسجاما مع ما يمكن أن نسميه" خدمة أمر واقع لمصالح منتشرة". وهكذا فقد تم توضيح السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط التي هي دائما تصطدم بالمصالح السياسية لوحدات وجماعات الإسلام السياسي، محولا هذه السياسة من دبلوماسية إلى سياسة عسكرية قائمة على تحويل الشرق الأوسط إلى ساحة حرب مفتوحة، ومن هنا نستخلص وتحديدا من طبيعة الازدواجية الأمريكية في التعاطي مع الإسلام السياسي النابعة من الاختلافات الكبيرة بطبيعة الإسلام السياسي باعتداله وتطرفه بوطنيته وقوميته وعالميته، وهنا تلح علينا الحاجة للتعرف أكثر على طبيعة التفاعلات القائمة عليه العلاقة بين الإسلام السياسي والولايات المتحدة سواء بالاحتواء السياسي أو بالمواجهة العسكرية المفتوحة والكيفية التي تمت من خلالها عملية الاحتواء.

ويجدر الإشارة أنه في الوقت الذي سارعت فيه الإدارة الأمريكية إلى طرح هذا المشروع، كان مزامنا للإخفاقات والخسائر التي ترتبت عن التدخل العسكري في كل من أفغانستان والعراق التي لم تتمكن السياسة الخارجية من احتواء الفوضى التي سببتها بتدخلها الهمجي واللا إنساني والمخالف لجميع الأعراف الدولية، هذا يعني أنها تريد أن تضع سياسية مغايرة لتصحيح الوضع، محاولة منها لتدارك الأمر والحيلولة دون تفاقمه، والذي سيكون مهددا لمصالحها في المنطقة وخاصة بعد بروز تنظيمات إسلامية جديدة تناهض وترفض التواجد الغربي في المنطقة خلافا لتنظيم القاعدة وحركة طالبان الذي كان لهما التأثير الكبير والهام في المنطقة. وهو واضح في كتابات العديد من المفكرين الدبلوماسيين الغرب، ومن بينهم هنري كسنجر في كتابه هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ ورغم أنه جاء قبل الغزو للعراق وأحد اث سبتمبر إلا أنه كان يقدم تقييما واضحا لكيفية التوفيق بين بروز الولايات المتحدة بمثابة القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على المنطقة والعالم والحاجة إلى نظام عالمي جديد جريء يتحكم في الاستقرار العالمي. ويقول في كلمة ختامية في الفصل الجديد الذي أضافه لكتابه بعد أحداث سبتمبر:" أن على أمريكا أن تنتهز الفرصة

الذهبية لترسيخ موقعها وإعادة تشكيل النظام الدولي من جديد، بعد ما تبين للأطراف الدولية الأخرى المخاطر المشتركة، وهو يعني الإرهاب وما يترتب عليه من تهديدات أمنية على جميع المستويات. موضحا في ذلك أنه يجب على الخصوم السابقين تجاوز الخلاقات وبناء نظام عالمي تشاركي تدخل فيه الأطراف كالصين كقوة عظمى والهند التي بات واضحا أنها لاعبا دولي مهم، وإيجاد دور جديد للروسيا القيصرية وتجاهل الخلافات التي سببتها الحرب الباردة. والعمل على استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط"[1]

[1]: هنري كيسنجر، "هل تحتاج أميريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو ديملوماسية للقرن الحادي والعشرين"، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي, الطبعة الثانية 2002، ص: 327

الفصل الثالث

أبعاد الصراع في الشرق الأوسط

تمهيد

عرفت منطقة الشرق الأوسط صراعات وحر وب عديدة حالها حال مناطق مختلفة من العالم الرهانات الخاصة بالمنطقة التي تتميز بها المنطقة ، والتي فسرت وضعها المعقد في العلاقات الدولية والجيوستراتيجية الإقليمية على امتداد القرن العشرين، ليأتي في مقدمة هذه الرهانات الإختلاف مابين الديانتين الإسلامية والمسيحية كون الشرق الأوسط مهد الديانات التوحيدية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، كما أنه موطن حضارات عريقة هي الحضارة العربية الإسلامية والفارسية والعثمانية بالإضافة إلى كونه مركز لطوائف مسيحية متنوعة في كل من لبنان وسوريا ومصر ومذاهب إسلامية مختلفة كالسنة والشيعة، بالإضافة إلى الهويات العرقية المشتتة في أكثر من بلد منها الأقلية الكر دية في تركيا وإيران والعراق وسوريا، هذا فضلا عن الهويات الإيديلوجية والحزبية القوميون، البعثيون، الناصريون، الاشتراكيون، الليبراليون، الإخوان دون أن ننسى رهان البترول والغاز الطبيعي لهذا أصبحت منطقة الشرق الأوسط منطقة ملتقى طرق وعبور لأنابيب النفط والغاز ومختلف التجارات العالمية ، الصراع حول الموارد الحيوي الماء، دون أن نغفل البعد السياسي ودوره في تردي الأوضاع وعدم الإستقرار في المنطقة والذي مس مختلف المجالات والذي يعود بالدرجة الأولى إلى تعدد وإختلاف التشكيلة السياسية في البلدان العربية نتيجة لإختلاف توجهاتها السياسية و المذهبية. كلها عوامل إجتمعت لتزيد من تعقيدات المنطقة ، وهي عوامل تم التطرق إليها في المباحث الموالية ، ليتناول المبحث الأول البعد الحضاري والثقافي في الشرق الأوسط ، ثم البعد الإقتصادي للصراع في الشرق الأوسط في المبحث الثاني، وأخيراً البعد السياسي و دوره في صراعات الشرق الأوسط في المبحث الأخير.

المبحث الأول: البعد الحضاري الثقافي

والمقصود في هذا البعد دراسة الأبعاد المتصلة بآثار الاختلاف الحضاري والثقافي على القيم وقواعد السلوك والأخلاق والرؤى. ودوافع السلوك النابعة من أسس الهوية ومدى تأثيرها على السلم والسلام بين الدول وخاصة في الشرق الأوسط.

إن المفكرون الألمان يضعون حدا فاصلا بين الحضارة والثقافة، فالحضارة عندهم تشمل التقنية وسائر العوامل المادية، أما الثقافة فتشمل قيم المجتمع ومثله العليا وخاصياته الفكرية والفنية والخلقية الكبرى. لكن معظم المفكرين الغربيين كانت لهم أراء مخالفة للألمان في هذا، فهم يرون أن الحضارة والثقافة كليهما تشيران إلى منهاج حياة أمة من الناس، وأن الحضارة إنما هي الثقافة بحجم أكبر، وأن كليهما يشمل القيم والمعايير والمؤسسات وطرائق التفكير السائدة في أمة من الناس، وأن كليهما يشمل القيم والمعايير والمؤسسات وطرائق التفكير السائدة في أمة من الناس، وأن الدين هو أهم العناصر المكونة للحضارة، وأن الحضارة ليست متطابقة مع العِرْق؛ فأصحاب العرق الواحد قد ينتمون إلى حضارات مختلفة، كما أن الحضارة الواحدة،كالحضارة الإسلامية قد تضم مجتمعات مختلفة الأعراق والألوان والأشكال. والحضارة هي أوسع وحدة ثقافية. فأهل قرية إيطالية مثلا: يتميزون ثقافيا عن قرية إيطالية أخرى، لكنهم يشتركون في ثقافة إيطالية تميزهم عن أهل القرية الألمانية، والألمان والإيطاليون ينتمون إلى ثقافة أوربية تميزهم عن الجماعات الصينية والهندية، فالحضارة هي أعلى تجمع ثقافي للناس، وأوسع مستوى للهوية الثقافية لهم، وليس فوق الانتماء الحضاري للناس إلا انتماؤهم إلى الجنس البشري(1)

ويرى هنتنجتون أن "الصدام القادم سيكون بين الحضارة الغربية من جهة والحضارتين الإسلامية والكنفشيوسية من جهة أخرى" أي ربما هاتين الأخيرتين ستتعاونان على مواجهة الحضارة الغربية، رغم الاختلاف المتباين بين بينهما ومكانة الديانتين المسيحية واليهودية في الإسلام بالنسبة إلى غيرهما من الأديان. ومن الواضح أن السبب الحقيقي لهذا التعاون إن حدث فهو نابع من معاملة الحضارة الغربية لهما. التي كانت ولزالت تعمل على الوقوف في طريق التطور لغيرها، وتعد كل ما عداها خطر عليها وتعامله بوحشية من قتل وتهجير واحتلال مباشر أو غير مباشر[2]. وبحكم معظم دول الشرق الأوسط دول عربية إسلامية كانت موحدة تحت راية الإسلام سأولي

[1] : صامويل هنتنجتون. " صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي"، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم: د. صلاح قنصوة. الطبعة الثانية 1999. ص: 68-70

[2] : أ.د جعفر شيخ إدريس. "صراع الحضارات بين عولمة غربية وبعث إسلامي".(مجموعة مقالات في صراع الحضارات وتأثير الغرب على العالم الإسلامي). مجلة البيان العدد 144، ص:48

اهتمام بالثقافة والحضارة الإسلامية والطبيعة التي تربط بينها وبين الحضارة الغربية المهيمنة على العالم إن صح التعبير، مبينا مدى تأثيرها على الصراع في المنطقة.

هل هو الخوف من انبعاث الحضارة الإسلامية من جديد؟ وهل حقا مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ينادي به الغرب يحمل في طياته فكرا وإستراتيجية تمنع التحام المنطقة وإتحادها، يحول دون قيام الحضارة من جديد؟

المطلب الأول: ملامح الخوف من عودة الحضارة الإسلامية

من المعروف والمسلم به أن العلاقات الثقافية في الذاكرة الإنسانية تشكل عنصرا أشد رسوخا وأطول بقاءا واستمرارا من تلك العلاقات التي تفرضها مقتضيات السياسية وشهوة المال، بل إن العلاقات السياسية والتجارية التي تستند إلى مقومات ثقافية، هي علاقات لا يبقى لها في الذاكرة الإنسانية أثر يستحق الذكر، ولا تستطيع أن تسهم في تحقيق أي تقارب روحي بين الشعوب لأنها تقوم على المصالح المادية، وهي مصالح مؤقتة سريع الزوال. وإن اتساع قاعدة الدعوات التي تنادي بصراع الحضارات التي ينادي بها مفكروا الغرب ذو التوجه الليبرالي الرأسمالي، مهدت الطريق أمام الساعين إلى إقامة علاقات إنسانية نموذجية بين الشعوب، لدراسة هته الظاهرة التي زاد الحديث عنها في الآونة الأخيرة. ولعل من أهم مداخل البحث في معرفة الطبيعة التي تربط هذه الحضارات إن كانت حوارا أو صداما، النبش في التجارب التاريخية والحقب الزمنية التي تجاورت فيها ثقافات مختلفة ونجحت في إيجاد أسس للحوار والتعايش.[1] ولشساعة الموضوع حاولنا التطرق والتركيز على الحضارتين الإسلامية والغربية فقط، وللعلاقة القائمة بينهما وخاصة في الشرق الأوسط، وهذا راجع لأن معظم دول الشرق الأوسط تعتبر دول إسلامية إن صح القول. ولكثرتها أردنا أن نلمح لبعض المحطات التي تبين خوف الغرب وخاصة قادة الفكر الغربي من أي بادرة إحياء الحضارة الإسلامية. وهو واضح في أقوالهم وخاصة المختصين منهم في التاريخ الإسلامي "إن للإسلام مقدرة عجيبة على العودة كلما هزم".

وأيضا يجب الإشارة إلى الحركات الإسلامية وتصريحاتهم في وسائل الإعلام وعلى منابر المساجد دون أن نغفل عن الحراك العربي وما ترتب عليه، والشعارات التي كان يستعملها المعارضون أثناء حراكهم...والإسلام السياسي أيضا. ومحطة هامة هي مواقع التواصل الاجتماعي، التي تعتبر فضاء مفتوح يتم من خلاله استسقاء الآراء والتي هي في الواقع تصب في إثارة الضغينة والعداء بين أفراد المجتمعات المختلفة وبين أفراد المجتمع الواحد.

[1] : د. صلاح جرار. "زمان الوصل: دراسات في التفاعل الحضاري والثقافي في الأندلس". دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004،ص:19.

دون أن ننسى أن نبين الأخطاء التي يقع فيها الكثير من المسلمين فيعطوا بذلك الفرصة للغرب لتشويه الإسلام والمسلمين، سواء كان ذلك واضحا أو تم تأويله للغرض نفسه.

أولا: الحضارة الإسلامية وتأثيرها

"إن في التجربة الحضارية الأندلسية دليلا ساطعا على أن اعتماد الوسائل العسكرية وحدها لبسط النفوذ وفرض السيطرة هي سياسة غير ناجحة، وأن الاقتصار على تطور الأسلحة والتمادي في التسلح وإقامة الحصون والخنادق والمعسكرات وفتح المعتقلات، لا يضمن نجاحا ولا يحقق سيطرة أو نفوذ على المدى البعيد، لأنه يفتقر إلى أدوات الانسجام والتفاعل مع المجتمع المحلي أو المستهدف، إذ يظل الحكم العسكري في مثل هذه الحال غرسا بلا جذور يسهل إقلاعه وإزالته عندما تحين الفرصة، لأنه لا يملك الشروط الموضوعية للبقاء والاستمرار"[1]

ويضيف ويقول الدكتور صلاح جرار "إن التمازج الثقافي الذي شهِدَّته الأندلس إبان الحكم العربي والإسلامي، بلغ حدا جعل الشباب المسيحي في إسبانية في القرن التاسع الميلادي يقبلون على قراءة الشعر العربي وتذوقه ونظمه بأسلوب عربي جميل ومنمق". مشيرا بأن أسقف قررطبة اشتكى من هذه الظاهرة موضحا انهم يتخوفون من هذا الإقبال المتنامي بين إخوته في الدين على دراسة مذاهب أهل الدين والفلسفة للمسلمين. وانصرافهم عن تصفح ودراسة الإنجيل وتعاليم المسيحية. ولم يقف التفاعل الثقافي بين هذه العناصر التي تشكل النسيج الاجتماعي الأندلسي عند اللغة، بل نجد أثره في جوانب الحياة كلها من أداب وعلوم ولباس وغناء وموسيقى وعمران ومأكولا وزراعة وغيرها. وإن انتشار قيم العدل والمساوات والتسامح ومراعاة الحريات الدينية واحترامها لدى المجتمع الأندلسي كافة، جعلت كل أندلسي مهما كان أصله ودينه يشعر بانتماء شديد إلى الأندلس وطنا وثقافة وسلطة. فتجد وظائف الدولة من حجابة وكتابة وأعمال ديوانية وغيرها يتولاها المسيحيون واليهود والمستعربون والمولودون من أهل الأندلس، وحتى قادة الجيش الذين يغِيرون على المماليك الإسبانية من هم من أصول اسبانية وأوربية[2].

وأيضا في صقلية التي فتحها الأغالبة القادمون من تونس عام 827م. في هذه الجزيرة أقيمت حضارة راقية تضاهي الحضارة التي قامت في الأندلس. وكان انتقال الحضارة الإسلامية منها إلى أوربا سريعاً ومؤثراً، وقد

[1] : المرجع نفسه، ص:6

[2] : المرجع السابق، ص:15

وصفت صقلية بأنها جنة أهل العلم آنذاك، وقد بدت آثار الحضارة الإسلامية فيها. ويمكن أخذ (فردريك الثاني) حاكمها الذي أغرم بالعلوم الإسلامية والثقافة الإسلامية مثالاً لهذا[1].

ويضيف سلتاغ عبود ويقول بأن:" أما اللقاء الإسلامي الأوربي عبر الحروب الصليبية، فقد كان عظيم الأثر في حركة الحياة العلمية والفكرية في أوربا. فقد عاد الأوربيون بعد هزيمتهم في المشرق الإسلامي، وهم أكثر معرفة وخبرة بطبيعة الحياة في العالم الإسلامي، فلم يعودوا يؤمنون بما كان يروجه القساوسة والرهبان عن هذه الحياة وعن طبيعة التفكير لدى المسلمين، بل عادوا وهم يحملون معلومات ناضجة، وتجارب غنية عن الإنسان المسلم وإنجازاته العلمية، وعن الأرض وطبيعتها، بل وعن مواطن القوة والضعف في الديار الإسلامية عامة".[2]

ولقد كان من أبرز إنجازات الحضارة والدولة الإسلامية حماية الطوائف والأديان غير الإسلامية من الفتك بعضهم البعض، فلقد حمت اليهود من تنكيل المسيحيين، وقامت بتحرير أقباط مصر من إضطهاد وعسف الملكانيين، ومنعت الأقباط من التنكيل بدورهم بالملكانيين بعد زوال الدولة البزنطية[3]. وتعايش الاسلام مع الأديان الأخرى منذ بدايته حتى عصور المماليك، ووصل غير المسلمين إلى مناصب الوزارة وهو أعلى منصب طبعا لا يمكن لمسلم أو مسيحي أن يشغله إلا بالخلافة. وأيضا الطبيب الخاص بالخليفة كان يوكل لغير مسلم، وعهد بعضهم جباية الخراج أو الخزانة والكتابة للخلفاء، حيث اتخذ الصحابي المغيرة بن شعبة كاتبا نصرانيا عندما اوكلت له ولاية البصرة في عهد خلافة عمر بن الخطاب[4].

هذا قديما أما في الوقت الحاضر فهناك دراسات تبين أن إنتشار الإسلام بشكل أسرع من أتباع الديانات الأخرى حيث تتوقع دراسة أعدها مركز أبحاث في الولايات المتحدة الأميركية تزايد عدد المسلمين في العالم، ليقارب عددهم بحلول عام 2050 عدد المسيحيين في العالم. قال مركز بيو للأبحاث المختص بمتابعة نمو الديانات في العالم إنه خلال العقود الأربعة المقبلة ستبقى المسيحية الديانة الأكبر في العالم، لكن عدد المسلمين سيزداد زيادة أسرع من أي ديانة أخرى. وجمع الباحثون لهذه الدراسة أكثر من 2500 إحصاء واستمارة رسمية من سكان أكثر من 175 بلدا يشكلون 95% من سكان العالم.ولقد اعتمدت الدراسة على معدلات الولادة لدى أتباع الديانات المختلفة، واتجاهات التحول الديني لديهم. وتشير التوقعات التي توصلو لها في حال استمرار الاتجاهات الديمغرافية الحالية أن يبلغ عدد سكان العالم 9.3 مليارات نسمة عام 2050، يشكل المسلمون نحو 2.8 مليار

[1] : سلتاغ عبود، "الثقافة الإسلامية بين التغريب والتأصيل"، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2001، ص:41

[2] : المرجع نفسه، ص:42

[3] : محمد جلال كشك، "ألا في الفتنة سقطوا – تحليل علمي بالوثائق للفتنة الطائفية"، مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة الأولى 1992، ص:228

[4] : المرجع نفسه، ص: 242

نسمة، والمسيحيون 2.92 مليار نسمة، وهو ما يعني أن المسلمين سيشكلون 30% من سكان العالم، في حين ستبقى نسبة المسيحيين كما هي في حدود 31.4%. وفي العام 2010 كان عدد المسلمين في العالم 1.6 مليار نسمة مقارنة مع 2.17 مليار مسيحي. لكن، بحسب التقرير، "سيعادل عدد المسلمين تقريبا عدد المسيحيين في العالم" بعد أربعة عقود. ووفقا للتقرير أن أوروبا المنطقة الوحيدة التي ستشهد انكماشا في عدد السكان وسينخفض فيها عدد المسيحيين من 553 إلى 454 مليونا، كما سينخفض عدد المسيحيين في الولايات المتحدة من ثلاثة أرباع عدد السكان إلى الثلثين في العام 2050. ومن المتوقع أن يرتفع عدد اليهود في العالم من 13 مليونا و860 ألفا عام 2010 إلى 16 مليونا و90 ألفا عام 2050.[1]

والدلالات كثيرة لمدى تأثير الاسلام على الغرب في شتى المجالات الثقافية والإجتماعية والفنون والعلوم وغير ذلك. وأظن انه ما جعل الغربيون ينشؤون المراكز والمعاهد البحثية لدراسة هذا الاسلام والعالم الاسلامي، ليجدوا حلولا تمنعهم من هذا المد، والعمل على تنفير الغربيين من الإسلام.

ثانيا: الحملات التي يقودها الغرب لتشويه الإسلام

إن المتخصصين بالشئون العربية والإسلامية والذي يطلق عليهم اسم المستشرقين ساهموا في تشويه صورة العرب والمسلمين، حيث قدموا للمجتمعات الغربية أفكارا خاطئة عن ثقافة وسلوك المسلمين، وأبرزهم في العصر الحديث: غوستاف فون غرونبوم Gustave Von Grunebaum (1909-1972) حيث قدم مجموعة مقالات كتبها ما بين 1952 و1962، أبدى فيها أن المجتمعات العربية المسلمة في نظره هم قوم بلا ثقافة، وأن ثقافتهم لم تقدم أي إسهام نظري في المعرفة، وأن دينهم غير خلاق، غير قادر على التطور، استبدادي، ومناهض للإنسانية، ولهذا فهو يتهم المسلمين بأنهم غير قادرين على التغير وعلى فهم طبيعتهم وتاريخهم وأنهم يتميزون بالخمول والسلبية، لذلك فإن علاجهم الوحيد هو تلقي الاستنارة من الغرب المتطور، وقد سعى غرونبوم إلى نقل أفكاره إلى طلبته، الذين تأثروا به واعتبروه من الذين ساهموا في تكوين فرع لدراسة الإسلام في أمريكا [2]. وايضا برنارد لويس Bernard Lewis: أستاذ في الجامعة الأمريكية وهو أشهر الباحثين في حقل الدراسات الشرقية الانغلوأمريكية وأكثرهم نفوذا، وظهر في كتابه حول الشيوعية والإسلام أن الإسلام ذو طبيعة استبدادية، عدوانية، غير ديمقراطية، ويرى أن الاستبداد عنصر مشترك بين الشيوعية والإسلام، (أسهم برنارد لويس في تجسيد فكرة

[1] : مقال متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/news/international/2015/4/3/دراسة-أميركية-الإسلام-الأسرع-انتشارا-بالعالم ،بتاريخ: 09-05-2017 10:28

[2] : أ.مساعد: مشري مرسي، نائب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،" بحث مقدم حول جدلية العلاقة بين الإسلاموفوبيا وحوار الحضارات"

صدام الحضارات التي تبناها هنتغتون في مقال كتبه بعنوان "جذور الغضب The atlantic Monthly يتبنى فكرة صدام الحضرات) وهو يحتل مكانة كبيرة في المجتمعات الغربية، باعتباره أعلم الناس بالمجتمعات الشرقية العربية والإسلامية، ونزعته الشديدة في محاربة المسلمين والإسلام هو والمستشرقين امثاله[1].

فغذت عقول الحكومات والشعوب الغربية بأفكار مغالطة وسلبية عن المسلمين وسلوكهم، جعلتهم يتقيدون بها في تعاملهم مع الآخر المسلم. مما أدى إلى تكالب وتكاتف الجهود لتشويه العرب والمسلمين من مؤسسات إعلاميه ومالية دولية والمؤسسات التعليمية وصناع القرار في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يظهر صراحةً في تصريحاتهم مثل تصريح ربط فيه الرئيس ريغان بين القذافي والأعمال الإرهابية الليبية والحركة الإسلامية الأصولية في بقاع الأرض عند إعلانه عن الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا، يؤكد ما يعتبره الكثيرون بأنه منهج ثابت معاد للإسلام وموجه ضد العالم الإسلامي. ويظهر ايضا في المقررات المدرسية جليا عندما قام اياد القزاز أستاذ علم الاجتماع في جامعة سكرامنتو بولاية كاليفورنيا الأمريكية بتحليل محتويات 36 كتابا مدرسيا للعلوم الاجتماعية مقررة للتدريس في المدارس الابتدائية والمتوسطة في ولاية كاليفورنيا، وفي غيرها من الولايات الأمريكية خلال فترة السبعينات، وجد فيها أن صورة الإسلام في المقررات تؤكد على طبيعة الإسلام العنيفة والمولعة بالقتال، وأنه يبيح العبودية واستعباد الرجل للمرأة، أما العرب فهم شعب بدوي يعيش في الصحراء ويستخدم الجمل كوسيلة وحيدة لمواصلاته، فالعرب شغوفون بالغزو والنهب والسلب.

أما بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، فالكتب المدرسية تميل إلى إظهار أن فلسطين أرض خالية والناس القلائل الذين يعيشون فيها هم كسالى وبدائيون، على عكس اليهود الذين هم شعب منتج ودءوب ومجتهد، وأن إسرائيل الدولة الصغيرة، هي في صراع مع الدول العربية الكبيرة. أما عن صورة العرب في كتب التاريخ المقررة فهي ترى العلاقة بين الإسلام وأوربا من منطق المجابهة، حيث تتحدث عن الفتح الإسلامي والمجابهة الأولى، وتنعت المسلمين بالغزاة والقراصنة، ثم تتناول الكتب المجابهة الثانية من خلال الحروب الصليبية بوصفها حركة دينية هدفها تكفير المسيحيين عن ذنوبهم من خلال الهجرة إلى المشرق، دون التعرض إلى الأسباب الإقطاعية للحروب الصليبية، أما عن صورة العرب فهم كفار غير مؤمنين، ثم تتناول المجابهة الثالثة وهي ظاهرة الاستعمار بأنها حركة أوربية لاستعمار العالم نتيجة حمى اقتصادية شملت كل الدول الأوربية، وفيما يتعلق استعمار فرنسا للجزائر فتراه الكتب حركة ايجابية نتج عنها إعمار البلاد، فهو مشروع تعمير بلد من خلال إنشاء المزارع وإقامة الطرق.[2]

وندرج في مايلي أقوال واضحة المعاني لبعض المستشريقين والمحرضين على الإسلام:

[1] : المرجع نفسه

[2] : المرجع السابق، أ.مساعد: مشري مرسي ص: 8-10

- **خفير سولانا** أمين عام حلف شمال الأطلسي سابقاً في اجتماع للحلف عام (1412هـ-1992م) بعد سقوط الاتحاد السوفييتي حيث قال:"بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط العدو الأحمر يجب على دول حلف شمال الأطلسي ودول أوربا جميعاً أن تتناسى خلافاتها فيما بينها وترفع أنظارها من على أقدامها لتنظر إلى الأمام لتبصر عدواً متربصاً بها يجب أن تتحد لمواجهته وهو الأصولية الإسلامية".
- **جلادستون** رئيس وزارء بريطانيا سابقاً موصياً بإبعاد الناس عن دينهم تمهيداً للحرب الصليبية "ما دام هذا القرآن موجوداً في أيدي المسلمين فلن تستطيع أوربا السيطرة على الشرق".
- **ألبر مشادور** "من يدري ربما يعود اليوم الذي تصبح فيه بلاد الغرب مهددة بالمسلمين يهبطون إليها من السماء لغزو العالم مرة ثانية، وفي الوقت المناسب".
- **القس لورانس براون** داعياً إلى تفريق الأمة "إذا اتحد المسلمون في إمبراطورية عربية أمكن أن يصبحوا لعنة على العالم وخطراً أو أمكن أن يصبحوا أيضاً نعمة له، أما إذا بقوا متفرقين فإنهم يظلون حينئذ بلا وزن ولا تأثير"
- **أرنولد توينبي**"إن الوحدة الإسلامية نائمة لكن يجب أن نضع في حسابنا أن النائم قد يستيقظ".
- **المستشرق الأمريكي ويل سميث** الخبير بشئون باكستان "إذا أعطي المسلمون الحرية في العالم الإسلامي، وعاشوا في ظل أنظمة ديمقراطية فإن الإسلام ينتصر في هذه البلاد، وبالدكتاتوريات وحدها يمكن الحيلولة بين الشعوب الإسلامية ودينها ".
- **المبشر ويليم بلقراف**: "متى تولى القرآنُ ومدينة مكة عن بلاد العرب؛ يمكننا حينئذٍ أن نرى العربي يتدرج في طريق الحضارة الغربية بعيداً عن محمد صلى الله عليه وسلم وعن كتابه".
- **المستشرق البريطاني مونتجمري** :" إذا وجد القائد المناسب الذي يتكلم الكلام المناسب عن الإسلام؛ فإن من الممكن لهذا الدين أن يظهر كإحدى القوى السياسية العظمى في العالم مرة أخرى"

وهذا نص بليغ في التعبير عن الأحكام المسبقة والصور النمطية التي تعرض في الكتب المدرسية: « هذه الحضارة الإسلامية المستعصية على التغريب والمتشددة في دينها، والقائمة على بنية اجتماعية فلاحياً، والكثيرة السكان والمتميزة بالثورات القومية العنيفة، قد وجدت في قيام إسرائيل مجالاً لتفريغ تعصبها، وفي البترول بلاطاً لتوحيد صفوفها[1]»

[1] : رشيد أبو ثور، "المسلمون في ثقافة العرب، مجلة الرائد العدد:238، أكتوبر 2002، ص:06 ويمكن الحصول عليها من الموقع: WWW.IID-ALRAID.DE

"ومن يتابع الثقافة الغربية المعاصرة يلحظ تقديس الصراع كخيار وحيد في التعامل مع الآخرين. وتؤكد الفنون والهوايات المعاصرة والظواهر الأخلاقية في الغرب أن الأجيال الجديدة توارثت هذه الروح المتمردة، وسيطرت عليها ذات الفكرة، وكأنها كالدم يجري في العروق لا تندثر مع مرور الزمن" [1]. ولقد أصبح الإسلام مستهدفًا في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، ومن يتابع الضخ الإعلامي السلبي والمتواصل في الهجوم على الإسلام ونبي الإسلام، في التصريحات العدائية التي تصدر من رجال الدين والفكر والصحافة وحتى من السياسيين، وأيضا الصحف الغربية يجد أنهم جميعًا يتعمدون الإساءة إلى الإسلام ونبي الإسلام، ويتبنون خطابًا عنصريًا يدعو إلى كراهية المسلمين والنيل منهم.

ورغم إجماع الدول والمنظمات العربية والإسلامية على إدانة الهجمات على الولايات المتحدة مهما كانت انتماءات فاعليها، وتهاتفهم لتبرئة الإسلام منها، ولكن ذلك كله لم يؤد إلى وقف تلك الحملة المسعورة، بل إن حملة الطعن في الإسلام ونبي الإسلام ازدادت قوة وشراسة يومًا بعد يوم، وهذه الحملة يقف وراءها كبار المشاهير من رجال الدين والسياسة والفكر في الولايات المتحدة، ويدعمها اللوبي الصهيوني في أمريكا.فمن رجال الدين يبرز كل من:(جيري فالويل – يات روبرتسون – جيري فاينز – راندل تاري – فرانكلين جراهام) وهؤلاء يمثلون الزعامة الدينية لكثير من الأمريكيين، ويوجهون التيار الأصولي اليميني أو ما يسمى (بالصهاينة المسيحيين) ويُعرف عنهم العداء الشديد للإسلام ونبي الإسلام، والدعم اللامحدود لإسرائيل والمشروع الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط.

ويلاحظ أيضا التقسيم العنصري للعنف، إذ يجعلون للإرهاب صلة وثيقة بالأشخاص ذوي خلفيات إسلامية أو شرق أوسطية، ويقللون من هول العديد من عمليات القتل الجماعي في الولايات المتحدة التي يرتكبها الرجال البيض بواسطة الرصاص، بمن فيهم هؤلاء الذين يمتلكون السلطة، كرجال الشرطة . فهذا يوضح ازدواجية المعايير التي يقدمها الإعلام الغربي عن أولئك المعرضين للتطرف،كما أنهم يجعلون من تنظيم «الدولة الإسلامية» مجتمعاً خياليا غير محدد بإقليم. فالقناص المجهول الذي قتل بدم بارد عشر ضحايا في الولايات المتحدة لم يتحدث عنه الإعلام كإرهابي، لأنه لم توجد مؤشرات على كونه عربيًا أو مسلمًا، ولو حصل ذلك لتغيرت طريقة تغطية الأحداث تمامًا وهو ما حدث حين اتهم أحد المنتمين إلى الإسلام بارتكاب هذه الجرائم. وتيموثي ماكفاي الذي قام بتفجير (أوكلاهوما سيتي) الشهير كان ينتمي إلى إحدى الميليشيات المتأثرة بأفكار اليمين المسيحية المتطرف، ومع ذلك تمَّ معاقبة الفاعل وحده دون تضخيم القضية واستعداء الشعب والحكومة ضد اليمين المتطرف. ورغم هذه الحملة الخبيثة التي تربط المسلمين بالإرهاب والتحذير من خطرهم على المجتمع المدني الأمريكي، فقد ازداد

[1] : عامر عبد المنعم، "الغرب أصل الصراع "، مجلة البيان – سلسلة رؤى معاصرة، العدد: 02 جانفي 2008، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ص:24

عدد الذين اعتنقوا الإسلام بعد أحداث سبتمبر، وقد ذكر أن أكثر من 30 ألف أمريكي اعتنقوا الإسلام في أمريكا وحدها، مما زاد قلق بعض الفئات المتشددة من تنامي التواجد والتأثير الإسلامي في أمريكا، وخاصة نجاح المسلمون في بناء العديد من الصداقات والعلاقات الإعلامية والسياسية داخل هذا المجتمع.

وسأكتفي بهذه المحطات رغم كثرتها والتي لا يمكن حصرها، والواضح أنها كلها تصب في فكرة الخوف أو التبرير للتدخلات في شؤون دول الشرق الأوسط إما مباشرة عن طريق استعمال القوة أو الغير مباشر باستعمال القوة الناعمة.(فكرة العدو المفترض لتبرير التدخلات الامريكية في المنطقة)، ومن منطلق أن الرأي العام داخل الأوساط الغربية يلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات السياسية.

ثالثا: الأصولية ودورها في منطقة الشرق الأوسط

إن كلمة "أصولية" (Fundamentalism) استخدمت أول ما استخدمت في سياق مسيحي وتعني "حركة بروتستانتية أمريكية" تهدف إلى إعادة تأكيد بعض ما يتصور أنه عقائد ثابتة وأصلية مسيحية، مثل: قدسية الكتاب المقدس وأنه صائب تماما، وارتبطت بالتفسير الحرفي للكتاب المقدس، والإيمان بالمعجزات والبعث الجسدي للمسيح. وعليه فلفظ"الأصولية" مصطلح غربي حديث، حيث ظهر في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر للميلاد، وبالتحديد في سنة 1878 م ليدل على موقف الكنيسة المخالف لما جاءت به العلوم. والفلسفة الحديثة عبر الإلتزام الحرفي بما جاءت به الديانة المسيحية [1]. وهذا أيضا ما يطلق على الاصولية الإسلامية واصحابها الذين ينادون بتطبيق الشريعة الإسلامية منتهجين في ذالك التعاليم الربانية المستوحات من القرآن والسنة(إسلام الكتاب والسنة). ويجدر الإشارة إلى أن كل من الإسلام والمسيحية يتفقان في موضوع البعث الجسدي للمسيح.وحتى لا نخوض في مسألة العداء الموروث عبر الأزمنة من يوم ظهور الإسلام إلى يومنا هذا من الحضارات القديمة كالروم والماجوس والفرس وصولا للحروب الصليبية القديمة والحديثة اليوم. فإنا سنولي إهتمام بالأصولية في الوقت الراهن، أي قبيل أحداث سمبتمبر 2001 بقليل وحتى الوقت الحاضر. ومحاولة تبيان مدى تأثر الأوضاع في الشرق الأوسط بهذا التوجه.

[1] : طارق. بوكعباش. **"التحالف بين التيار البروتستاني المتطرف واللوبي الصهيوني وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية"** . رسالة ماجيتير، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.. السنة الجامعية:2006/2005. ص:31

✓ **الأصولية الغربية**

يقول المؤرخ الإغريقي بلوكارل:" قد وجدت في التاريخ مدن بلا حصون: ومدن بلا قصور، ومدن بلا مدارس...ولكن لم توجد أبدا مدن بلا معابد" [1]. وفي إحدى مقاطع خطاب الزعيم الصهيوني " إسرائيل زانغويل" في 02 ديسمبر 1917 م، أي بعد صدور وعد بلفور بشهر واحد، وصف فيه المحاولات البريطانية والأمريكية الرامية إلى إعادة اليهود إلى أرض فلسطين بقوله:"سبع حملات صليبية إلى الأرض المقدسة، عادت على اليهود بالمذابح، فهل ستؤدي الحرب الصليبية الثامنة إلى إسترجاع اليهود لفلسطين؟..." [2] ويستوحى مما سبق أن العامل الديني والثقافي لتفسير العلاقات الدولية حاضر من قديم، وهو يفسر صعود وتيرة التوجهات الدينية لدى مفكري وصانعي السياسة الأمريكية الذين أطلقوا إستراتيجية هيمنَ البعد الديني على توجيهها وإطلاقها خصوصا تجاه العالم الإسلامي وبعض المنظمات الإسلامية وهى الحرب التي قيل عنها أنها "حرب صليبية". ويتضح جليا في قول **جبري فالويل** ابرز قادة المحافظون الجدد بعد مرور يومين على أحداث سبتمبر "أن الله يواصل رفع الستارة والسماح لإعداء أمريكا بان يعطون ما قد تستحقه أنني اعتقد حقا بان الوثنيين ودعاة الإجهاض ومناصري المثلية الجنسية الذين يحاولون الآتيان بنمط حياة بديل، والذي يحاولون إضفاء العلمانية على أمريكا، أنني أشير بأصبعي في وجوههم وأقول لهم لقد ساعدتم في حدوث ذلك لقد تعرضت أمريكا لشر عظيم"[3]. مثل هذا التفسير أثر على القيادة الأمريكية ذاتها بُعيْد الاحداث ودفعها لتظهر روحا رسالية في تأكيد مهمتها في إنقاذ العالم من الشر والتدمير، ودفع بالرئيس بوش ذاته ليظهر نفسه على انه يطبق "مشيئة الله" على الأرض لقيادة العالم لهزيمة الإرهابيين.

ولكي نكون منصفين يجب ذكر المواقف الإجابية أيضا فمثلا هناك دعوة جاب فيها البابا يوحنا بولس الثاني معظم دول العالم للوساطة في بعض النزاعات، مظهرا اهتماما متزايدا بتعزيز الحرية الدينية وتعزيز حقوق الإنسان باعتبار إن طريق الكنيسة هو طريق الإنسان الحر،كما بذلت الكنيسة جهدا مقدرا في مؤتمر أوسلو للسلام العربي الفلسطيني الإسرائيلي، وعارضت الكنيسة بشكل مؤثر التعليلات المتعلقة بالحرب الوقائية ضد الإرهاب بعد 11 سبتمبر، أجبرت معها بعض الدول الأوربية عن عدم الدعم الكامل للحرب على العراق، كفرنسا مثلا. وأظن انه هذه المواقف تتبين عدم التوافق بين الكنيسة الكاثوليكية والتيار الأوصولي في أمريكا.

[1] : المرجع نفسه: ص:24

[2] : المرجع نفسه. ص:24

[3] : http://islammemo.cc/2007/02/23/34380.html 2017-05-02 17:25:46

ولكن عندما نتصفح عرضا لكتاب "نهاية الشر كيف تكسب الحرب على الإرهاب" لمؤلفيه ريتشارد بيرل وديفيد بروم من طرف **رياض حاوي** عن مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الأستراتيجية سنة 2007، نتيقن تماما أن اللوبي الصهيوني أو كما يلقب لوبي الصقور يتحكم في قرارات البيت الأبيض، حيث يقول العارض: " كتاب نهاية الشر الذي ظهر مطلع السنة الجديدة ليس كتابا عاديا، لأشخاص مهوسين باستعراض القوة فقط بل بمثابة البرنامج الظاهر الخفي أو بالأحرى المرحلة الثانية من البرنامج الذي يهدف إلى تحقيق حلم النوستالجيا الأميركية" مبينا علاقة الكاتبين بأسوأ الشخصيات التي عرفتها نهاية القرن العشرين، منها بنيامين نتانياهو الذي كان ريتشارد بيل مشتشارا وزاريا له. ومستعرضا لبعض فقرات الكتاب التي تبين الإجراءات التي على الإدارة الاميريكية إتباعها والتي حصلت بالفعل بعد صدور هذا الكتاب بسنوات، منها ضرب ليبيا وسوريا، وخروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي، والتحرك إنفراديا دون الرجوع للقرارات الأممية وغيرها من الأمور. وما يهمنا في هذا الموضع تبيان القرارات الأصولية التي تبناها الكاتبين نذكر منها:

- الأشخاص الذين يقطنون قريبا من مسجد بروكلين بنيويورك يمكنهم أن يلاحظوا كثيرا من الأشياء التي تهم وحدات مكافحة الأرهاب...(ص79)
- التنوع الثقافي الذي يدعو الأمريكيين إلى قبول ما لا يقبل من مواطنين آخرين يعتبر من أهم العوائق أمام حرب الإرهاب (ص93)
- الأئمة المملوءة رؤوسهم بأفكار القرون الوسطى، والمشحونين بثقافة العالم الثالث العدوانية(ص161)
- وكالة المخابرات الأميركية تغض الطرف عن ملاحظات كثير من المفكرين الليبراليين الذين لا حظوا الجوانب المظلمة في ثقافة العالم الثالث (ص201)
- تقارير وكالة الاستخبارات الاميريكية عن الشرق الأوسط ملونة باستنتاجات ايديولوجية تفتقر إلى فهم عميق لثقافة المنطقة وتجاهل مواقف الناس الحقيقية من الإنسان الغربي(204)
- المدارس الدينية التي تمولها السعودية تدفع بالأطفال الصغار إلى حفظ القرآن باللغة العربية التقليدية رغم أن كثير منهم لا يفهم معناها. إنهم لا يتعلمون أي شيئ آخر مثل الرياضيات والعلوم واللغات الغربية ولكن فقط يتعلمون طقوسا وأحكاما مسبقة قاتلة...وعندما يتخرجون يجدون أنفسهم عاطلون عن العمل، ولديهم شخصية مشوهة... وفي نفس الوقت في المدن الفقيرة والقرى التي تنعدم فيها شروط الحياة، يقوم الأئمة الممولين من السعودية بنشر الكراهية والغيرة في أوساط جماهرية مقهورة تتجرع مرارة الخسائر العسكرية المكررة (ص259-260)

- إيران نفسها دولة إرهابية الأسوأ من نوعها على وجه الأرض...علينا أن نتصرف بسرعة ضد هذين النظامين وضد كل من يساهم في تمويل الجماعات الإرهابية: سوريا، ليبيا، والسعودية، ليس لدينا كثيرا من الوقت(ص98) وفي التصريح الأخيرة هل السعودية ستكون التالية بعد ليبيا وسوريا؟

ونكتفي بهذا القدر الوجيز من ردود الأفعال والتصريحات التي تصب كلها في سياق واحد، ألا وهو العداء والحقد والتعالي للغرب على الحضرات الأخرى وخاصة الإسلامية. "يقول تييري هنتش: ليست النزعة العرقية نقيصة بالإمكان التخلص منها، ولا هي بخطيئة يتوجب التطهر منها بطلب الغفران. إنها الشرط عينه الذي يحكم نظرنا إلى الآخر" [1] وهذا أيضا يوضح نظرة الرجل الأبيض إلى غيره، نظرة استعلاء وتكبر مطبوعة في طبيعتهم، بأنهم الأفضل والأقدر والأجدر في تولي أمور هذا العالم وأن على الأخرين السمع والطاعة.

- ✓ **الأصولية الإسلامية**

إن المسلمون الأوائل فتحوا جنوب شرق أسيا عبر المعاملات والسلوكيات، فإن المسلمين بسلوكياتهم الآن يدفعون الغرب أيضاً إلي تصعيد هذه الكراهية، ويعطون للغرب فرصا يستغلها الحاقدون وأصحاب المصالح لتبرير وتعبئة الرأي العام للتنفيذ أجندتهم سواءا كانت نابعة من مصالح أو من عقيدة ينتهجونها.

فنرى القاعدة مثلا تنتهج نفس أسلوب التصعيد ضد الغرب وخاصة أميريكا فتقول على لسان بن لادن إن هؤلاء الصليبين يفعلون نفس الشيء في العالم الإسلامي بدوافع دينية خصوصا في فلسطين دون أن يجدوا الإدانة الكافية ودون أن ينتبه الناس إلى المحرك العقدي الذي يسيطر على تفكيرهم وسياساتهم.

فدوافع المهاجمين الثوار الإسلاميون الذين ابلغوها لمهاجميهم بعد وقوع الأحداث كانت دينية بحته. تتركز في أن هذا هو الرد العملي على ما تقوم به الصليبية وتحالف الصهيوامريكية في بلدان العالم الإسلامي، وهو مصير كل الكافرين، الذين يقودون حملات ضد الإسلام تستهدف إخضاعه وإذلال المسلمين، ويقدم بن لادن أدلة متفرقة من واقع حال العالم الإسلامي على ذلك بان الحال في العالم الإسلامي لا يمكن السكوت علية، والولايات المتحدة كقائده لهؤلاء الذين وصفهم بالنصارى والصليبيين لها اليد في ذلك خصوصا بعد سيطرة المتدينين المتصهينيين والإنجيليين على سياساتها تجاه العالم الإسلامي واختطاف مواقفها ومواقف حلفائها الغربيين حقدًا على الإسلام بغرض إخضاعه وحضارته لنشر القيم الغربية التي ترتكز على النصرانية واليهودية في ديار المسلمين.

[1] : علي بن إبراهيم- النملة، " صناعة الكراهية بين الثقافات وأثر الاستشراق في إفتعالها"، دار الفكر دمشق 2008،ص:23

إذا المهاجمين تصرفوا بهذه الطريقة وفقاً لمعتقدهم الديني الجهادي الذي يعنى ردع الأعداء والذهاب إليهم في دارهم، والتي ستحيي الروح القتالية التي كانت قائمة في أيام حكم الإسلام الأولي وتطهير الأراضي المقدسة من المشركين وإعادتها لأصحابها، وانه الوقت المناسب لكي يظهر المسلمون الصادقون أنفسهم عبر أعمالهم ويحجزوا لهم مكانه في الجنة بالمشاركة في الجهاد المقدس.

وقد بدأت الانطلاق الأساسية للأصولية الراديكالية الإسلامية والصحوة المسيحية في التفكير الامريكى بالذات نهاية السبعينيات من القرن الماضي الذي قضى الاستعانة بالأديان لمحاربة الشيوعية وهو المناخ الذي أدى لصعود الراديكالية الإسلامية والاصولية المسيحية إلى واجهة السياسة الدولية. [1] وظهر التهديد الاصولية الإسلامي للمصالح الغربية والأمريكية بقوة منذ الثورة الإسلامية في إيران 1979 وذيوع مبدأ تصدير الثورة الاسلامية "التي أضعفت بإدخالها في صراعات إقليمية مع العراق وجيرانها الخليجيين" [2]. وساهمت حوادث عدة كتفجيرات الثمانينات وحصار المارينز في بيروت، 1882 وتفجير مبني التجارة العالمي في اوكلاهوما سيتى 1993، والهجمات على، السياح الأمريكيين في مصر منتصف التسعينيات، وصعود الجبهة الإسلامية في السودان 1989وفوز الجماعات الاسلامية في الانتخابات الملغاها في الجزائر 1992، وظهور جماعات الإسلام الآسيوي المتشدده، بالإضافة إلى ثورات المسلمين في البوسنة والشيشان وكوسوفو في تضخيم صورة الإسلام العدو في مخيلة الغربيين. وشجع هذا الاتجاه الداعى لجعل الدين هو العدو القادم ، التعليقات المتشائمة التي أصدرها الباحثان الأمريكيان فرانسيس فوكاياما صاحب أطروحة نهاية التاريخ وصمويل هنتجتون صاحب أطروحة صدام الحضارات بشأن مصادر التهديد للغرب بعد الحرب البارد والتى حصراها في الدين والثقافة غير الغربية، ولأن مؤلفي الأطروحتين من حيث التوجه الفكري لا يختلفا كثيرًا باعتبار أنهما يدعوان لفركرة الهيمنة الأميريكية، وهي مواصلة بكيفية من الكيفيات للأطروحات الاستشرافية في تقسيمها للعالم ونظرتها للإسلام، وجاء اتفاق البحاثين على أن الإسلام هو الخطر الحقيقي أمام الحضارة الغربية والذي لابد من مواجهته في هذه المرحلة، انه عصر حروب الإسلام بتعبير هنتجنتون.[3]

[1] : عبد الله نقرش، وعبد الله حميد،" السلوك الأمريكي بعد 11 سبتمبر": وجهة نظر، المستقبل العربي، ديسمبر 2002العدد 286

[2] : المرجع نفسه، ص:16

[3] : على الصالح مولي" الأصولية الإسلامية: قراءة في مقدمات النشأة وتطورها"،المستقبل العربي، ديسمبر2008، العدد 758، ص:12

المطلب الثاني: الأساليب المنتهجة للسيطرة على الوضع

أولا: الفكر الغربي

بدأت الإدارة الأمريكية التي تقود الحملة الدولية على الإرهاب في ادراك اهمية التعامل مع هذه الظاهرة عبر الانتباه لاهمية التعامل معها دينيا وثقافيا، وعبرت عن ضرورة استخدام الآليات الثقافية وخوض "حرب الأفكار" لتقويض أركان هذه المجموعة الارهابيه، وهو ما عبر عنه وزير الدفاع رامسفيلد. [1] وقد جاء في تقرير راند* عام 2004م بعنوان "العالم الإسلامي بعد الحادي عشر من سبتمبر، وقد مثل خطة محكمة لتوجيه الإدارة الإمريكية نحو التعامل مع العالم الإسلامي. ..وقد قُسِّم العالم الإسلامي فيه إلى ثلاث أقسام،(السلفية، والمعتدلة، والراديكالية). وجاء في تقرير عام 2005م "الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء والموارد والاستراتيجيات" وقد عد فيه الإسلام حائطاً منيعاً أمام محاولات التغيير، وقسم فيه المسلمون إلى أربع أقسام(أصوليين، وتقليديين، وحداثيين، وعلمانيين)، وكذلك وجه التقرير الإدارة الإمريكية إلى كيفية التعامل مع الأقسام، فالأصوليون يجب استئصالهم، والتقليديون يجب دعمهم ليشككوا بمبادئ الأصوليين، ومن ثم يجب دعم الشيعة الصوفية، وأما القسمين الآخرين فيجب دعمهم.

حيث تعترف الولايات المتحدة بأنها تواجه مشكلة حقيقة في التعامل مع العدو الأصولي الإسلامي، الذي يحمل قيمًا وأفكارًا دينية لم يعتد الأمريكيون في التعامل معها من قبل كما كان الاتحاد السوفيتي ذو الطابع الإلحادي وبذلك أدرك الولايات المتحدة أن عليها العمل على المحور الثقافي الذي بات يأخذ أهمية متزايدة كقوة ناعمة لها نفس مفعول القوة العسكرية كما يقول **جوزيف ناي** في كتابه مفهوم القوة الناعمة "ثمة قوة اقتصادية وعسكرية" وقوة لينة هي قدرة دولة على حمل دولة أخرى على أن تقول ما تريده من خلال اللجوء إلى ثقافتها وإيديولوجيتها، وإذا كانت ثقافة دولة ما لها جاذبيتها سيكون الآخرون أكثر استعدادًا لإتباع قيادتها، فالقوة اللينة بنفس أهمية القوة الصلبة وبينهما اعتماد متبادل.

خوض حرب الأفكار واستخدام الوسائل اللينة والتي ستركز عليها الحرب على الإرهاب ليست بديلا عن العمل العسكرى بقدر ماه ي وسيلة انجع في هكذا حرب نصوص الاديان تهيمن على مفاصلها. ففي المحور

---

[1] : زكي الميلاد، "حرب الأفكار"، وجهات نظر، مجلة النبأ، نوفمبر 2006، العدد: 48، متحصل عليه من الموقع: http://annabaa.org/nbahome/nba84/003.htm، 2017/05/02 15:30:24

* : هي منظمة بحثية "اشتق اسمها من اختصار كلمتي "الأبحاث والتطوير"؛ أي (Research and Development) التي يقع مقرها الرئيسي في ولاية كاليفورنيا الأميركية" و" تعود نشأتها إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا عام 1946، حيث تأسست بإشراف سلاح الجو الأمريكي تحت اسم معهد راند " RAND Institute"، وظل سلاح الجو الأمريكي يرعى المعهد الذي ساهم في حل كثير من المشكلات التي تعترض صناع القرار في القوات الجوية

الثقافي والحضاري اهتمت الولايات المتحده بالعمل على الإصلاح الديني والثقافي والإصلاح السياسي في العالم الإسلامي عبر مراجعة نسيجه الثقافي بعد سبتمبر [1]. خصوصًا في الجانب المتعلق بالتعليم والمدارس الدينية الإسلامية التي ترى واشنطن أنها المفرخ الطبيعي للإرهابيين والأصوليين المتشددين الذين يرون في الغرب الشيطان الأكبر الذى يجب محاربتة. هذه المدارس التى يجب أن تحارب تركز في مناهجها الدينية على آيات السيف وعلى الآيات التي تحفز التبعية لليهود والكفار كما أنها تحض على الجهاد، وركزت واشنطن على المملكه العربية السعودية وباكستان التى ضغطت عليهما باتجاه إصلاح المناهج الدينية لتكون خالية من اثارة فكرة الجهاد وعلى استعداد للقبول بإسرائيل في المنطقة كدولة في منظومة الدول. وعدم الاعتداد بالبطولات العدوانية الجهادية[2].

يجب في هذا المقام الاحتذاء بالنموذج التركي الذى انتج فكرا اسلاميا قادرا على تلبية وتفهم هذة المتطلبات الامريكية في شكل الاسلام المراد تطبيقه والذى ساهم في بناء تصور نظري يوفق بين التحديث والدين في العالم الإسلامي بدل الانجراف في معارك خاسرة تشكل في ذاتها عائقًا جوهريًا من عوائق تحديث العالم الإسلامي. وفي جانب الإصلاح السياسي فإن الإدارة الأمريكية أطلقت مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" اهتمت هذه المبادرة على حد زعم الولايات بما أسمته جلب الديمقراطية والحرية إلى بلدان العالم الإسلامي، وذلك بسبب الاعتقاد الذي ساد بأن الأنظمة السياسية في هذه المنطقة ساهمت بفسادها في جلب الكراهية الدنيية للولايات المتحدة التي دعمتها ضد شعوبها وقضاياها، وكانت واشنطن لا تأبه في الماضي لخطورة ذلك إلا بعد أن استمعت لأسامة بن لادن وانتقادات بعض صانعي السياسة الأمريكية المعارضين للتوجهات الامريكيه في المنطقة بأن ما تشهده امريكا من تدمير وكراهيه هو جراء سياساتها الداعمة للأنظمة الفاسدة وجراء وقوفها ضد خيارات الشعوب في هذه المنطقة و عدم الإكتراث حقوق الشعوب وخاصة الفلسطيني الذي يعيش الدمار والخراب في الأراضي المحتلة. لذلك فان ا ي خطة للاصلاح السياسي ترمي إلى إحلال الديمقراطية لابد من تقريب بعض التيارات الإسلامية التي كانت تعارضها واشنطن والعمل معها على المستوى السياسي وقد اهتمت الولايات المتحدة بجانب الإصلاح الديني والسياسي في إطار إستراتيجية الحرب على الإرهاب بالتركيز على تحسين الصورة السيئة للولايات المتحدة والغربيين في العالم الإسلامي والتي استطاع تنظيم القاعدة ترسيخها بشكل نمطي في مواجهته للولايات المتحدة في الذاكرة الاسلامية خصوصًا الشباب منهم. وظهر بذلك ما عرف بمعركة الأفكار

[1] : المرجع السابق، زكي الميلاد.

[2] : انظر تقرير راند 2005 المشار إليه سابقًا والذي طورته في إطار مشروع الإصلاح الديني في العالم الإسلامي معنون ب "الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء، الموراد، الاستراتيجيات".

وكسب العقول وهو التعبير الذي قاله "بول ولفاويتز* " واحد من مهندسي ومخططي الحرب على الإرهاب والذى ركز على اهمية العامل الثقافي والسياس ي الى الجانب العسكرى "فمعركتنا هي معركة الأفكار والعقول، ولكي نكسب الحرب لابد من الانتصار في ساحة حرب الأفكار وكسب العقول اولا" ومعركة الافكار والعقول وفق صناع القرار الامريكى أن تخوض واشنطن حربا لتغيير الفهم النمطي الذي يهيمن عليه الراديكاليون للفقه والقرآن ويستغلونه بشكل ضيق لخدمة الشر وكسلاح ضد مخالفيهم. ويجب فهمه انطلاقا من الابعاد الدينية والثقافية.

هذه الآليات الثقافيه والإصلاحيه الدينية والهجوم العسكري في الحرب للقضاء على الإرهاب الإسلامي تستلزم العمل بأقصى جهد ممكن للحيلولة دون تكرار مثل ما حدث في سبتمبر 2001 م، ولأجل الاطمئنان لذلك ابتدعت واشنطن على المستوى الاستراتيجي ملاحقة الراديكاليين الإسلاميين داخل مخابئهم الآمنة و قد دفعت هزيمة طالبان والقاعدة إلى اتباع إستراتيجية الردع الوقائي أو الضربات الاستس بلقية بدلا عن سياسة الردع والاحتواء التي سارت عليها السياسة الأمريكية منذ الحرب الباردة. هذه الإستراتيجية التي جاءت على خلفية هجوم 11 سبتمبر والتحركات الخلفية لأعضاء القاعدة بسهولة وتنفيذ الهجمات، وأوضحت أن الأرض لم تعد مانعًا أمام أمريكا للهجوم كما كان سابقًا، لذلك لابد من تعقب مرتكبي الشرور قبل وقت من وقوع ضرباتهم والذهاب إليهم في معاقلهم، وقد حول الرئيس بوش وأنصار التيار المحافظ هذه الفرضية إلى إستراتيجية تتطابق مع قواعد الحرب وشكل العدو[1]. وانتهجت سياسة (الفوضى الخلاقة) التي تعتمدعلى التالية [2]:

- ✓ الصراع العرقي : اذ تقوم سياسة الفوضى الخلاقة على بث الشرخ العرقي الحاد في الدول القومية القائمة على التوازن بسبب تركيبها العرقي،كالمشكلة القبرصية وايضا التدخل الامريكي في العراق الى هذا الدرس في اعقاب حرب الخليج الثانية حيث سُلِخ سياسياً وعسكرياً في الشمال الكردي من العراق على اساس عرقي ،فضلا عن تاجيجه للصراع الطائفي والعرقي في العراق بعد احتلاله عسكريا ،وفي جنوب السودان تم تغذية نوازع الانفصال العرقية والدينية حتى توج ذلك بتقسيم السودان لدولتين : شمال مسلم عربي في اغلبيته وجنوب مسيحي في اغلبيته.

* : يعتبر بول وولفويتز نائب وزير الدفاع الأميركي واحدا من أبرز الصقور في إدارة الرئيس بوش. وبما له من خبرة في العلاقات الدولية، فهو من كبار مؤيدي العمل العسكري ليس فقط ضد أسامة بن لادن ونظام طالبان في أفغانستان، وإنما أيضا ضد العراق.

[1] : نصير عاروري" حملة بوش المناهضة للإرهاب" المستقبل العربي 2002،العدد 284، ص 60

[2] : دينا رحومة فارس فايد ، " الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي " مقال نشر بواسطة:المركز الديمقراطى العربى في قسم الدراسات المتخصصة, قسم الدراسات والعلاقات الدولية, مشاريع بحثية، تحصل عليه من الموقع: http://democraticac.de/?p=17753 بتاريخ: 2017/05/03 16:52:20

- ✓ صراع العصبيات : عبر ضرب الدولة بجميع مؤسساتها واستبدالها بولاءات حزبية او عشائرية مجتزأة قائمة على انتماءات قبلية كتلك التي شهدتها الصومال عام 1991م ،والعراق بعد دخول الجيش الامريكي الى بغداد.
- ✓ الاستقرار الامني لاطالة امد الاختلال الامني بحيث يشعر الناس ان لامجال للعودة الى الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب ومن ابرز الامثلة على هذه العملية السيارات المفخخة التي كانت تضرب لبنان ابان حربه الداخلية التي عاشها ما بين 1975 و1989، وما شهده العراق يشبه السيناريو اللبناني في اكثر من نقطة ، فالطرف الامريكي ينسحب تدريجياً من اللعبة لكن بعد تاكده من ثباتها على اختلال ثابت ينهك الحكومات، ويجعلها تطلب الدعم والمساندة الخارجية الامريكية.
- ✓ الوضع الاقتصادي: من التكتيات التي اضيفت الى نظرية الفوضى،زعزعة الاستقرار الاقتصادي في العمق كما حصل عقب انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينات ،حيث انهارت المؤسسات المصرفية الرسمية وساد التضخم بسبب تهريب معظم الراسماليين والودائع العامة بعد تسللها الى خارج البلاد.
- ✓ التعبئة الاعلامية : فالتعبئة الاعلامية كفيلة على الامد الطويل بالنيل من العدو، فما تم تجريبه انطلاقا من المانيا الغربية السابقة باتجاه المانيا الشرقية السابقة بالوسيلة التلفزيونية ونجح في اختراق المعسكر الاشتراكي برمته، يتبع ذلك في المنطقة العربية عبر وسائل الاعلام السمعية والبصرية والمسموعة والمكتوبة التي توجهها امريكا،وتستخدمها في مشروعها الاستراتيجي.

ثانيا: الفكر الإسلامي

لم تبدأ الصحوة الإسلامية المعاصرة أي مواجهة أو صراع مع أمريكا والغرب منذ ظهورها الحديث. بل إن الجهاد في أفغانستان، وتقاطع أهداف الإسلاميين بإسقاط الحكم الشيوعي. فالدول الغربية منذ منح الاستقلال الصوري للدول المستعمرة كانت تمرر سياساتها وتدير العالم بالإشارة. وكانت العلاقات الدبلوماسية كافية لإملاء الشروط وتنفيذ الأوامر. لكن هذه القبضة الاستعمارية والهيمنة بدأت تضعف مع عودة المسلمين إلى الدين، وتنامي نزعة التمرد ضد التبعية، فاضطر الغرب إلى تنفيذ سياسة الحصار الاقتصادي والسياسي "العراق، ليبيا، السودان، وأفغانستان" لكن هذا الأسلوب فقد تأثيره مع الوقت ولم يؤد المطلوب، فبدأ بالاعتداء والقصف من الجو "العراق، وأفغانستان" فاتسع التمرد، فاضطر الغرب إلى الغزو العسكري وتحمل تبعة ذلك من خسائر في الأموال والأرواح.[1]

[1]: عامر عبد المنعم، "العرب أصل الصراع"، مجلة البيان 2008. السنة الأولى، العدد2, ص: 45-46

"دفعت روح الصراع الغرب لغزو العراق وأفغانستان لتقديم عبرة وأمثولة لباقي المسلمين وحكامهم، فإذا بالنتائج عكسية. فقد تسبب هذا التقطيع في أوصال الدولتين وتجريب أسلحة الدمار الفتاكة في شعبيهما، وانكشاف الوجه العدائي للغرب، تسبب في ردة فعل في الجانب الإسلامي. أيقظت القذائف والصواريخ المتساقطة فوق المدن المسلمة روح المقاومة وأحيت فكرة الجهاد. وغرقت أمريكا الجريحة بتدمير برجيها في وحل المعارك، ووجدت نفسها متورطة في مستنقع يأكل أبناءها. وتحول النصر السريع في البداية إلى انكسار واستنزاف في ما بعد. وبدلا من الاحتفال بالانتصار أصبحت الأمنية هي الانسحاب والفرار. لقد تسببت روح الصراع العدائية لدى الغرب في ولادة روح المقاومة في الجانب الإسلامي، وقوبلت القوات الغازية بروح قتالية لم تكن تتوقعها، ولم تستطع ترسانة الأسلحة الأمريكية كسر عزيمة المقاومين الذين يقاتلون بأسلحة لا تقارن بما لدى الجيوش الغربية المتحالفة. لم يرهب الهجوم الأمريكي الغربي المسلمين بقدر ما قوَّى قدرتهم على التحمل وامتصاص الضربات وأفقد الجيوش الغازية هيبتها. ومقابل حشود الجيوش الغربية المتدفقة على مناطق القتال، احتشدت حركات المقاومة الإسلامية بجميع أصنافها ومسميتها هي الأخرى، التي تشكلت من جنسيات عربية وإسلامية عدة وكونت جبهة مضادة، وقد تسبب توسيع ساحة الصراع في خروج المعارك عن السيطرة. مع استمرار واتساع الحروب التي تحركها عقلية صراعية لاهدف لها سوى قهر الآخرين، تولد عناصر بشرية لا تتأثر بقوة الخصم ولا تبالي بقدرته التسليحية، وتفرض حقائق جديدة تقلب المتعارف عليه في الحسابات الاستراتيجية."[1]

إن الحروب الإسلامية في القديم لم تكن أبدا تُكرِهُ أحد على اعتناق الإسلام، بل لأسباب أهمها محاربة الظلم ولم نسمع يوما أي محاولة منظمة لإكراه الغير مسلمين لاعتناق الإسلام أو أي إضطهاد الغرض منه القضاء على الأديان الأخرى، كما فعل الغرب. مثل ما طرد بها فرديناند وإزابلا المسلمين من إسبانيا، وكما جعل لويس الرابع عشر البروتستانية جريمة في فرنسا، ونفي اليهود عن أوربا لمدة 350 عاما. وقطعت الصلة بين الكنائس الشرقية وبين بقية العالم المسيحي لمدة لم يستطع أحد خلالها أن يرفع إصبعا للدفاع عنهم. وإن بقاء الكنائس إلى يومنا هذا خير دليل على التسامح الذي امتازت به الحكومات الإسلامية. والظلم الذي دعا الإسلام لمحاربته يأخذ أشكالا كثيرة منها:[2]

- اضطهاد الحكومات لمواطنيها الذين يعتنقون الإسلام.
- إخراج المسلمين من وطنهم

[1] : المرجع نفسه، ص: 55

[2] : جعفر شيخ إدريس، مرجع سبق ذكره،ص:88-89

- شن الحروب على أهل البلاد التي تعتنق الإسلام
- شن الحروب عليهم سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين بغرض إحتلال بلادهم ونهب ثرواتهم، أو إسترقاقهم.

إن تاريخ العلاقات بين الحضارتين الإسلامية والغربية عرفت فترات حوار وتفاعل، وفترات صدام وتطاحن. والغزو الحديث للأمة الإسلامية جاء بالسيف والمحراث كما قال المرشال بيجو [1]، أو بعبارة أخرى جاء بالمدافع والنهب الاقتصادي، ثم تلاه غزو فكري، ارتكز على الثالوث المشهور: الاستعمار والتنصير والاستشراق، لأن غزو العقل يضمن له تأييد تبعيتنا له، حتى بعد انتهاء الاحتلال العسكري، وهكذا نصبح ونحن نتبنى النموذج الغربي. وكيف ننكر وجود صراع بين الإسلام والغرب في حين تظهر معالمه للعيان بألف طريقة وطريقة، موغلاً بجذوره في التاريخ. أي أنه صراع عميق لا يسهل تداركه في يوم وليلة..ولهذا يعمل الغرب بكل إمكاناته ومؤسساته على احتواء العرب والمسلمين حضاريا حتى تختم دورات هذا الصراع بانتصار حاسم ونهائي.[2]

[1] : محمد مسعد ياقوت،"حوار الحضارات وحناجر في جسد الإسلام" كاتب وداعية إسلامي مصري المشرف العام على موقع نبي الرحمة www.nabialrahma.com

[2] : المرجع نفسه.

المبحث الثاني: البعد الإقتصادي للصراع في الشرق الأوسط

إن وجود أطماع اقتصادية هائلة للغرب في الشرق الغني بالخامات والموارد، فإن هذا لاينبغي أن يخفي عنا مجموعة من الملاحظات في هذا الشأن:[1]

1- أن الباعث الصليبي كان هو الباعث الأول الذي حرَّك أوروبا إلى الاستيلاء على العالم الإسلامي، كما هو ظاهر من رحلتي فاسكو داجاما وماجلان، والرحلات الاستكشافية الأخرى في إفريقيا خاصة التي حملت المبشرين بكميات هائلة إلى أماكن لم يكن الاستغلال الاقتصادي فيها محدد المعالم أول الأمر، وإن كان قد حدث على نطاق واسع فيما بعد، حين اكتشف المحتلون مصادر الثروة وأخذوا في استغلالها.

2- أن التحرك الاقتصادي الأول من أوروبا نحو الشرق كان ضمن أهدافه حرمان المسلمين من مصادر قوتهم لإضعافهم، وهو هدف فكري وعقدي وليس اقتصاديفقط، وتتخذ له جميع الوسائل، وما الوسيلة الاقتصادية إلا واحدة من هذهالوسائل فحسب.

3- أنه حين برز العامل الاقتصادي في حياة أوروبا فيما بعد، وأصبح في ظاهر الأمر هو المحرك الأول لجميع تصرفاتها، بقي هناك فارق واضح بين "الاستعمار الاقتصادي" في بلاد الإسلام، والاستعمار الاقتصادي في البلاد غير الإسلامية التي استولوا عليها في مرحلة التوسع وتكوين الإمبراطوريات. ومن المهم ملاحظة هذا الفارق الذي يحتاج إلى تفسير.

فقد كان الاستعمار الغربي لايتعرض لعقائد الناس وأفكارهم وتقاليدهم في البلاد غير الإسلامية بشيء من العنف على الإطلاق، مكتفيا بما يتسرب إلى حياتهم تدريجيا من التأثير الناشئ من رغبة المغلوب في تقليد الغالب. أما في البلاد الإسلامية فقد كانت هناك دائما تدبيرات وترتيبات يقصد بها إزالة مظاهر الحياة الإسلامية، ومحاولة سحق الإسلام في نفوس المسلمين بالعنف، أوصرفهم عنه صرفخبيثا ماكرًا بوسائل أخرى غير العنف.

ولا يمكن الحديث عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط بمنأى عن دراسة سبل تحقيقها وحمايتها، والأموال التي ترصد في الميزانية في سبيل ذلك، وما تزايد نسب الأموال المرصودة في ميزانية الدفاع الأمريكي مثلا إلّا مؤشر على رغبة أمريكا في المضي قدما نحو الهيمنة التي يصعب تحقيقها بمنأى عن مسميات الأمن القومي الأمريكي وكون الحرب بحاجة للعسكر والمال. ونعود بالتاريخ قليلا لنبين وجة النظر هذه، حتى مبدأ مونرو عام

[1] : عامر عبد المنعم، "الغرب أصل الصراع "، مرجع سابق، ص:38

1823 فهو بداية النظرة الأمريكية للعلاقات الدولية، وبداية السعي في سبيل المصلحة الأمريكية العليا. حيث أعلن حلول الولايات المتحدة مكان الدول الأوروبية في السيطرة على دول أمريكا اللاتينية، بل أعلن تحذيره للدول الأوروبية من خطورة التدخل بهذه المناطقة من العالم. ولأن ذلك يمثل خطرا على أمن الولايات المتحدة، أي مبررا للحرب، كما تضمن المبدأ أسسا حول حرية التجارة البحرية في الأطلسي، وحرية وصول المنتجات الأمريكية إلى أوروبا، وحرية المتاجرة والتواطن في كل القارة الأمريكية. ومن ثم فإنّ جوهر النظرة الأمريكية للسياسة الخارجية والدولية يقوم على المصلحة الأمريكية القومية العليا، والتي ألقت بظللها على السياسة الخارجية، والتي تكونت من ثلاثة عناصر هي القيم والقوة والتجارة. ولأن تحالف الساسة ورجال المال والدين في أمريكا مثّل الخلفية الفكرية الحاكمة للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة والتي ألقت بظلالها على سياستها الخارجية ودورها في العلاقات الدولية.

ثم مبدأ إيزنهاور 1975 (سياسة ملء الفراغ الاستعماري بدلا من إنجلترا وفرنسا وتفويض استعمال القوة العسكرية)، ثم إلى مبدأ جيمي كارتر 1980 (تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أي محاولة تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية، وستقوم بالرد على مثل هذا العدوان بشتى الوسائل المتوفرة لديها بما في ذلك القوة المسلّحة) هنا تتضح السياسة الأمريكية القديمة الحديثة، وفي الأخير الحرب على الإرهاب والأمن القومي والحرب الوقائية للتدخل في أي مكان ويمكن أن نسميه الآن "مبدأ الصقور"، وكل هذه القرارات لسبب واحد وهو تعظيم نفوذها الاقتصادي وقوتها العسكرية في سبيل تكريس وضعية أحادية القطبية في العالم والهيمنة المطلقة. الهيمنة على المواقع الجيواستراتيجية، والنفط كقوة حيوية، إلى الهيمنة على الإقتصاد والسياسة العالمية، وسواء كان ذلك من خلال الحرب، أو الحصار الاقتصادي، أو المؤسسات والمنظمات الدولية وغيرها . وهذا يعني أيضا جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة اعتبرت النفط وإمداداته هدف ثابت بالسياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: النفط والغاز الطبيعي

إن بعد نهاية الحرب الباردة استعادة قضايا الموارد دورها ومركزها في اهتمامات وتخطيطات الدول الكبرى في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، وينطلق هذا التحول في سياسات الدول إلى اقتناعهم بأن المعالم الجديدة المحددة للقوة والنفود تختلف عما كانت عليه أيام الحرب الباردة والتي كانت قائمة على امتلاك الترسانة والتحالفات الموسعة لتصبح اليوم الدينامية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي هما الركيزتان الأساسيتان لممارسة الزعامة العصرية لهذا على الدول أن تمتلك إقتصاد وطني قوي وحيوي يدعم المؤسسة العسكرية ، فحسب معهد دراسات الأمن القومي في دراسة له للبنتاغون أن الأمن القومي لا يتحقق إلا في اطار المشاركة الناجحة مع الإقتصاد العالمي وهي الفكرة التي صرح بها الرئيس بيل كلينتون في حملته الانتخابية لعام 1992 ليشير أن القوة

الإقتصادية هي عنصر أساسي في تحديد السياسة الأمنية القومية لتصبح المقاربة المرتكزة على الإقتصاد سياسة أمريكية رسمية من تولي كلينتون السلطة بداية عام 1993 ولأجل تحقيق ذلك قام بالتفاوض على ترتيبات تجارية جديدة مع امريكا اللاتينية وآسيا وفتح أسواق جديدة لبيع السلع كما شجع عمليات الشراكة الأمريكية وراء البحار[1].

وإن تحقيق المصالح الإقتصادية مرتبط أساساً بحماية إمدادا الموارد الحيوية، فبدون تدفق ثابت ومصدر موثوق للموارد الأساسية لا يمكن للإقتصاد الأمريكي أن يتوسع وبوصفها المستهلك الرئيسي للنفط والغاز في العالم يحتم عليها البحث عن مصادر جديدة والوصول إلى إمدادات جديدة وإلا تعرض اقتصادها للانهيار، لهذا فالاستقرار الاقتصادي وازدهاره متوقف حسب كلينتون على الإستقرار في المناطق التي تتجار معها الولايات المتحدة الأمريكية وتستورد منها السلع الحيوية "النفط والغاز الطبيعي" ليعود الربط من جديد بين كفاية الطاقة وأمن الولايات المتحدة الأمريكية إلى عام 2000 أين أصبحت منتجات النفط نادرة ما أدى إلى إرتفاع الأسعار وبداية الحديث عن ركود اقتصادي لذلك دعى إلى استغلال احتياطي البترول الاستراتيجي للأزمة ما أدى إلى الإختلاف حوله، لأنه من شأنه أن يعرض الأمن الأمريكي للخطر، وكون هذه الموارد قابلة للتعرض للخطر بفعل الاضطرابات السياسية والصراعات الخارجية فالأمر يتطلب حمايتها المادية والمتمثلة في القوة العسكرية كونها هي الضامن الوحيد للتدفق المستمر للنفط والمواد الحيوية الآخرى من وإلى داخل البلاد خاصة من المناطق البعيدة وقت الحروب والأزمات.

ونظراً لأهمية العامل الإقتصادي أصبحت العديد من حكومات الدول الكبرى تعطي الجانب الإقتصادي أهمية خاصة من أجل اعادة الهيكلة والتي تختلف من دولة إلى آخرى ليصبح الجانب الإقتصادي هو الطابع الذي يأتي في أولويات قضايا الأمن الدولي لتضفي أهمية أمن الإمدادات النفطية والمعدنية. منها روسيا فأصبحت مسألة مهمة في العقيدة العسكرية الروسية من خلال وضعها لشروط الأمن الإقتصادي وحماية المصالح القومية الروسية في البحار الإقليمية والنطاق الإقتصادي الحصري للإتحاد السوفياتي وفي أعالي البحار لتوسع النفود الروسي إلى بحر قزوين ودول آسيا الوسطى. لتعدل كل من الصين واليابان هي الآخرى من سياستهما الأمنية وفقاً للأولويات الإقتصادية الجديدة أين اتجهت السياسة الصينية إلى بحر قزوين ذا الإحتياط الوفير من الغاز والبترول وعلى إثره تبنت طوكيو عام 1996 برنامج دفاع قومي من أجل حماية الممرات البحرية والمصالح الحيوية في المياه المحيطة باليابان. والعامل الرئيسي لنشوء هذه السياسات الأمنية هو ميثاق الأمم المتحدة حول قانون البحار"القانون

[1] : مايكل كلير، الحروب على الموارد . الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. تر : عدنان حسن، دار الكتاب العربي، لبنان، 202، ص.ص13 ـ 14.

الأساسي الناظم للتنقيب عن الموارد في عرض البحار فبموجب هذا القانون تكون الدول المتاخمة للمسطحات المائية الواسعة قادرة على المطالبة بنطاق إقتصادي حصري يصل إلى مئتي ميل داخل البحر ما يكسبها مساحات شاسعة في عرض البحار ذات إمكانات طاقوية ومعدنية ضخمة، وفي كثير من الحالات ما يتم تقسيم هذه المساحات إلى عدة دول متجاورة ما يؤدي إلى قيام نزاعات حول ترسيم الحدود في عرض البحار[1].

لهذا فقد أصبح من غير الممكن تفسير القوى المحركة للأمن العالمي بدون الاعتراف بالأهمية المحورية للمنافسة على الموارد ليصبح لسعي وراء الموارد وحمايتها السمة البارزة في التخطيط للأمن القومي بوصفها إحدى الوظائف الأمنية الأولية للدولة وأمام الطلب العالمي المتزايد على المواد الأساسية والتزايد في أعداد البشر وانتشار التصنيع ازداد الطلب أكثر على مصادر الطاقة، ما أدى إلى استنزاف هذه الموارد خاصة الغير قابلة للتجديد، ومن المواد المختلفة الواقعة ضمن هذه الفئة الحساسة نجد النفط والماء اللذان يعدان من العناصر الأكثر حيوية لآداء وظائف المجتمع الصناعي الحديث لأنهما يستهلكان بكميات متزايدة والأهم من ذلك أن مخزونهما غير كافٍ لتلبية المتطلبات العالمية، فالدول غالباً ما تحاول الإعتماد على موارد تقع ضمن حدودها لأجل تلبية احتياجاتها لكن في حالة استنزاف هذه الموارد سوف تسعى الدول من أجل الوصول إلى أماكن تتوفر بها الموارد التي تحتاجها وهنا ينتج خطر احتمالية نشوب الصراعات والحروب، فالمنافسة على الموارد بين دولتين أو أكثر سوف يؤدي في ظل التناقص المتزايد للموارد والبحث عن مناطق النفود والمجالات الحيوية لكل دولة إلى اشتباكات في صراعات كبرى أين يصبح كل طرف مقتنع ومدرك لأن امداده من الطاقة مهدد من قبل الآخر. ولهذا نجد أن الدول الغنية بالمواد الأساسية التي تقوم عليها مختلف الصناعات هي أكثر الدول عرضة للحروب والصراعات خاصة إذا كانت دول فاشلة تفتقر إلى السياسات الرشيدة التي تقف في وجه الأطماع الخارجية، فنجد من بين مناطق العالم المنتجة للنفط منطقة الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي الذي يمتلك حوالي ثلثي مخزونات النفط العالمي لهذا فهو يعرف بؤر للمنافسة الشديدة على نطاق العالم ولإعتبار أن المنطقة تعرف إلى جانب التنافس الخارجي عليها فهي تعرف العديد من الانشقاقات الدينية والصراعات الاقليمية وأي منطقة تعيش هكذا حالة تكون امدادات النفط العالمي بها معرضة للخطر، ما يفرض احتمال تدخل القوى الخارجية، فالصراعات في المنطقة كانت تثار بشكل منتظم في السنوات ماقبل 1908 عندما تم العثور على أولى مكامن النفط في ايران وللإشارة فإن الكثير من مخزونات النفط في المنطقة يقع في مناطق حدودية بدون معالم وليس لها حدود راسخة كما أن النزاع على النفط ينشأ في أوضاع

[1] : مايكل كلير، المرجع نفسه، ص.ص 16. 19.

يكون فيها خزان نفط كبير ممتد عند الحدود بين بلدين كما هو حاصل بين العراق والكويت في اتهام هذه الأخيرة من طرف العراق بأخد أكثر من حصتها من حقل الرميلة وهو ما أدى لوقوع الغزو العراقي في 1990[1].

ومع وجود احتياطات كبيرة للنفط وارتفاع أسعار البترول خاصة بين عامي 1973 ـ 1974 زاد من فرص شراء الأسلحة بكميات كبيرة، ما دفع بالقادة العرب إلى فتح مجال للنزاعات التوسعية فالكثير من المحللين يشيرون إلى أن غزو صدام حسين للكويت في 1990 إنما كان نابع من إيمانه واقتناعه بأن قواته مسلحة بشكل جيد وأنه لا توجد قوة آخرى بإمكانها معارضة ضم العراق للكويت وأمام هذه الأهمية التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي فالولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لأي دولة معادية بإكتساب المقدرة على إعاقة التدفق الحر للنفط من الخليج إلى الأسواق الكبرى. وما يزيد من أهمية المنطقة كونها تحتوي على أكثر من. 65 % من المخزون العالمي للنفط غير المستخرج كما أن مكامن النفط على مقربة من السطح مما يسهل من عملية الاكتشاف والتطوير وكون المنطقة لوحدها بإمكانها أن تؤمن المقادير الهائلة من الهيدروكربونات لتلبية الطلب المرتفع على النفط[2].

قامت إسرائيل في 1968 بتأسيس جمعية للسلام في الشرق الأوسط مهمتها وضع الخطط والبرامج والمشاريع لفرض الهيمنة الإقتصادية على البلدان العربية من أجل إقامة سوق شرق أوسطية لأجل التنسيق والتعاون مع السوق الأوروبية المشتركة والتي تركز على نفط الشرق الأوسط والتنمية والسياحة والمياه والري، الصناعة والزراعة، تعمير الصحاري لتخصص لكل بلد من بلدان المشرق العربي صناعة معينة على أن تكون السياحة من أهم صناعات الشرق الأوسط، وذلك لتقارب سكان المنطقة وسرعة المواصلات ليقوم حزب العمال الإسرائيلي في نهاية الستينات بإقامة اتحاد إسرائيلي ـ فلسطيني ـ أردني، كما وضع جاد يعقوبي وزير المواصلات لعام 1975 مخططاً سرياً للتعاون الإقليمي في مجال المواصلات ليتضمن المخطط ربط ميناء حيفاء بواسطة سكة حديدية "قطار الغور" من أجل خلق إتصال بري بين الأردن وميناء أسدود وتطوير شبكة خطوط حديدية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة من أجل تحويل اسرائيل في نطاق التعاون الإقليمي إلى جسر بري بين مصر ولبنان ليشير الكاتب الإسرائيلي أودد تبون إلى الموارد النفطية في المنطقة وعدم قدرة أصحابها على حمايتها في قوله :"إن هذا الوضع العربي يخلق فرصاً جيدة للسيطرة الإسرائيلية على المنطقة... تعويض إسرائيل ما فات عليها من فرص بسبب النظرات السياسية الضيقة والآراء اليهودية المتطرفة وليس أمامها من مفر غير السيطرة على الموارد العربية إذا ما أرادت الإستمرار في الوجود [3]. فإسرائيل تسعى لإحكام قبضتها على مسارات التطور الإقتصادي والسياسي

[1] : مايكل كلير، المرجع نفسه، ص.ص 60 ـ 61.

[2] : مايكل كلير، المرجع نفسه، ص.ص 61 ـ 63.

[3] : غازي، حسين، " الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والإمبريالية الأمريكية "، إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2005، ص.ص 18. 20.

والأمني في المنطقة من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي والإستقلال الإقتصادي عن المساعدات الإمريكية والألمانية لتتمكن من فرض الهيمنة الصهيونية على العالم مستقبلاً.

يقع إلى الشمال مباشرة من الخليج مكان آخر للنزاع المرتبط بالطاقة وهو حوض بحر قزوين المكون من روسيا وإيران وبعض جمهوريات الأتحاد السوفياتي السابق."أذربيجان وجورجيا كازاخستان، قزغيزستان وطاجيكستان،و تركمانستان، اوزبكستان، الذي به ثالث أكبر احتياطي من النفط إلى جانب موارد كبير من الغاز الطبيعي، والصراع في بحر قزوين يتبع من عوامل كبيرة كالحدود المتنازع عليها والاختلافات الاقتصادية والمنافسات الإقليمية بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة الشمولية وما يزيد الوضع تعقيدا في الحوض هي طبيعته المغلقة لذلك فإن أي إمدادات للطاقة من المنطقة إلى الأسواق الخارجية يتطلب نقلها عبر القطارات هاته الخطوط التي غالبا ما تنشأ حولها نزاعات، لتؤدي الإكتشافات الجديدة في هذه المنطقة إلى تغيير الحسابات الإستراتيجية لكل دولة في المنطقة وخارجها، حيث ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب رئيسي في حوض قزوين من خلال إبراز قوتها العسكرية الأمر الذي أثار حفيظة موسكو التي ترى في بحر قزوين جزء من دوائر نفودها الإقليمي، ومنطقة لمرور الكثير من إمدادات الغاز والنفط القزوينية عبر خطوط الأنابيب الروسية فالتنافس الأمريكي الروسي في المنطقة كفيل بتوليد عدم الاستقرار في المنطقة ضف إلى ذلك المساعي الإيرانية والتركية الطامحة لتطوير مصالحها في بحر قزوين فالسعي المتواصل من إجل الإستحواد على طاقة بحر قزوين سيؤدي لا محال إلى تفاقم التوترات وخلق منطقة عدم إستقرار[1].

تنقل الطاقة القزوينية إلى الأسواق العالمية عبر أذرابيجان وتركمنستان منه إلى إيران ثم إلى سواحل الخليج العربي هذا المسار الذي يصطدم بالسياسة الأمريكية في المنطقة ليقوم بعزل الإقتصاد الإيراني عام 1995 أين قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتن بتوقيع أمر بمنع الشركات الأمريكية من القيام بأعمال تجارية مع إيران ليتبنى الكونغرس في عام 1996 عقوبات جزائية على الشركات الغير أمريكية في إيران وليبيا وهذا يعني ان لم يتم أي تغيير بحري في السياسة الأمريكية فلن يكون بمقدور أي كونسورتيوم نفطي قزويني أن ينشئ خطوط أنابيب عبر إيران[2].

كما أن لكل من اليابان وأوروبا الغربية مصالح مباشرة وحيوية في الشرق الأوسط وهي مصالح إقتصادية في المقام الأول إذ بلغت كميات النفط التي استوردتها اليابان من الشرق الأوسط خاصة السعودية في جويلية 2015 نحو 16،1 مليار برميل يومياً، وبذلك حصة المملكة السعودية في السوق اليابانية إلى 35 بالمئة من 30

[1] : مايكل كلير، مرجع سبق ذكره، ص.ص94 . 97.
[2] : مايكل كلير، المرجع نفسه، ص.ص114 . 115.

بالمئة في الشهر الذي سبقه، أما كوريا فإستوردت 12،1 مليون برميل يومياً في ماي 2015 وهو أعلى معدل مند عام 2000 ويعد هذا قفزة كبيرة للواردات الكورية[1] وفقاً لتقرير الوكالة الدولية للطاقة (احصاءات الفترة الممتدة بين جانفي وسبتمبر 2011)، نشرته وكالة الصحافة الفرنسية أن طهران تبيع نحو 600 ألف برميل يومياً إلى الدول الأوروبية، فيما تصدّر القسم الأكبر من نفطها إلى آسيا وعلى رأسها الصين. وتتوزع حصص استيراد النفط الإيراني على الدول الأوروبية على النحو الآتي، حسبما يوضح تقرير الوكالة الدولية: إيطاليا (185 ألف برميل في اليوم أي 13 في المئة من استهلاكها من النفط)، وإسبانيا (161 ألف برميل يومياً أي 12 في المئة من استهلاكها)، واليونان (103 آلاف برميل في اليوم أي 30 في المئة من استهلاكها). أما فرنسا فتستورد 58 ألف برميل فقط في اليوم من النفط الإيراني ما يغطي 3 في المئة من احتياجاتها ويذهب الباقي إلى الدول الأوروبية الأخرى بكميات قليلة لكل منها اللافت أن الدول الثلاث الأولى، التي تعاني أزمات اقتصادية خانقة، تستورد وحدها 75 في المئة من إجمالي صادرات النفط الإيراني إلى أوروبا[2].

دون أن ننسى أن اللاستقرار السياسي يوفر فرصة أكبر للقوى الخارجية للتلاعب بالتطورات في المنطقة وإقحام الحكومات المحلية في تحالفات عسكرية، ما يزيد من احتمال قيام حروب بالوكالة عندما تسعى دول أخرى مجاورة إلى البحث عن روابط عسكرية جديدة، ويبقى من مصلحة الدول الكبرى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بقاء أنظمة بعينها في الحكم في بحر قزوين والخليج العربي والشرق الأوسط عموما، فمن أجل حماية خطوط الأنابيب يلجأ القادة الاقليميين إلى نشر الجيوش على طول الأجزاء المعرضة للخطر في آجال غير مسمات، والتي على إثرها تقوم العديد من الصراعات والتي تدوم لسنوات طويلة دون إحداث أي تغيير، كما أنها في الغالب ما تعرف تصعيد بعد تدخل قوى خارجية. غالبا ما يكون هذا التدخل ذو طبيعة عسكرية مباشرة لتبقى منطقة الشرق الأوسط مصرح لصراعات إقليمية كبيرة[3].

المطلب الثاني: المياه في الشرق الأوسط

إن أخطر الصراعات هي التي تكون الامدادات المتناقصة من المواد الحيوية، كون أغلب المصادر الرئيسية لهذه المواد تتقاسمها أمتان أو أكثر، أو أنها تقع في مناطق حدودية متنازع عليها، أو ضمن نطاقات إقتصادية في

[1] : وائل مهدي،" واردات النفط السعودي ـ اليابان وكوريا زادتاها والصين والهند قللتاها "، الشرق الأوسط، العدد 13364، 01 جويلية 2015، من الموقع الإلكتروني : http://aawsat.com/home/article/396376/% 2017/05/20، على الساعة : 14:56 مساءاً.

[2] : معمر عطوي، "حظر النفط الإيراني : أوروبا تعاقب نفسها"،الأخبار، من الموقع الإلكتروني : http://www.al-akhbar.com/node/34630 بتاريخ 2017/05/12، على الساعة : 14:47 مساءاً.

[3] : مايكل كلير، المرجع نفسه، ص 121.

عرض البحر كما سبق وأن أشرنا وما يزيد الصراع حدة عندما يكون بين طرفين أو أطراف قائمة بينهم عداوة سابقة كما هو الحال في أجزاء عديدة من الشرق الأوسط، فالنزاعات على الامدادات الحيوية تنفجر غالبا في شكل صراعات حادة. لهذا عرفت منطقة الشرق الأوسط منازعات على الموارد خاصة حول تحديد من مصدر معين يمتد عبر الحدود الدولية مثل نهر النيل الذي يحمل الماء عبر تسعة دول، ونهر الميكونغ الذي يمر عبر خمسة دول، والفرات الذي يشمل ثلاثة دول، فعندما تلجأ حول المنبع لزيادة حصصها المائية على حساب الدول الواقعة عند أسفل النهر (المصب)، تؤدي إلى نشوب صراعات[1].

تنتهج إثيوبيا استراتيجية العسكرة المائية في نهر النيل الأزرق بإقامة أربعة سدود (النهضة وكارادوبي وبيكو أبو، منديا)على النيل الأزرق من أجل التحكم الكامل في مياه النيل، وبالتالي التحكم في حصة مصر المائية، فتقليص الحصص المائية المصرية سيؤدي إلى بوار مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وستزيد ملايين الأسر الساكنة على ضفاف النهر وزيادة في تلوث المسطحات المائية، بالاضافة الى المشاكل المتعلقة بإمدادات مياه الشرب والصناعة ومشاكل النقل النهري والسياحة النيلية، واحتمالية انهيار السد (سد النهضة) ستؤدي الى نتائج كارثية على مصر والسودان، تشمل انهيار السدود وغرق العديد من المدن والخسارات في الأرواح والتشرد، ليصبح التفاوض اليوم على كيفية تقليل الضرر وليس منع وقوعه بعد نجاح اثيوبيا في وضع السد، على أن تتم المراجعة لكل تصميمات السد من قبل خبراء مصريين للتأكد من سلامته الانشائية، وهذا ما سوف يتم تطبيقه مع السدود الثلاثة المتبقية[2].

تنطوي أبعاد التهديد المائي الاثيوبي على مجموعة من السيناريوهات المستقبلية كحالة الأمن المائي المصري والتي لا تتوقف على الفعل الاثيوبي وإنما ترتبط بالتغيرات المناخية التي تخلق هي الأخرى تهديدات، كالتهديدات على أمن السواحل وأمن الصحة والتهديدات المرتبطة بالأمن الغذائي ضمن المتوقع أن تتراجع انتاجية القمح والذرة لدولة مصر بنسبة ما بين 5 إلى 19 بالمئة لحلول عام 2050، دون أن ننسى تهديد التغيرات المناخية للثروة السمكية خاصة بالتأثير على ارتفاع درجة حرارة المياه المالحة، ما ينعكس سلبيا على هجرة الأسماك، والتهديد المتعلق بأمن الطاقة، فالتغير المستمر في درجات الحرارة يؤثر سلبيا على كفاءة المحطات التقليدية لتوليد الكهرباء. وأخيرا وليس آخرا ما تعلق بتهديد الأمن المائي فالاضطراب المناخي يؤثر على ارتفاع معدلات الجفاف في أجزاء مختلفة من العالم خاصة في دلتا نهر النيل، ما ينعكس سلبيا على الموارد المائية لدول الحوض عامة ومصر خاصة

[1] : مايكل كلير، المرجع نفسه، ص 26

[2] : ايمان زهران، عسكرة المياه كنمط للصراع في الشرق الأوسط، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 8 سبتمبر 2012، ص ص9.10.

سواء من ناحية إيرادات مياه النيل أو الأمطار، أو المياة الجوفية وهذه المستويات الثلاثة التي تصنف ضمن خط الفقر المائي. هذه التغيرات المناخية التي تؤثر في إيرادات نهر النيل حيث يمكن أن ترتفع فجأة لتصل إلى 28 بالمئة كما يمكنها أن تتناقص لتصل إلى 76 بالمئة[1].

وذلك سبب اختلال توزيع أحزمة المطر، وهي الأحزمة التي تسبب بالجفاف الأخير في شرق اثوبيا لتستخدمها اثيوبيا كورقة ضغط في المفاوضات الدولية حول سد النهضة.

لتنتقل من اثيوبيا إلى داعش والعسكرية المائية، حيث تفرض داعش سيطرتها على أجزاء من سوريا والعراق ولتقوم داعش في المنطقة بتوظيف المياه كسلاح، إذ سبب جفاف 2015 نقص في تدفقات نهري دجلة والفرات بسبب الجفاف، والتلاعب البيئي المعتمد من داعش، حيث سيطر التنظيم على الروافد العليا لنهر الفرات، مما مكنه من خفض تدفقات المياه الى منطقة الأهوار ذات الأقلية الشيعية، لتطبق داعش استراتيجية استخدام المياه كسلاح سياسي وعسكري كالذي قامت به في سبتمبر 2014 في تحويل مياه النهر من منطقة حوض شروين بمحافظة ديالي العراقية لاعاقة تقدم قوات الأمن الراقية مما أدى الى اغراق حوالي تسع قرى عراقية، وعند سيطرته على الموصل وتكريت في جويلية 2014، قامت بقطع المياه على القرى المحيطة بها لتعطل تدفق المياه من محطة تنقية مياه الموصل الى قرى الأقليات المسيحية ضواحي الموصل، ما تسبب في عطش السكان وعدم قدرتهم على شراء الماء لغلاء أسعاره، فالتنظيم يعتمد على سلاح المياه من أجل تحقيق أهدافه العسكرية والسياسية لسيطر على الموارد المائية والسدود ذات الأهمية الاستراتيجية في سوريا والعراق، منها الجزء السوري الخاص بنهر الفرات،ليسيطر على أهم السدود وهي سد تشرين وسد الفرات وسد البعث، لتتمكن في غضون عام من احتلال أغلب السدود الاستراتيجية العامة في العراق.[2]

لهذا يمكن القول أن داعش من أجل تطبيق سياستها وفرض وجودها وتحقيق أهدافها استعملت أكثر الأوراق ضغطا في الشرق الأوسط، من أجل ضمان اخضاع الخصم وسيطرتها على مناطق نفوذها من خلال قطع امدادات المياه وتدميرها، أو تحويل مجرى السدود، كقطعها لامداد الماء والكهرباء على بلدة " قراقوش" شمال العراق ذات الأغلبية المسيحية بفرضها عليها حظرا تاما في جويلية 2014، بالاضافة الى سياسة تلويث المياه كالذي فعلته في بلدة صلاح الدين في جنوب تكريت في ديسمبر 2014[3].

[1] : ايمان زهران، المرجع نفسه، ص ص 7 _8.
[2] : ايمان زهران، المرجع نفسه، ص 11
[3] : ايمان زهران، المرجع نفسه، ص 13

تمكن التنظيم العابر للقومية من فرض وجوده في كل من سوريا والعراق واستنزافه للقدرات الوطنية للبلدين من خلال انهاكهما في الصراعات الداخلية، ما مكنه من السيطرة على القدرات المائية واستخدام المياه كسلاح عسكري لتحقيق سيطرته وأهدافه التوسعية، لتستخدم الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط من أجل التطويق والمحاصرة كسلاح عسكري لتحقيق أجندة سياسية، لتختلف طريقة استخدام هذا السلاح وفقا للفواعل المشكلة لدائرة الصراع، ما بين فواعل قومية متمثلة في الدولة بقواعدها القانونية كنموذج النهضة في الحالة الاثيوبية المصرية، أو مع الفاعل العابر للقومية في نموذج تنظيم داعش، ما يحتم على المجتمع الدولي النظر في مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالخلافات المرتبطة بالمياه. كما يفرض على دول منطقة الشرق الأوسط التقليل من الأضرار التي تمس الامدادات المائية، وذلك من خلال اعادة اعمار البنية التحتية للمياه التي دمرت من جانب التنظيم، مع الأخد بعين الاعتبار قواعد القانون الدولي التي تحظر استخدام المياه كسلاح، وتفعيل الاتفاقيات التي تضيف عسكرة المياه باعتبارها جريمة حرب[1].

بالاضافة الى التوترات حول المياه في كل من تركيا والعراق، سوريا والعراق، سوريا والأردن، مصر والسودان، لتكون أكثر المناطق تأثرا تلك التي تتداخل فيها المياه العربية في الحدود الاسرائيلية فمعظم الأراضي التي ضمتها اسرائيل من نشوئها متوفرة عل الأمن والمياه، في احتلالها للضفة الغربية استطاعت التحكم في مصادر المياه التي كانت قبل حرب 1967 تحت تصرف الدول العربية، كما منحت لهما فرصة الهيمنة على نهر الأردن وروافده بعد احتلالها للجولان، واحتلال جنوب لبنان أمن لها المياه من جبال لبنان الممتدة الى الشمال الاسرائيلي لتصبح قضية المياه أحد الأسباب الرئيسية للغزو الاسرائيلي للمناطق العربية. ومن الصراعات المتأججة حول المياه الصراع المائي في نهري دجلة والفرات واللذان ينبعان من الجبال الشرقية التركية ليمر الفرات عبر الأراضي السورية ثم الأراضي العراقية حتى يصل مصبه عند الخليج العربي، ليتجه نهر دجلة الى الأراضي العراقية منه الى الحدود السورية التركية، إذ يرتبط النهرين بمشاكل وحسابات سياسية بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى حيث تستخدم تركيا المورد المائي للضغط على سوريا فيما يخص الملف الكردي والتعاون العسكري التركي الاسرائيلي وما يشكله من ضغط على سوريا بالاضافة الى الصراع على نهري الأردن والليطاني، فمنابع نهر الأردن تأتي من المرتفعات السورية ليستفيد من مياهه كل من سوريا والاردن واسرائيل وفلسطين.

انطلاقا من السياسة التعسفية الاسرائيلية والتي قامت ببناء محطة كبيرة على بحيرة طبريا لضخ كميات كبيرة من المياه الى أنظمة مشاريع الري الاسرائيلية ليحرم الأردن بهذه السياسة من مياه النهر لمدة 30 عاما بفعل

[1] : ايمان زهران، المرجع نفسه،ص 14.

السرقة الاسرائيلية للمياه المتدفقة من نهر الأردن، أما في لبنان فقد استغلت اسرائيل تحكمها في جنوب لبنان في تحويل مجرى وروافد الأنهار التي تنبع من جبل الشيخ إلى الشيخ الأراضي الخصبة في شمال اسرائيل، كما قامت بتحويل مجرى نهر الليطاني الذي يمر بجنوب لبنان الى نهر الحاصباني عن طريق اقامة نفق، فاستغلال اسرائيل وسيطرتها على منابع الأنهار وإقامتها لمشاريع اقتصادية عليها تمكنها من تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي في الأراضي المحتلة لأجل امداد المستوطنات الاسرائيلية في الجولان والضفة والقطاع وغيرها، فالكيان الاسرائيلي استطاع اثارة هاجس الأمن المائي العربي المرتبط بالأمن القومي العربي ككل.

لتبقى مشكلة ندرة المياه في الشرق الأوسط هي المشكلة التي يمكن أن تفجر الصراعات في المنطقة خاصة في ظل غياب بنود اتفاق ما بين الدول حول كيفية اقتسام المياه وتوزيع الكميات المتوفرة في السياسات الاسرائيلية حيال المياه العربية زاد من حدة الخلاف حول مشكل المياه، وانخفاض المياه الجوفية يعود الى الاستهلاك المفرط وغير المتوازن من طرف اسرائيل، فالحروب العربية الاسرائيلية السابقة كانت من أجل مصادر المياه لتكون الصراعات القادمة أيضا على الموارد المائية[1].

إن الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط ثلاثة أبعاد وهي:

أ. البعد السياسي: إن من يستطيع السيطرة على منابع الأنهار يستطيع استخدامها كسلاح في وجه الدول التي تمر بها الأنهار، فتجد مثلا أن بعض الدول الواقعة على نهر النيل كأثيوبيا والسودان وغيرهما، حاولت استخدام المياه كسلاح في وجه مصر، وقد تهدد هذه الدول أحيانا حصة مصر من مياه النهر من وقت لآخر بسبب ما تقوم به من مشاريع وسدود عليه. أو قد تتعاون مع جهات خارجية كإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كما حدث ويحدث قي أثيوبيا، وذلك للضغط على مصر وتوجهاتها السياسية، أو ما تخطط له بعض القوى الخارجية من محاولة فصل جنوب السودان وذلك من أجل التأثير على حصة كل من السودان ومصر من المياه. أما في منطقة نهر الفرات، فقد عمدت تركيا في بداية عام 1990 إلى تخفيض تدفق نهر الفرات إلى سوريا والعراق لملء سد أتاتورك، وتستخدمه تركيا بين الحين والآخر للضغط على سوريا لإيقاف ما تزعم به من الدعم لحزب العمال الكردستاني ومحاولاتها السابقة لتسليمها (لعبد الله أوجلان). كذلك أقامت تركيا مشاريع جنوب شرق الأناضول والمعروفة بمشروع الجاب الكبير. وما نتج عنه من سدود ومشاريع ري جبارة فهذا أث ر وسيؤثر

[1] : دراسة حول الصراع في الشرق الأوسط والأمن الاقليمي " بحوث رؤية مختلفة"، 29 مارس 2010 : من موقع على الانترنت: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_6047.html

سلبا على حصة سوريا من النهر وكذلك العراق، وقد ينتهي جافا عند مصبه في شط العرب. فمياه النهر استخدمت ولا تزال كأداة من أدوات القوة التركية تجاه كل من سوريا والعراق. أما منطقة نهر الأردن فقد استطاعت اسرائيل بعد حرب عام 1967 من احتلال منابع نهر الأردن والسيطرة على الجولان السورية، وبعد عام 1978، و 1982 استطاعت اسرائيل السيطرة على المياه اللبنانية والأنهار التي تشكل روافد لنهر الأردن، وقد استطاعت كذلك التحكم في مجرى النهر وكمية المياه المتدفقة منه، وبدأ هذا يؤثر سلبا على كل من سوريا والأردن بشكل كبير. وأصبحت تتحكم بالمياه الأردنية بحكم سيطرتها على بحيرة طبريا وتحويلها مجرى نهر اليرموك أحد روافد نهر الأردن بعد بحيرة طبريا، إلى البحيرة، وذلك لتخزين المياه والتحكم بها. وما تقوم به من مشاريع لسحب مياه هذه البحيرة كمشروع الناقل القطري لري النقب في جنوب فلسطين وغيرها من المشاريع التي تستهدف تأمين حاجات اسرائيل المائية، والتحكم في تدفق المياه تجاه الأردن، واستخدامها كسلاح ضغط في وجه السياسة الأردنية.

ب: البعد الاقتصادي: إذا استغلت الدول المسيطرة على منابع الأنهار بصورة صحيحة وأقامت عليها مشاريع اقتصادية مدروسة ستستطيع أن تحقق نوعا من الاستقرار الاقتصادي لها وتأمين الغذاء والكهرباء لشعوبها. ولكن يجب أن لا يؤثر ذلك على الدول الأخرى المشاطئة لها أو قد تعمد إلى تلويثه لتضر دولا غيرها. إن تركيا بما أقامته من سدود ومشاريع جبارة من خلال مشروع الجاب، وما تخطط له من ري لآلاف الهكتارات، ومشاريع كهربائية ستحقق استقرارا اقتصاديا ووفرة في المحصولات الزراعية، وعائدات مالية من خلال ما يتم تصديره من منتوجات زراعية، وربطا كهربائيا مع الدول المجاورة.

أما اسرائيل فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في سيطرتها على منابع نهر الأردن والاستمرار في احتلال الجولان السورية، وأجزاء من جنوب لبنان وما تقوم به من مشاريع مائية لتحويل مياه نهر الليطاني وغيرها في جنوب لبنان، وما تقيمه من مشاريع مائية على نهر الأردن، وسحب أكبر كمية من مياه بحيرة طبريا، والتي تعتبر المخزن الرئيس لمياه نهر الأردن. فهي تستخدم هذه المياه لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية في الأراضي المحتلة ولإمداد المستوطنات الاسرائيلية في الجولان والضفة والقطاع وغيرها.

ج: البعد الجغرافي والبيئي: تمتلك دول المنبع بسبب وضعها الجغرافي المميز مبدأ القوة في التحكم في مياه النهر كما ونوعا . ولهذا فإن الدول التي يصب فيها النهر تكون تحت تأثير قوة دولة المنبع. إن مصر تنتهج سياسة مرنة ومهادنة تجاه الكثير من الصراعات الداخلية والاقليمية في المنطقة، وكثيرا ما تلوح دول المنبع باستخدام مياه النيل كسلاح ضد مصر، وذلك عندما تحدث أزمات سياسية بين دول حوض النيل، ويكون لمصر دورا مباشرا أو

غير مباشر في هذه الأزمة وهذا ما ترفضه مصر شكلا ومضمونا . أما في دول حوض نهر الأردن فتؤثر فترات الجفاف وعدم سقوط الأمطار على بلاد الشام على كافة دول المنطقة، وبذلك يكون الماء متغيرا استراتيجيا يتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين دول بلاد الشام (لبنان، وسوريا، والأردن، وفلسطين). أما دول حوض نهر دجلة والفرات، فتركيا ترى أنها هي المنبع الأوحد لكلا النهرين ويعتبره الأتراك من المصادر الوطنية والطبيعية لبلادهم، وليس لسوريا والعراق حق في هذه الأنهار على الرغم من بعض الروافد التي ترفد نهر دجلة والفرات في العراق وسوريا. [1]

المطلب الثالث: مكانة المنطقة كسوق عالمية للتجارة بشقيها

يعد مجال بيع الأسلحة من أكثر المجالات فعالية في تحقيق أهذاف الدول على العديد من الأصعدة خاصة الاقتصادية والسياسية، فبالاضافة الى ما تحققه مبيعات الأسلحة من عائدات مالية ضخمة فإنها تساعد أيضا الدول الكبرى في الحصول على ولاءات الأنظمة السياسية التي لها فيها مصالح وأهداف استراتيجية وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فإن الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تسعيان للسيطرة على الأسواق العالمية لتجارة السلاح خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

والتي تعتبر من أكثر مناطق العالم استرادا للسلاح مما جعل منها مسرح للصراع ما بين الشركات الكبرى للسلاح الأمريكية والروسية، إذ تبلغ نسبة صادراتها للأسلحة حوالي 50بالمئة لتعرف تجارة الأسلحة في الشرق الأوسط تسارع وتصاعد بفعل ما تعرفه المنطقة من صراعات وحروب، حيث أنفقت دول الشرق الأوسط نحو 11 مليار دولار على التسلح عام 2010 بزيادة بلغت 5،2 بالمئة، لتبلغ نفقات دول الخليج في مجال التسلح ما نسبته 67 بالمئة من اجمالي النفقات العسكرية بالمنطقة، أما العراق فزادت نفقاته الدفاعية بنسبة 9 بالمئة وسوريا وقطر بنسبة 8 بالمئة.

فالشرق الأوسط في نظر كبرى الشركات المصنعة للسلاح من أفضل أسواق السلاح في العالم لهذا يشهد تنافس كبير في تجارة الدول الكبرى، وغالبا ما يخضع التسليح في المنطقة لاعتبارات سياسية حيث أن تخوفات دول الخليج في المنطقة من القدرات العسكرية الايرانية وزيادة حجم الانتفاضات العربية منذ بداية 2011، بالاضافة الى

[1] : المرجع نفسه، "دراسة حول الصراع في الشرق الأوسط والأمن الإقليمي"

التهديدات الامريكية بضرب سوريا، كلها ظروف ساهمت في زيادة حجم الانفاق العسكري في المنطقة لتصل إلى 2،78 مليار دولار في السنة[1].

حيث قدرت قيمة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلاح في 2012 بـ 56،28 مليار دولار لتحتل المرتبة الأولى عالميا، لتأتي روسيا في المركز الثاني بنحو 12 مليار دولار لأجل تعزيز علاقاتها مع بلدان الشرق الأوسط (سوريا، ايران، دول الخليج، اسرائيل،مصر)[2].

و لاعتبار أن منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توترا في العالم وذلك لغياب الاستقرار وكثرة الاضطرابات لعدة أسباب منها السياسية والدينية والاقتصادية، لهذا عرفت العديد من الصراعات والحروب والتي لا تزال امكانية اندلاعها في أي لحظة قائمة، ولذلك وجدت الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا مايستجيب لسياستها الرامية الى عسكرة المنطقة من خلال دفع أنظمة الحكم القائمة على اعتماد سياسات دفاعية تقوم على التزود بالأسلحة وايهامها بالأخطار المتعددة التي تضر بها، لهذا تحاول تخصيص انفاق دفاعي بمبالغ طائلة لمواجهة هذه التحديات كالارهاب والمد الايراني والسلاح النووي وغيرها، وهذا ما جعل من منطقة الشرق الأوسط سوق حيوي للسلاح الامريكي خاصة، لتجد روسيا هي الآخرى في عملية بيع السلاح فرصة لاستعادة مكانتها العالمية، وعلى ها الأساس ظلت روسيا تلعب بورقة صادرات السلاح الروسي، لتشكل منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكبر مناطق العالم استراداً للسلاح الروسي لتتراوح صادرات السلاح الروسي لدول الشرق الأوسط بين 21 بالمئة و26 بالمئة من إجمالي ما تستورده المنطقة من أسلحة عسكرية على رأسهم سوريا وايران ودول الخليج[3]، لهذا تبقى منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تحظى باهتمام موسكو في مجال مبيعات السلاح، خاصة في ظل الأوضاع التي تعرفها المنطقة.

[1] : عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010 .2014، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجيستار في العلوم السياسية فرع : علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.2015، ص ص 88.85.

[2] : عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، " استبعاد روسيا وتنافس بين بريطاني وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على تصدير السلاح الى دول الخليج "، الشبكة العربية العالمية، 12 نوفمبر 2012، 21:38، من موقع على الانترنت : www.globalarabnetwork.com/.../48.../9032-2012-11-12-17-29-30 بتاريخ : 19 ماي 2017، على الساعة 22:37 مساءا.،

[3] : عبد الرزاق بوزيدي، المرجع نفسه، ص ص 85 . 94.

المبحث الثالث: البعد السياسي للصراع في الشرق الأوسط

المطلب الأول: الأنظمة السياسية في المنطقة

لقد كانت معظم دول العالم الإسلامي في الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية متحدة ومتماسكة قبل ميلاد اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 ، التي عملت على ترسيم حدود الدولة القومية بالعالم العربي من خلل نظام الانتداب، حيث تقاسمت الدول الاستعمارية العظمى التي كان أبرزها بريطانيا وفرنسا، أجزاء الأراضي العربية، بعدما كانت تابعة لدولة الخلافة العثمانية وجزءا لا يتجزأ من أراضيها. وبدأت مسألة تبلور القطرية العربية مع بداية حركات التحرر الوطني العربي، وبعدما خرج الاستعمار من هذه الأقطار ترك خلفه مجموعة من الفئات الإنتهازية الحاكمة والمتناحرة[1]. وكانت طبيعة النزاعات العربية–العربية متذبذبة بين الوفاق والخلاف ، حيث يجد أنّ طبيعة التفاعلات بين الدول العربية تنتقل من التعاون إلى الصراع، مع تباين الفترات الزمنية التي يحدث فيها هذا الانتقال. ومن الأمثلة التي تبين ذلك تضامن العرب عام 1948 ضد إنشاء دولة إسرائيل ليختلفوا في العام 1950 على ضم الأردن الضفة الغربية لأراضيها، وليختلفوا مرّة أخرى في العام 1955 نتيجة الارتباط بالحلف الغربية، والخلاف العربي حول الثورة اليمنية عام 1962. ومن ثم يعود التضامن العربي من جديد في عام 1967، مع الحرب العربية –الإسرائيلية، إلى عام 1973، وحرب الاستنزاف، ليتأجج الصراع من جديد نتيجة سياسات التسوية السلمية التي قادتها مصر مع إسرائيل، والإخ تلاف السوري العراقي الناجم عن الحرب الإيرانية – العراقية، وفي قمة عمان عام 1987 تأتي محاولة استعادة التضامن العربي، لكن سرعان ما تنتهي مع أزمة الخليج عام 1990 . من ثم يأتي النزاع بين الفصائل القومية العربية لقيادة النظام العربي نحو غاياته القومية.[2]

يعاني العالم العربي من الضعف وذلك لتعرضّه المستمر للضغوط الخارجية التي تقلل تماسكه وتفككه، ولوجود انقسام حقيقي داخل النظام العربي، والنزاعات العربية –العربية التي أخذت الطابع الاستنزافي. والحل يكمن في تطوّر سياسي مؤسسي ديمقراطي حقيقي تستطيع الجماهير والنخب العربية أن تشارك بموجبه في صنع القرار الرشيد نحو المستقبل، لان الوطن العربي في مهب تغيرات إقليمية وعالمية خطيرة"[3].

وبناء على ماسبق ذكره نستنتج طبيعة وخصائص النشأة التي تتسم بها هذه الدول، هذا إلى جانب طبيعة العلاقات السائدة فيما بينها، والتي غالبا ما تتسم بالنزاع واللا تكامل، و الدور الخارجي الذي لعبته الدول

[1] : همسة قحطان الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مجاس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع 2011، ص:113

[2] : أندريه زكي، "الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات"، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص:51

[3] : وصال العزاوي ، "الثورات العربية واستحقاقات التغيير...دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية "، مقال متحصل عليه من الموقع: http://www.iraq-amsi.net/ar/53180 بتاريخ: 06-05-2017 .11:25

الإستعمارية في نشوء الشقاق بين الأقطار العربية، وخاصة نهج الولايات المتحدة الحديث في الشرق الوسط، والمتمثل في سياسة المحاور، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تشكيل محاور الاعتدال(الأردن،مصر)، ومساندته ضد محور التطرف(سوريا) شاقة بذلك الصف العربي، حيث تعمل الولايات المتحدة على تقسيم العالم العربي لمحاور متعادية، وتبعث روح الاستقطاب بينها [1]. وفي ما يتعلق ببنية الدولة القومية العربية فيجدر الإشارة إلى انه بعد نهاية السيطرة الإستعمارية التي خلفت وراءها ركودا إقتصاديا وإجتماعيا وأنظمة سياسية متنوعة، مشيخة وإمارة وسلطنة ومملكة وجمهورية وجماهيرية، وهذه الأنظمة بمثابة خلط عشوائي لمظاهر الحداثة مع الثقافة التقليدية العربية الاسلامية، وهي حالة من التناقض بين موقفين: الأول هو تمثيل الهوية العربية الاسلامية، والثاني هو معايشة الواقع المتمثل بالقطرية والحداثة.[2]

إن شرعية الأنظمة السياسية العربية هو سبب السياسات المتقلبة ، والظاهرة الاستبدادية للأنظمة العربية. حيث على مستوى الواقع الدستوري فإنّ كل الدساتير العربية تظهر حالة من التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لكن الحقيقة على أرض الواقع تثبت بأنّ السلطة التنفيذية ورئيس الدولة يهيمنان على السلطة التشريعية التي يفترض أنّها سلطة الشعب ، مما ولدت أزمة الشرعية والتي تمثل معظمها في سعي الرؤساء العرب من أجل السلطة المطلقة، وانتهاكات حقوق الإنسان ...، ومعظمهم رؤساء دول مدى الحياة، وسلطاتهم مطلقة، والأمن الداخلي والخارجي هو الهاجس الأول للسلطات العربية على مختلف أنماطها وأنظمتها وأيديولوجيتها.[3]

وعليه فقبول الفرد للدولة لم يكن طوعيا ولا ناجما عن إرادة الشعب، بل كان منوطا بتلك الانتخابات الشكلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تلك المؤسسة الأمنية الضخمة داخل الدولة، مع العلم بأنّ الأعم من الشعوب العربية لا يؤمن بشرعية النظام والدولة، ولا يشعر بالانتماء لها، من ثم ماهو المدى الذي تصله الحكومات والمجالس التشريعية العربية كممثل لرأي الشعب والأغلبية؟. والقائم بين المواطن والنظام هو علاقة تبعية واستبداد أبعد ما تكون عن التفاعل الإيجابي، هذا إلى جانب أنّ الأزمة الدستورية التي تعاني منها الأنظمة تحمل سمة التناقض، لأن الوارد بالدساتير العربية أبعد ما يكون عن الواقع الحقيقي [4]. هذا إلى جانب الهوية المتمثلة بالأبعاد العربية الإسلامية، وإلى جانب الحداثة التي وصلت العالم العربي، لكنها بالتطبيق على أرض الواقع مشوّهة، نتيجة الاستبداد السياسي والأنظمة الشمولية، التي حولت الشعوب العربية إلى جماعات من المهاجرين فكريا وثقافيا

[1] : رائد نايف حاج سليمان،"سياسة المحاور العربية واسس المصالحة"، الحوار المتمدن-العدد: 2581/2009-3-10، مقال متحصل عليه من الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=165276 بتاريخ: 19-05-2017 11:24

[2] : همسة قحطان الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص:05

[3] : وصال العزاوي، مرجع سابق.

[4] : وصال العزاوي، مرجع سابق.

والمغتربين بالهوية عن الواقع العربي. هذه الشعوب التي وقعت أسيرة لحدود اتفاقية سايكس بيكو، وزعامات تستمد قوتها وليس شرعيتها من الاستعمار بأشكاله القديمة والحديثة، مما يتوجب معرف توجهات المجتمع الشرق أوسطي الفكرية والسياسية والدينية التي ترجمت في الأحزاب والحركات السياسية المنتشرة في المنطقة.[1]

إن النظام الديمقراطي ما لم يؤسس على قيم يجّلها المجتمع، ويؤدي لنتائج تدفع باتجاه العدل والمساواة، تبقى الديمقراطية فيه شكلًا أجوفا ينخر فيها الفساد ولعبة في يد القوي. ولعل النقل الشكلي للديمقراطية إلى بلدان العالم الثالث وتوظيفها لتكريس مصالح الحكام وترسيخ قيم التبعية يفسّر الإحباطات الكثيرة التي يشهدها الوطن العربي، الأمر الذي يضلل ويعيق الديمقراطية. حيث يبين برهان غليون بأنّ فكرة المواطنة كتحالف بين أناس أحرار متساوين في القرار والمكانة، ومن رفض التمييز بينهم على درجة مواطنتيهم وأهليتهم وقدرتهم على استلهام المبادئ والتفسيرات الدينية، وكذلك ممارسة التفكير واتخاذ القرارات الفردية والجماعية، سوف تولّد السياسة بمفهومها الجديد. ويضيف بأنّ كل ارتكاز للسياسة إلى مستوى العقيدة، دينية كانت أم علمانية، هو حكم عليها بالفناء، ومن ثم فإنّ قوة الأمم التي تمتلك مصير العالم وتمسك بزمام الحضارة تعود لإبداع المواطنة،.(والمشاركة الواعية لكل شخص دون استثناء من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي.[2] من هنا فإن الواقع في العالم العربي يعج بالتناقضات المتمحورة حول الولاء للقبيلة والقطر، الأمر الذي أضعف حقوق المواطنة، كما أنّ ضعف حقوق المواطنة ينعكس بالضرورة على واقع المجتمع المدني الكسيح في العالم العربي، مما يعني ديمقراطية شكلية مشوّهة الأبعاد، لأن الشعوب بالدرجة الأولى ترضخ للفقر والاستبداد، وتفتقر إلى أبسط مقومات الحريّة، فالتقسيمات الطبقية والعلاقات الفئوية شوهت المجتمع والدولة العربية. مما يؤدي إلى تنامي مشاعر الانتماء الطائفي والقبلي دفعت باتجاه موجة عارمة من مشاعر التعصب، فمعظم مجتمعات الشرق الأوسط وخاصة العربية منها تعيش تحت تأثير موجات التمييز الطائفي والإقليمي والعشائري والعرقي، الأمر الذي يعني تعرّض الإنسان العربي لكل أشكال الاضطهاد والتسلّط، وهذا أدّى إلى تراجع قيم التسامح بصورة ملحوظة.[3]

---

[1] : ضرار غالب حميد العدوان ، "الحكومات البرلمانية وآفاق تطويرها قراءة في فلسفة النظام النيابي البرلماني وأهدافه "، مركز الرأي للدراسات، أوت 2016، مقال متحصل عليه من الموقع:
http://www.alraicenter.com/alraicenter.com/User_Site/Site/View_Articlear.aspx?type=2&name=الحكومات-البرلمانية-وآفاق-تطويرها-قراءة-في-فلسفة-النظام-النيابي-البرلماني-وأهدافه ، بتاريخ: 12-05-2017 13:31

[2] : برهان غليون، "بيان من اجل الديمقراطية، مقال متحصل عليه من الموقع:
http://www.aljazeera.net/programs/approaches/2006/1/4/برهان-غليون-بيان-من-أجل-الديمقراطية-ج2

[3] : رغيد كاظم الصلح، علي خليفة الكواري، "كيف تُعزز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية"، في اللقاء السنوي الأول، تحت عنوان: مشروع لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية، وقد انعقد اللقاء في كلية سانت كاثرينز، جامعة أكسفورد بتاريخ 24 أغسطس 1991. بحث تحصل عليه من الموقع:
http://arabsfordemocracy.org/component/k2/item/download/74_c2c8d65f703c098e5f3818cc57902b03
بتاريخ: 19-05-2017 12:03

القبلية عقلية وسلوك طبعت المجتمعات العربية منذ آلف السنين، ومازالت بالأساس مبدءا تنظيميا يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة، وهي مبنية على أسس القرابة والنسب. ومن هنا فإن الولاء للقبيلة أو العشيرة أو لطائفة في ظل المجتمع المدني يشكل حالة خالصة من التعصب الذي يفقد مبررات وجوده التاريخي، لأن هذا الشكل من الولاء يفقد مشروعيته في ظل التكوينات الاجتماعية والمدنية الحديثة، وهذا التقليد يتخلى عن وظائفه لصالح الدولة والمجتمع المدني[1].

ومن هنا فإنّ المجتمعات العربية بمثابة كتل من التجمعات العشائرية والقبلية والطبقية التي أضعفت أواصر المجتمع، هذا بالإضافة إلى تعدد الولاءات، وتداخل الهويات التي ساهمت بصورة مباشرة في تمزيق المجتمعات، وتسهيّل سيطرة الدولة والأنظمة المستبدة عليها. لذلك هي مجتمعات قبلية وأهلية أبعد ما تكون عن المجتمعات المدنية القائمة على أساس الولاء والانتماء المشترك والمواطنة الصالحة، والتي تتبلور في ظل الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية العامة التي تدفع باتجاه المواطنة. أي الولاء للمجتمع والدولة على أساس الحقوق المتساوية والمتبادلة، أمّا الدساتير الشكليّة والحقوق غير المتداولة فهي حتما دافع لتعدد الانتماءات، وسبب في تشّوه الهوية، الأمر الذي يعطي تصورا عن ديمقراطية شكليّة وحقوقا ناقصة، وأنظمة ظالمة. مما دفع باتجاه تشكيل جماعات دينية تنتهج العنف وتمارسه للتعبير عن رفضها للواقع الراهن من خلال ضرب رموز النظام، وبالتحديد أجهزته الأمنية، واستنزاف السلطة بمعارك غير نظامية، في سبيل إسقاط النظام وإقامة الدولة الإسلامية.[2] هناك من يهاجم مؤسسات الدولة وليس النظام السياسي فقط، من خلال ضرب الإقتصاد والمؤسسات السيادية والسفارات ، إذ لا يكفي استئصال السلطة الحاكمة بل لابد أيضا من تدمير الدولة، وهناك جماعات تنتهج العنف من خلال التكفير، وهي نوعان: الأول يكفّر السلطة والدولة، والثاني يكفّر السلطة والدولة والمجتمع، وبهذه الحالة تتعرض المجتمعات الشرق أوسطية إلى مجموعة من القواعد والمعايير الدينية التي تنهك المجتمع بالاقتتال والدماء. والمشكلة أن هذه القوى مسلحة، وكل قوة منها تنزع الشرعية عن الأخرى، وتتداخل في بوتقة الاقتتال، مما يعني الإنفلات الأمني. هذا العنف في غياب الشرعية الديمقراطية الدستورية، إلى جانب الإخفاق الذريع الذي مني به المشروع التنموي المعاصر، وحالة الاستدانة والاختلال المالي، والاقتصاد الريعي[3]. من ثم فإنّ التنوّع في مكونات الشرق الأوسط أدى لتنوّع في بنى الفعل الاجتماعي، حيث غابت وحدة المعايير الضابطة للسلوك، وظهر التنوع

---

[1] : المرجع نفسه.

[2] : أبو يعرب المرزوقي ،"نظريات السلطة السياسية في الفكر العربي الإسلامي (منطق ظهورها وأثرها في الوضع العربي الراهن) "، مقال متحصل عليه من الموقع: http://almultaka.org/site.php?id=253 بتاريخ:21-05-2017 12:22

[3] : أنظر، " المشروع النهضوي العربي –مركز دراسات الوحدة العربية" متحصل عليه من الموقع: http://alma3raka.net/spip.php?article135&lang=ar بتاريخ:12-05-2017 .14:37

بمحددات السلوك وقنواته. إلى جانب غياب المعايير المشتركة التي تحدد أشكال العلاقة بين الاتجاهات المتعددة والتيارات المتنوعة، وأصبح كل اتجاه يتيح لنفسه مالا يراه لغيره.

لذلك لا بد من تعميم الديمقراطية ، وتحكيم الدساتير والقوانين في العلاقات بين المجتمع والدولة، للقضاء على حالة القمع المكرّس من قبل السلطة، لانّ إهدار السلطة لحقوق المواطن الشرق أوسطي وحرياته باتت السبب المباشر في تعزيز حالة الفوضى والعنف في المنطقة. وأيضا للظروف الاقتصادية دورا مركزيا في تأجيج ظواهر العنف واللجوء إلى التطرف الديني. والديمقراطية باتت حاجة ملحّة كوسيلة تضمن النهوض بالمجتمعات العربية نسبيا لتحقيق الاستقرار السياسي.

لعل السبب المباشر عائد إلى تعدد التيارات والأحزاب السياسية المختلفة الإيديولوجيات، والمتنوعة الأهداف التي تتعامل مع الديمقراطية في معظم الأحيان كشعار شكلي. والملاحظ في الساحة السياسية أن الخطاب السياسي والثقافي العربي على اختلاف مناهله السياسية والفكرية يقع في فخ المطالبة بمشروع النهضة الكاملة بالسرعة الفائقة، في سبيل الحصول على المكانة والقيمة الدولية، وهذا الخطاب بالضرورة لا يعبّر عن طموح بقدر ما يعكس تجاهل حركة الواقع وسنن التاريخ، وجهل في قراءة الإمكانات الراهنة. فتكون النتيجة إمّا الإستسلام للبقاء في الوضع نفسه، واستمرار الضعف بعد تكرار الفشل في النجاح ، أو الميل للتفسير التآمري لكل شيء، فلابد من إدارة معارك صغيرة، مثل تغيير الصورة التي هي عليها المجتمعات الشرق أوسطية، وتقديم مساهمات حضارية في مجالات البحث العلمي في العالم وغيرها للنهوض بالأمة.[1]

إن ضرب السلطات الحاكمة أيدي النخب السياسية التي قاومت الاستعمار بقوة، لقد ساهم تدريجيا بالقضاء عليها، لرفضها نهج السلطة الحاكمة وأدائها عقب التحرر. ومع توالد العقود لم يبق سوى النخب السياسية الحاكمة، ومن حولها من ذيول، وفرّغ حقل السياسة من عناصره الحيوية، ليتراوح العالم العربي عقب ذلك بين مسميات الأمة العربية، والوطن العربي، والعالم العربي، والعروبة، والشرق أوسطية، والشرق الأوسط الكبير. متناسين في ذلك الأمة الإسلامية والحضارة الإسلامية التي كانت الحضارة العالمية حتى القرن السابع عشر ميلادي والتي أظن أن قادة الفكر الغربي لم ينسوا ذلك.

من اللافت للنظر أن المشاريع الشرق أوسطية باتت تكتسي طابعا دوليا، لاسيما مع توصل قادة الدول الثمانية الصناعية في اجتماعهم في جورجيا في يونيو 2004، إلى نوع من التفاهم الدولي القاضي بإعادة هيكلة

[1] : أبو يعرب المرزوقي، مرجع سبق ذكره.

الشرق الأوسط بدعوى إصلاح أوضاعه السياسية والاقتصادية والتعليمية، بما يتلاءم مع المصالح والأوليات والمعايير الغربية، ولاسيما الأمريكية. وكما بينا في الفصل الأول أهمية المنطقة، فهي تختزل ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط والغاز، وهي ثروة إستراتيجية، هذا إلى جانب الموقع الحساس والاستراتيجي من الناحية الجغرافية. ومن منطلق جيوبولوتيكي فإنّ من يسيطر على المنطقة يمكن أن يسيطر على مسار العلاقات الدولية، ومعنى ذلك أنّ تكريس هيمنة الولايات المتحدة على هذه المنطقة يضمن لها سيطرتها كقطب أوحد. وتستمد هذه الدعاوى شرعيتها من أوضاع المنطقة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتردّية، لذلك فإن العالم العربي يواجه تحديات على صعيد الدول والقادة والشعوب والفكر والاقتصاد. وهو ما يلخص العوامل الدافعة للإدارة الأمريكية لطرح المشاريع الشرق أوسطية بنمو النزعة الإمبراطورية والعسكرية في الأوليات المتحدة، واعتقاد المخططين الأمريكيين بأنّ المنطقة باتت مواتية جدا لفرض مخططاتها وإملاءتها. إلى جانب أحداث 11 /سبتمبر/ 2001 التي سهلّت سياسات الولايات المتحدّة للعمل من خلال مسميات الحرب على الإرهاب، والحرب الوقائية، في سبيل فرض الوصاية والشروط على الدول العربية[1].

إنّ أحداث 11سبتمبر أدت إلى ميلاد حقبة سياسية دولية جديدة تميل نحو الاستخدام اللامحدود للوسائل العسكرية، والضغوط السياسية، في مواجهة القوى المعارضة لسياسات الدول العظمى وخاصة الأمريكية، ومهما كانت هذه القوى، دولا أم جماعات سياسية. وأهداف هذه السياسة الحرب ضد الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل، وإحداث تغييرات سياسية في مناطق مختلفة من العالم كما يوروج لها . وأنّ الإرهاب نما في رحم بيئة ثقافية ودينية لابد من جثِها. وأيضا لأسباب انعدام الحياة الديمقراطية، والانغلاق الديني، والمنهاج التعليمي المعادي للولايات المتحدة، (الوهابية، الثورة الإسلامية الإيرانية، المؤسسات الدينية، المؤسسات الخيرية الداعمة،) لذلك فلبد من تجفيف ينابيع الإرهاب، وتراهن الادارة الأمريكية على قوة الدفع السياسية التي أطلقها احتلالها للعراق وحالة الهلع التي دبت في أوساط النخب العربية الحاكمة. ويتفق المحليلون أن الصلح السياسي الأمريكية المزعوم ليس إلا ذريعة أخرى للتدخل في المنطقة وهندسة مصيره السياسي. وهي تعيد للأذهان تجربة الدول الأوروبية الكبرى مع الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الماضي حين كانت الدعوة إلى إصلاح أوضاع الدولة بدأت بالتدخل ثم إنتهت بقلبها.

[1] : محمود حسين علي العفيفي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012، ص:54-65، نسخة إلكترونية متحصل عليها من الموقع:
http://www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0045806

مما سبق يمكن القول أن الأنظمة السياسية القائمة في منطقة الشرق الأوسط ساهمت بقدر كبير في تردي الأوضاع وعدم الإستقرار في جميع المجالات، مما أدى إلى غضب جماهيري وشعبي وعدم رضاء نتج عنه نشوء جمعات وتكتلات مناهضة ورافضة للوضع، فيقول برهان غليون أن مجتمع الشرق الأوسط الراهن هو النموذج المثالي للمجتمع الفاقد لصعيد موحد وممركز، وهذا التكوين يعكس بشكل عام تدهور العلاقات الاجتماعية المدنية الذي يمكن أن يكون إلى إنحطاط الإنتاج الاجتماعي لسبب ما، وإلى تدهور السلطة المركزية أو تحلل الإيديولوجيا الموحدة للمجتمع.[1]

ويضيف ويقول: " نحن نعتقد أن هذا الميل إلى التفكك والتجزؤ، مرشح لأن يستمر في المجتمع العربي بفعل ظروف التعبئة الموضوعية التي تعمل على الأصعدة التي تعمل على الأصعدة الثلاثة، الثقافية والسياسية والإقتصادية...وستتطور روح العصبية الضيقة، ليس فقط بين الأقليات الدينية أو القومية، ولكن أيضا بين المناطق والمجالات والجماعات المختلفة المنتمية إلى دين واحد وإلى جنس واحد" [2]، وفي هذا يطرح مشكلة الطائفية والأقليات الدينية في المجتمع الشرق أوسطي التي لعبت دورا في في الصراعات القائمة، وقد أعطى مثالا قوي الدلالة على ذلك وهي الحالة اللبنانية.

- إنقسام ديني فعلي داخل الأديان ذاتها
- فقدان الإجماع الإيديولوجي على حساب الإجماع السياسي وحال دون قيام أغلبية سياسية ثابتة.

مضيفا أن إخفاق المشروع الوطني الإستقلالي، والشعور والإيمان بالمستقبل المشترك، جعل الجماعة تفقد أي مثال أعلى واضطرت للعودة إلى التشبث بالمثل الجزئية الماضية التي تضمن لها شيئا من المناعة ضد الإنحلال والضياع وشيئا من القوة والسلطة ضد الدولة التي لم تعد تعبر عنها. أو التي أدركت أنها لا تعبر عنها.

ويعتبر التمسك بالدين الوسيلة الوحيدة النسبية التي تضمن وحدة الجماعة في ظروف التفسخ الروحي والفكري داخل المجتمعات العربية مما أدى إلى ظهور تيارات معارضة وخاصة منها الإسلامية التي أصبحت الأساسية في الصراعات القائمة في المنطقة وهو ما سا نشير له في ما يلي موضحين الدور الذي لعبته هذه الأخيرة في الأوضاع داخل منطقة الشرق الأوسط.

[1] : برهان غليون، "المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات"، المركز العربي ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الثالثة: 2012، ص:85

[2] : المرجع نفسه، ص:105

المطلب الثاني: التيارات السياسية في المنطقة

مع بداية ضعف الدولة العثمانية بدأت التيارات السياسية والاجتماعية في العالم العربي بالنشأة والانتشار، هذا لا يعني أنّ التيارات التي سبقت وجود الخلافة العثمانية لم تكن ذات تأثير أو لم يكن لها وجود، لكن الدراسة تحتاج للحديث من حيث بدأت الدولة العثمانية بالضعف، وبدأت الاتجاهات المختلفة تحاول استنهاض المجتمع والدولة. وبصورة عامة اقتصرت العلوم عند العرب على أصول الدين والنحو والصرف، واكتفى العلماء العرب باجترار المعلومات القديمة دون الإقدام على أي تجديد، ورافق ذلك تفكك الدولة العثمانية وانحلال الولايات العربية عنها، وتمرد على السلطة المركزية، وانتشار الظلم والاستبداد، واستشرى نظام الامتيازات حتى غدا تدخلًا سافرا في شؤون الدولة الداخلية، وتنافسا دوليا على مناطق النفوذ فيها[1].

بداية محاولت التغيير منذ 1703 م كانت من خلال الحركات الإصلاحية السلفية، مثل الدعوة الوهابية في السعودية، واتجاه اللوسيان في العراق، إلى جانب الحركة السنوسية في الجزائر، وقد اجتمعت هذه المذاهب على قاعدة العودة بالإسلام كما كان في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، وإجبار المسلمين على الصلاة والزكاة وأركان الإسلام، كما رفضت تأويل القرآن وكفرّت كل من يقوم بذلك، لكنهّا بالمقابل دعت إلى فتح باب الاجتهاد، وتنقية الدين مما لحق به من بدع وخرافات[2].

أمّا الاتجاهات الحديثة في التجديد الإسلامي فقد بدأت منذ العام 1839 م على يد مفكرين مسلمين أمثال جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، ورفاعة الطهطاوي، وعبد الرحمن الكواكبي. وقد ارتكزت دعواتهم على وحدة الشعوب الإسلامية وإزالة الفوارق مابين الفرق الإسلامية، وتحرير العقل من الخرافات، وتحرير الفكر الديني من القيود والتقليد وفتح باب الاجتهاد، إلى جانب التوفيق بين العقل والعلم والإيمان، وإصلاح التعليم العالي، وضرورة تلقي العلوم الحديثة[3].

من ناحية سياسية صب هؤلاء الأدباء غضبهم على الظلم والاستبداد والحكم المطلق، ورفض الديكتاتورية، كما قارنوا بين النظم الأوروبية الحديثة والنظم الإسلامية، فكان على جمال الدين الأفغاني أن يوفق

[1] : المرجع نفسه، ص:71

[2] : عباس أرحيلة، "حركات الإصلاح في العالم الإسلامي"، مقال متحصل عليه من الموقع: https://eddirasa.com/forum/t5450/ بتاريخ:27-05-2017 12:58

[3] : عباس أرحيلة ، المرجع نفسه.

بين دعوته إلى الحرية والحياة الديمقراطية المستمدة من مبادئ الثورة الفرنسية، ونظام الشورى في الإسلام، لكن أصحاب هذا التوجّه انقسموا بين مهادن لسلطة الدولة العثمانية ومعارض لها.[1]

المؤسف أن كافة هذه التيارات قد فشلت في تحقيق ذلك التغيير أو النهضة المنشودة، ولم تس اهم بذلك التحوّل الجذري والمحوري على صعيد العالم العربي، وعلى الرغم من تلك النقاط المتعددة التي اجتمعت عليها إلا أنّ هذه التيارات شهدت تشتت الجهود وضبابية الرؤية، ولم تغيّر من الواقع شيئا، بل ساهمت في تمزيق الفكر، ليس من منطلق إقصاء التعددية، بل من منطلق تبعثر الأهداف. وهذا يعني أنّ الايدولوجيا العربية ليست واحدة، في تشكلّها منذ بداية الوعي العربي وإلى يومنا هذا، وهي لاتزال ساحة صراع بين ثلاث قوى: الأولى هي القوى القانطة من التغيير، والتي تتسلح بالأصالة لتنفي الحداثة والمعاصرة، أمّا الثانية فهي قوى قانعة بالإيقاع الراهن للتغيير وتتسلح بالواقعية والعقلانية لتنفي ضرورة الخروج على شرعيات الأمر الواقع، والثالثة هي القوى الطالبة للتغيير والتي تبدأ من منطلقات نقدية مبنية على مرارة التجارب والخيبات الماضية، وضمن هذه الثلاثية بدأت أرضية الفكر العربي تأخذ بالتفاعل الذي أنتج جملة من التيارات الفكرية المتصارعة على الساحة العربية.[2]

من هنا نجد أنّ التيارات السياسية العربية تدور في دائرة واحدة، إمّا أن تكون سلفية دينية متشدّدة ترجع إلى السلف الصالح، وإمّا أن تكون توفيقية تأخذ من الفكر الإسلامي بعض القضايا وتضيف من الفكر الغربي قضايا أخرى، والجهة الثالثة هي التيارات القومية، إلّا أن المعضلة تكمن في تأرجحها بين الدينية والعلمانية، سواء كانت رأسمالية ليبرالية أو اشتراكية شيوعية، وهذا رد فعل طبيعي على تفاعلت المجتمع المختلطة والمشتتّة. أمّا حديثا فيمكن تصنيف الواقع الحزبي في العالم العربي إلى ثلاثة أجزاء [3]: الأول يتمثّل في دول تسمح بالعمل الحزبي مثل الأردن، والسودان، واليمن، ولبنان، ومصر، والثاني دول تسمح لبعض الأحزاب بالعمل وتمنع الأخرى مثل سوريا، وتونس، ودول تمنع الأحزاب بصورة كليّة مثل السعودية، والكويت،والبحرين، وليبيا، وعُمان، وبالرغم من الحريّة المتاحة للعمل الحزبي في عدّة دول عربية، مثل الأردن، واليمن، والجزائر، إلاّ أنها لا تملك فرصة حقيقية في المشاركة بالسلطة على أساس التنافس الانتخابي، ولكنّها قائمة على حكم الفرد والجيش وأجهزة الأمن، والسيطرة على الموارد والإعلام، وتواجه الأحزاب السياسية حالة تشريعية رسمية، (قوانين الانتخابات البرلمانية)، تبدو وكأنّها

---

[1] : المرجع نفسه

[2] : علي العميم، "العلمانية والممانعة الإسلامية- محاورات في النهضة والحداثة"، دار الساقي،بيروت، الطبعة الإلكترونية 2011.

[3] : منير الحمش، رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . نائب رئيس مجموعة الأبحاث السياسية في هيئة الأبحاث القومية. ورقة مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان: "العرب في مواجهة مخاطر التقسيم"، هيئة الأبحاث القومية، 2011/9/27. تحصل عليه من الموقع: http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5705:2012-03-01-09-24-54&catid=67&Itemid=273&lang=ar#_ftnref1 بتاريخ: 20-05-2017 14:46

مصممة لمنع وصول الأحزاب السياسية للغالبية البرلمانية، أو إمكانية التحالف فيما بينها للتنسيق خلال الانتخابات.

الأحزاب بالأردن توزّع على أربع فئات: الأولى هي الحركة الوطنية الأردنية، وتشتمل على حزب الوسط الإسلامي، وحزب العمل الأردني، وحزب الأنصار العربي الأردني، وحزب النهضة الأردني وغيرها. أمّا الفئة الثانية المتمثلّة بلجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية، فتشتمل على حزب البعث العرب الاشتراكي، والجبهة الأردنية الدستورية، وحزب جبهة العمل الإسلامي وغيرها. الفئة الثالثة وهي تجمّع الصلح الديمقراطي ويشتمل على حزب اليسار الديمقراطي، حزب الوسط الإسلامي، وحركة لجان الشعب وغيرها. بحين تضمنت الفئة الرابعة التي يطلق عليها المجلس الوطني للتنسيق الحزبي الحزب الوطني الديمقراطي، الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية "دعاء"، حزب الأمة وغيرها.[1] أمّا في البحرين فالجدير بالذكر أنّ غالبية سكانها من المسلمين الشيعة، إلى أنّ الحكم بيد المسلمين السنّة، الأمر الذي يتسبب في بعض الاضطرابات والقلاقل. ففي العام 1994 ظهر ما يعرف بالانتفاضة الدستورية التي طالبت بها المعارضة الشيعية بإصلاحات سياسية دستورية تعيد التوازن السياسي بما يتماشى مع الوضع الديمغرافي الراهن، ولكن بعد التعديلات الدستورية الأخيرة وبعد إلغاء محاكم أمن الدولة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، بدأ المشهد السياسي والاجتماعي يتشكّل تدريجيا، وأصبحت المعارضة تعمل بصورة سلمية. ومن أهم الأحزاب السياسية في البحرين، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (شيعية)، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (يسار ومستقلين)[2]

أمّا في تونس فقد شهدت الحركة الحزبية مدا وجزرا، ففي فترة الثمانينات اشتدت حالة الاستقطاب بين حركة الاتجاه الإسلامي بزعامة راشد الغنوشي، واليساريين وبالخص حزب العمال الشيوعي التونسي بقيادة حمة الهمامي، ومع تعاظم الأزمة صعد زين العابدين بن علي إلى السلطة الأمر الذي دفع باتجاه هدنة سياسية توجّت بتوقيع كل المنظمات والهياكل والأحزاب ما يعرف ب"الميثاق الوطني"، وهي وثيقة تنظم الحياة السياسية بالبلد، وترفض إنشاء الأحزاب على أسس دينية وعرقية، الأمر الذي دفع حركة الاتجاه الإسلامي إلى تغيير أسمها لتعرف "بحركة النهضة". لكن سرعان ما بادرت الدولة إلى إلغاء التراخيص التي منحتها لمختلف الأحزاب، وقامت بحملة اعتقالات واسعة، فر على إثرها رئيس حركة الاتجاه الإسلامي من تونس إلى السودان ومنها إلى لندن، ومن أبرز الأحزاب التونسية حزب التجمع الدستوري الديمقراطي"الحزب الحاكم، حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، وحزب

[1] : المرجع نفسه،

[2] : مرجع سابق، أندريه زكي. ص:78

الوحدة الشعبية، وحركة التجديد "الحزب الشيوعي التونسي سابقا"، وحركة النهضة ،أمّا سوريا وفي الفترة الواقعة بين الأربعينات إلى بداية الستينات، كان هناك خمسة وعشرون حزبا تعمل ضد الانتداب الفرنسي في النصف الأول من الأربعينات بعد الاستقلال، وفي ظل نظام جمهوري برلماني بقي حزب الشعب والحزب الوطني، وبرز الحزب الشيوعي وجماعة الاخوان المسلمين، وحزب البعث، والحزب القومي السوري الاجتماعي، والحزب التعاوني الاشتراكي، وشاركت جميعها في انتخابات عام 1947 وكانت النتائج لمصلحة أحزاب اليمين البرجوازية الاقطاعية مثل الحزب الوطني وحزب الشعب. كان أول انقلاب سياسي عرفته سوريا حيث تم القضاء على المناخ الديمقراطي وعلى التعددية السياسية، لتعود مجددا مع انقلاب **سامي الحناوي** عام 1949. من ثم تمت الوحدة المصرية السورية في العام 1958 والتي انتهت مع العام 1961، وبعد الانفصال تعاقبت ست حكومات على الحكم في سوريا وكانت الاضطراب والانقلابات سيدة الموقف، إلى أن وصل حزب البعث إلى الحكم في العام 1963، ضمن جو دولي شهد تصاعد قوى اليسار، وإلى اليوم وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الأحزاب في سوريا مثل الحزب الشيوعي السوري، والاخوان المسلمين، وحزب الاتحاد العربي الديمقراطي، مازال حزب البعث يستأثر بالحكم.[1]

بناءً على ذلك فالملاحظ أنّ تشكيل الأحزاب في معظم الدول العربية جرى ضمن ثلاثة توجهات، إما وطنية وقومية، أو دينية، أو علمانية ليبرالية أو يسارية، وقد كانت مسألة التعددية السياسية مسألة مد وجزر، لكنّها في معظم الأحوال شهدت تدخلًا مباشرا من قبل الدولة. إن خصوصية الأقطار العربية الناجمة عن الاستعمار ودوره في تكوّن الدولة القومية العربية، ساهمت بشكل أو بآخر بواقع التفاعل الشعبي والحزبي داخل أروقة الدولة والمجتمع، وقد نجد أحزابا قومية تسعى للتكامل والوحدة العربية بنفس اللحظة التي نجد بها أحزابا وطنية ليبرالية تركّز على المصلحة الوطنية للدولة. و إن ظهور التيار اليبرالي مثلًا تزامن مع تدهور أحوال الدولة العثمانية، والغزو الاستعماري للعالم العربي، ونمو حركة التحديث في مصر وبلاد الشام والعراق[2]. وقد تضمنّ نسيج هذا التيار اتجاهات تدعوا إلى إصلاح الفكر الإسلامي والثقافة العربية، وإحلال قيم جديدة مكان القديمة، واتجاهات دعت إلى الديمقراطية البرلمانية الدستورية، ومشاركة المثقفين وذوي الخبرة في صنع القرار. وقد كانت بداية التفاعل مع الثورة الفرنسية ومبادئ الحرية والإخاء والمساواة، والتهديد الاستعماري للوطن العربي بعد الحملة الفرنسية على مصر، وكسر حالة العزلة بين العرب والغرب، والتحوّل إلى الاقتباس من الغرب في النظم والفكر

[1] :قسم الدراسات والبحوث لقناة الجزيرة،" الأحزاب السياسية في الوطن العربي". تحصل عليه من الموقع:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c98311f0-d028-4063-8efb-f1d4a119e65f بتاريخ: 01-05-2017 15:11

[2] : أبو يعرب المرزوقي، مرجع سابق ذكره.

والسياسة والثقافة. وانتشرت الأفكار الليبرالية الداعية إلى الحكم العصري، وذلك وسط الفئات الاجتماعية التي خاضت تحولات اقتصادية مثل الطبقة البرجوازية الوطنية، والتجار وأصحب المهن. وممن آمنوا بهذه الأفكار الإصلاحية خير الدين التونسي، وجمال الدين الأفغاني، وعبد الله النديم، وعبد الرحمن الكواكبي، وقد ركّزوا على تجديد الفكر والحكم الإسلامي، وتحرير العقل من القيود التقليدية، ومواجهة الحكم المطلق والاستبداد. لكنّ الاتجاه الأخر فهو ليبرالي علماني، طرح العلمانية كبديل للخلافة، والعقلانية بديل عن الإيمان المطلق، والتحرر الاجتماعي بديلًا عن النزعة التقليدية، ومن ثم جرى الحديث عن القومية على أسس الإقليم واللغة، والسعي للتحديث والبناء على خطى التقاليد الليبرالية التقليدية[1].

أمّا عن الفكر القومي فالرابطة القومية العربية موجودة على أس اس اللغة، والتاريخ والمصير المشترك، وأنّ الحركة القومية العربية تسعى لبناء مجتمع ينبذ العصبية القبلية والتمييز بين الأفراد على أس اس الديانة، كما تسعى إلى الاستفادة من التراث العربي الإسلامي في توافق مع متطلبات العصر وروح التطوّر. وتعود بدايات الفكر القومي إلى القرن التاسع عشر، حيث ساد الشرق العربي تيار مناهض للدولة العثمانية، وبرزت دعوات امتلاك العرب لسلطة مستقلة عن السلطة العثمانية وترافق ذلك مع الغزو الغربي الذي شجع الحركة القومية على طرح القومية كفكرة مضادّة للغزو الغربي. وعقب تحرر الدول العربية من الاستعمار حاول التيار القومي المزاوجة بين القومية والإسلام، ونقد حكم العائلات التقليدية، والسيطرة الاقطاعية، ونشأت تنظيمات قومية ذات صفة شاملة هي حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي[2].

وبخصوص التيار الإسلامي فهو فكر إنساني قائم على أساس العقيدة الإسلامية، كما ويستند الفكر الإسلامي إلى مجموعة من التصورات المشتركة في ضرورة وضع برنامج يصور المرجعية النظرية للإسلام بوصفه دينا وتنظيما للحياة الاجتماعية للمسلمين. ينطلق هذا التيار من أفكار حول تخلي الأمة عن الدين وقواعده، وإتباعها للفكر الغربي المستورد، ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأنّ الحل يكمن في حماية وصون الإسلام، والالتزام بالدولة الإسلامية ودستورية القرآن. ويضم هذا التيار الحركات والأحزاب ذات الصبغة الإسلامية، وهذه الحركات الإسلامية الأصولية تسعى لتنظيم المجتمع والدولة تبعا لرؤية سلفية تسعى لاستعادة أمجاد وماضي الحضارة الإسلامية، وتطهير المجتمع من الفساد والتحلل، ومنها التيارات السلفية التي ترفض الحضارة الغربية بالمجمل، وتدعوا للعودة للماضي للتخلص من التبعية والتخلف [3]. أمّا حركات الإسلام السياسي فترفض الواقع المنفصم والعلماني

[1] : عباس أرحيلة، مرج سابق ذكره.

[2] : أندريه زكي، مرجع سابق، ص:56

[3] : شلتاغ عبود، مرجع سابق. ص:

الذي جاءت به الحداثة، حيث لبد من الدمج بين الدين والدولة، إلّا أن هذا التيار ظل يعاني من عناصر النقص نتيجة ضعف موقفه كمعارضة سياسية تقف أمام السلطان الجائر. وقد ظهرت الحركات الدينية كرد فعل على التحدي الذي واجهه المسلمون من جراء الغزو الأجنبي، وسعيهم لإصلاح المجتمعات الإسلامية إصلاحا شاملًا. وعند الحديث عن التيارات الإسلامية يمكن الحديث عن توجهين رئيسيين: الأول رسمي يستخدم مقولات دينية لتسوّغ الحكم والنظام القائم، والأخر احتجاجي ممثل بالحركات الإسلامية التي تصادمت مع النظام السياسي، وسعت لتطبيق الشريعة ، وإقامة الدولة الإسلامية بالقوة.

وإن أفكار العدالة والمساواة التي كانت سائدة بالعهد الإسلامي استعيدت مع وصول الفكر الاشتراكي للعالم العربي، وكان من أبرز رواده رفاعة الطهطاوي، وشبلي شميل. من ثم انتشرت الماركسية على يد الأحزاب الشيوعية العربية التي باتت تنادي بإصدار تشريعات عمالية، وتحسين أوضاع العمل، وتشكيل التنظيمات العمالية، والنضال ضد الاستعمار. واشتدت قوة الماركسيين العرب في الأربعينات بعد أن عرضت الأحزاب الشيوعية قضايا الصراع من أجل الاستقلال والتغيير الاجتماعي، والصلح الزراعي. ومع ذلك عجز الماركسيون العرب عن تقريب المفاهيم الماركسية للشعوب العربية، وسرعان ما تراجع هذا الفكر لصالح حركات الإسلام السياسي كملجأ نهائي عقب إخفاق التيار الماركسي والقومي في علاج مشاكل الدولة والمجتمع العربي عموما، والهزائم المتلاحقة بالصراع العربي الإسرائيلي خصوصا.[1]

ومما سبق أردن أن نعطي صورة شاملة لطبيعة الحركات والتيارات السياسية في الشرق الأوسط بصفة عامة، من أجل المحاولة لتحليل واقع التعددية السياسية وذلك الدوّر المحوري والحساس الذي تلعبه الاتجاهات السياسية في تغيير المجتمعات وتنميتها. ومن الواضح أنّ كافة هذه التوجهات عجزت إلى يومنا هذا عن طرح رؤية متكاملة للنهوض بالعالم العربي على صعيد المجتمع والدولة، ولم تصل لحد الآن للقاعدة التي تجمعها للانطلاق نحو النهضة الشاملة.

لقد ساد خطاب الوحدة تحت شعار القومية العربية مع بداية الخمسينات ومع تخلّص معظم الأقطار العربية من الانتداب ، لكنّ هذا الخطاب لم يتقدم بإستراتيجية قائمة على أساس التعاون، وليس على أساس الصراع. ومن ثم فإنّ مناقشة التعددية في العالم العربي تأتي في إطار المسألة السياسية المتعلقة بمفهوم الأمة والدولة،

[1] : برهان غليون، " مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية :منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية "، مجلة المستقبل العربي، العدد 213 , نوفمبر 1996. نسخة إلكترونية تم الحصول عليها من الموقع: http://www.arabsfordemocracy.org/studies-project/2014-06-05-13-50-19/item/download/45_d7a68d5f6885a5b0fcbe511846d342cd بتاريخ:27-04-2017 16:10

إذ ليست القضية في الاعتراف بوجود التعددية ثقافية أو دينية بالمجتمع العربي، لكنّ السؤال الجوهري، لماذا في هذه اللحّظة التاريخية بالذات تتحوّل التعددية إلى مشكلة سياسية؟.فالخطاب الوحدوي حرص على إبراز جوانب الاتفاق بين الأقطار العربية، حيث لم تكن الحدود إلّا بأقلام الاستعمار، لكنّه بالضرورة أغفل جوانب الاختلاف الثقافي والاقتصادي والسياسي بين بلد الوطن الواحد[1].

المطلب الثالث: الإسلام السياسي وعلاقته بالصراع

لقد وضع الأصوليون شروطا ومعايير محددة. ويؤثّر الأصوليون بصورة مباشرة وغير مباشرة في الضغط على الدول التي يتعايشون فيها من أجل تغيير أو تحويل سياساتها الخارجية، ومن أجل تسييرها بالمسار الإسلامي، لذلك يمكن لمتتبع الفكر الإسلامي الأصولي ملاحظة تعابير مثل الشيطان والطاغوت في وصفه لممارسات ومرتكزات السياسة الخارجية للعديد من الدول.[2]

مفهوم العلاقات الدولية عند الأصوليين المسلمين لا ينطلق من التطورات التاريخية أو المصالح القومية، كما أنّهم لا يبنون افتراضاتهم تبعا لنظرية العلاقات الدولية، بل يطرحون بديلًا في رؤية الإسلام كإطار وحيد لتحديد السلوك السياسي الداخلي والدولي، وكايدولوجيا دولية غير مؤسسة على مفاهيم جغرافية أو قومية، بل مرتكزة على ألوهية الله للجميع. وأيضا الحركات الإسلامية التي ينظر إليها على أنّها حركة واحدة هي بحقيقة الأمر عدة حركات تتنوع وتختلف نظريا، ولابد من التمييز بين الرؤى المعتدلة والمتشددة من خلال المنهج الذي يوظّف لتنفيذ برنامج سياسي ما في الحياة العامة. فهناك توجّه استبعادي يسمح بتوظيف وسائل عنيفة مع الأخر الذي يختلف معه بالرأي والمنهج، ويعيش هذا الاتجاه بعزلة اجتماعية وتحت ظروف الانقسام والعنف والاستبداد السياسي والمجتمعي. لذلك حولّت هذه الإسلامية الاستبعادية خطابها السياسي إلى كلام ولهوت سياسي، ومن ثم يرفضون التعددية والخلافات المفضية إلى التجزئة وتهديد وحدة المجتمع.[3]

لكن بالمقابل نجد التيار الإسلامي المعتدل يحدد أصل العنف في غياب المؤسسات الديمقراطية والمجتمع التعددي، لكنّ الدولة القطرية تحاول تهميش هذا التيار وإدخاله عنوة في دائرة العنف، فالدولة لا تريد التمييز بين

---

[1] : أنظر . "قائمة بتواريخ الفشل العربي في الوحدة". على الموقع: http://raseef22.com/politics/2017/03/08/ قائمة-بتواريخ-الفشل-العربي-في-الوحدة / بتاريخ: 27-05-2017 16:37

[2] : اندريه زكي، الإسلام السياسي والمواطنةوالأقبيات، مرجع سابق، ص: 29

[3] : الدولة والمجتمع في التصور الاسلامي صراع الوظائف أم تكامل الأدوار؟ ، http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_18.html بتاريخ: 01-05-2017 16:49

معتدل ومتشدد، لأنها ترفض أية مشاركة شعبية، سواء أكانت إسلامية أم علمانية في السلطة. ومن ثم فإنّ تطوير الإسلاميين المعتدلين، لنظام إسلامي ديمقراطي استيعابي يجب أن يتحوّل لعامل استقرار داخل الأنظمة السياسية.

الحركات السياسية الإسلامية باتجاهين: الأول هو الاتجاه الذي أرتكز إلى الإسلام عقيدة ومنهجا وشريعة، ويعتمد الأصول الإسلامية أساسا ومعايير في معالجة مختلف جوانب الحياة، واتخذ موقفا حازما في مواجهة حضارة الغرب، ورفض محاولات التوفيق والخلط بينها وبين الإسلام ساعيا إلى اعتماد الأصالة الإسلامية في الاجتهاد والتجديد، في مواجهة قضايا العصر وتحدياته. ومن أبرز رواده محمد بن عبد الوهاب، ومحمد المهدي. أمّا الثاني فهو اتجاه الفكر الإسلامي الذي حاول التوفيق بين الحضارة العربية الإسلامية والغربية، وحاول الانفتاح عليها. ومن أبرز رواد هذا الاتجاه جمال الدين الأفغاني، وعبد الرحمن الكواكبي[1]

ومما طرح سابقا يمكن القول أنّ الحركات الإسلامية السياسية ليست واحدة في علاجها للقضايا الاجتماعية وتداولها للعمل السياسي، فهناك الأصولية العنيفة مثل تنظيم القاعدة وحركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية، وهناك المعتدلة الإسلامية مثل حركة الإخوان المسلمين. مما يجعل اتهام الإسلام السياسي بالعنف بصورة إجمالية اتهاما ظالما، من ثم لابد من إدراك الدور الذي تلعبه الدولة الشمولية في سبيل إقصاء هذه الحركات، إلى جانب الضغط الخارجي الذي يدفع باتجاه استثناء هذه الحركات وإبعادها عن أنظمة الحكم. ومن ثم فإن مسألة الإسلام والحرب وتكفير الأخر أو التعايش معه ليست واحدة، بل أن ذلك يتبع لتصنيف هذه الحركات باتجاه الأصولية أو الاعتدال، أمّا الاستنتاج الأخر فيدور حول إمكانية حركات الإسلام السياسي المعتدلة من تطوير منظومة فكرية وسياسية تؤثر بأنظمة الحكم داخليا، وفي شكل العلاقات الدولية خارجيا. لكن هذا الافتراض يحتاج إلى مزيد من الوقت لاختباره، واختبار إمكانات نجاحه،وحتى الحالة التركية مزال فيها كلام.[2]

وفي سياق الحديث عن حركات الإسلام السياسي يطرح بعض المفكرين بأنّ هذه الجماعات تشكّل بالأساس حركة احتجاج اجتماعية وسياسية واقتصادية، لكنّها وسمت نفسها بمسمى ديني إسلامي، لأسباب عديدة منها أنّ الثقافة الدينية هي الأقرب منالاً من أيديهم، والأكثر توافقا مع تربيتهم وتنشئتهم. وتقع هذه الجماعات خارج السلطة بالمجتمع، ولا تحظى بشرعية الوجود الرسمي، وتقوم بأدوار تهدف للوصول للسلطة من أجل إحداث التغيير المطلوب. وهناك تحليلات حول عوامل انتشار هذه التيارات واستمراريتها، والتعاطف المحيط

[1] : عبد الوهاب الأفندي ، وآخرون،"الحركات الإسلامية . .وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2002 ص: 60-59

[2] : المرجع نفسه، عبد الوهاب أفندي وأخرون.

بها، حيث يلعب الفقر الاقتصادي الذي تعاني منه مجموعات كبيرة من أفراد المجتمع دورا مهما بالالتفاف حول تيارات دينية ترفع شعارات العدل الاجتماعي، هذا إلى جانب تزايد الفجوة بين آمال الفرد وتطلعاته، والواقع الاجتماعي المعاش، وتتزايد حالت الإحباط والرفض لدى الجماهير، وتبرز الحاجة للتغيير السياسي والاجتماعي. وهنا يأتي أصحاب المشروع الإسلامي البديل طارحين برامجهم الاجتماعية الخدميّ، هذا دون إغفال نقص الشرعية التي يواجهها النظام، وتجمد النخبة السياسية الحاكمة.[1]

و التجارب الانتخابات في الجزائر وباكستان والأردن وتركيا وفلسطين تشير إلى تزايد شعبية الحركات السياسية الإسلامية، هذا إلى جانب زيادة مبيعات الكتب الدينية، والإقبال على المساجد وانتشار البرامج الدينية بالإذاعات، وتفشي ظاهرة الحجاب، ولعل استمرار قوى الهيمنة الغربية في عرقلة محاولات النهوض، ودعمها المطلف للكيان الصهيوني وا لأنظمة القمعية وإطلاقها الحرب على الإرهاب، بحيث بات المواطن يشعر بالظلم ويندفع إلى الحركات الاسلامية. هذا إلى جانب الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان العربي والمسلم، الامر الذي ولّد غضبا شعبيا دفع باتجاه هذه الحركات التي استفادت في الغالب من المشاكل التي تعيشها النخب السياسية والاجتماعية، والتي تعتبر المسئول المباشر عن واقع المجتمع، هذا إلى جانب اعتبارات الشعوب القاضية بأنّ الحركات الإسلامية تقوم بمهام معارضة الفساد[2]

وتحت ضغوط مختلفة داخلية وخارجية ولأهداف غالبا ما تتعلق بمعادلات الحكم بدأت بعض الأنظمة بإجراء أنواع من الإصلاحات السياسية والتعددية، وبالتالي التخفيف من سمات النظام التسلطي وخصائصه. وبهذا الإطار شاركت تنظيمات الإخوان المسلمين في المغرب والأردن ولبنان وغيرها بالانتخابات على المستوى المحلي والقومي. لذلك نجدها خطت خطوات جيدّة باتجاه الإصلاحات السياسية والتعددية، وخففت من سمات النظام التسلطي وخصائصه، لكن في ظل درجات قبول الأنظمة العربية الحاكمة. والواضح إنّ النمط الذي يتضمن مشاركة الإخوان في العملية الانتخابية وتوسيع تواجدهم في مؤسسات الأنظمة وصولً إلى السلطة يمكن أن يكون السيناريو المتوقع خلال عشر السنوات القادمة، لكن هذا لا ينفي وجود تيارات إسلامية سلفية قوية تثير قضايا تتقاطع مع اهتمامات المواطن وخلفيته الدينية، وتعمل داخل المجتمعات العربي . وإذا كانت شرائح من النخبة قد

[1] : مدخل عام لفهم الظاهرة الإسلامية، مقال تحصل عليه من الموقع:
http://thepersiangulf.weebly.com/1047107210831080107410981090-1080-1057107410771090107 2/2
بتاريخ:27-05-2017 18:12

[2] : المرجع نفسه

أخطأت بأن أحاطت الإسلاميين بمواقف استئصاليه، فإن الحركات الأصولية ارتكبت خطئا مماثل بالتوسع بالعنف[1].

مما سبق يمكن تفسّير أسباب الالتفاف الجماهيري حول الحركات الإسلامية ومن كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فغياب شرعية الأنظمة السياسية، وعجزها عن ضمان حقوق الإنسان العربي وحريّاته، وسوء توزيعها للثروة الاقتصادية، ساهم في تعزيز شرعية الحركات الإسلامية القادرة على تأمين بعض الحقوق والموارد الاقتصادية الخدمية. كما تعطينا التحليلات السابقة مؤشرا حول انقسام تيارات الإسلام السياسي بين الاعتدال والسلفية، حيث توجد بعض التيارات التكفيرية المتشددة التي تنتهج العنف والأساليب "الجهادية" المختلفة ضد المجتمع والدولة، وهي تأخذ طريقها داخل المجتمعات العربية. وهناك تيارات معتدلة تنتهج التداول الإسلامي للسلطة، والوصول إلى الحكم بصورة سلمية، بنفس الدرجة التي تتوغل بها داخل مؤسسات السلطة في سبيل قلب هذا النظام على المدى البعيد. والإشكالية الرئيسية هنا تكمن في الاختلافات الواضحة بين التيارات الإسلامية المختلفة حول مسألة التحوّل الديمقراطي، وتطبيق الديمقراطية في نظام الحكم، إذ أنّ المشكلة تكمن في النظرة المشوشة للدولة القومية؟ هل هي بنظرهم دولة خلافة، أم نظام سياسي يقتضي تطبيق الدين ؟ أم أنّها أداة تسهّل أهدافهم وغاياتهم الحزبية؟. وبهذا الصدد يذكر بأن قضية الديمقراطية في الإسلام، تشغل المفكرين المسلمين، فهم بين ناف لوجود أية ديمقراطية حقيقية نفيا قاطعا، وبين قائل بأنّ جوهر الديمقراطية لا يختلف عن جوهر الشورى في الإسلام، ومن ثم فقد تتشابه الديمقراطية المعاصرة في بعض أسسها مع الإسلام، لكن لا يمكن الحديث عن أن الإسلام نظام ديمقراطي. إلاّ أن الإسلام يمتلك وجهة نظر خاصة حول الخالق والكون والإنسان والحياة، والاختلاف يكمن في كون الغاية الرئيسية للديمقراطية هي مصلحة الشعب ممثلة برأي الأغلبية. بينما النظام الإسلامي يستهدف حماية الدين بحيث يكون صوت الشعب تنفيذا لأحكام الله.

[1] : المرجع السابق، عبد الوهاب أفندي وآخرون

خلاصة الفصل:

في دراسة للصراع في الشرق الأوسط بأبعاده الثلاثة الحضارية الثقافية والإقتصادية والسياسية نجد أن المنطقة تعيش تنوع واختلاف حضاري وسياسي وإقتصادي ، هذا التعدد التنوع الذي كان من الممكن أن يكون بداية لبناء شرق أوسط متوازن اجتماعيا سياسيا حضاريا اقتصاديا وثقافيا، ليصبح على العكس من ذلك مجال للصراعات والحروب ومنطقة لإنفجار مختلف الأزمات خاصة منها السياسية والإجتماعية المعبرة عن تدهور الأوضاع و الرغبة في التغيير، هذا الإختلاف الذي زادت حدته مع مرور الوقت خاصة في وجود الأطماع الخارجية التي جعلت من منطقة الشرق الاوسط حيز لتقاسم المصالح والأطماع الخارجية التي طورت هذه الفروقات والتقسيمات لتكون بداية لمختلف الصراعات.

الخاتمة

كان الشرق الأوسط مهد الحضارات الإنسانية والديانات التوحيدية، وفي العصور الوسطى كان موطن أول مجتمع عالمي ذي ثقافة بينية، بكل ما للكلمتين من معنى، وكان مصدر ابتكارات وإنجازات عملاقة في كل حقل تقريبا من حقول العلوم والتكنولوجيا، والثقافة والفنون. كان قاعدة لإمبراطوريات متتالية، عظيمة وشاسعة، وكانت آخر هذه الإمبراطوريات وأعظمها من نواح متعددة الإمبراطورية العثمانية، كانت في السادس عشر قوة عظمى عاتية، فقد وصلت جيوشها مرتين حتى فينا وأبحرت سفنها حتى أيسلندا وسومطرة. ومن ذلك الوقت لم تنشأ في الشرق الأوسط قوة عظمى ولا يبدو ذلك ممكن حتى يحل الشرق الأوسط مشاكله السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية التي تمنعه من تحقيق الخطوة التالية في التقدم الحضاري.

فالصراع المستمر في المنطقة، وتحول الطاقة نتيجة لذلك إلى خدمة السياسة والتسلح، وحالة عدم اليقين وعدم الاستقرار السياسي والأمني فضلا عن التغير الدائم والافتقاد لمرتكزات الثبات والاتزان، تجعلها تنتج الأزمات. حيث أن تصدع مؤسسات الدولة على سبيل المثال وإخفاقها في أداء وظائفها الأساسية لم يعد قاصرا على دولة واحدة بعينها وإنما تحول لظاهرة إقليمية عابرة للحدود، تاركا الفراغ لصعود فاعلين من دون الدول وسعيهم لملأه، نتيجة ضعف وتفكك دول عديدة بالإقليم على غرار التكوينات المجتمعية التقليدية والدوائر الأولية للانتماء مثل القبائل والجماعات الطائفية والمذهبية التي باتت تؤدي أدوارا مركزية عابرة للحدود.

وإن إستمرار المحفزات الداعمة للصراعات في المنطقة فمن غير المتوقع في الأمد القريب أن تتم تسويتها وستش ـدلعدة عوامل منها:

- سيستمر الطلب العالمي على مصادر الطاقة في المنطقة، خاصة من الدول الآسيوية وذلك لضمان الاهتمام والمشاركة الدولية في المنطقة، ولكن القوى الخارجية ستفتقر إلى الإرادة أو القدرة على "إصلاح" العديد من المشاكل في المنطقة، بل وستنجر بعضها إلى عدد من المعارك، مما يطيل الصراعات الحالية والمستقبلية.

- غياب العدالة والاحترام في تعزيز اليأس وسوء المعاملة، يمكن أن يسهم فقدان الكرامة في زيادة معدلات التطرف الديني، جنبا إلى جنب مع صعود العلمانية، الذي خبرها العالم العربي عبر العولمة والسياسات الخارجية الغربية، ووسائل الإعلام الاجتماعية التي يراها المتدينون المحافظون عدوانية.

- ستتعرض المنطقة بشكل خاص لمشاكل في المياه، وزيادة التوترات المحلية والوطنية والدولية للوصول إلى موارد المياه. وستواجه أغنى الدول في المنطقة، التي تستخدم محطات تحليه المياه لإمدادات المياه في حالة اختراق تلك المحطات . مع المرجح أن يزداد الوضع سوءًا في ظل التوسع العمراني والنمو السكاني وتغير المناخ.

- الحروب المشتعلة حاليا في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا لا يمكن لأحد فيها الانتصار من خلال الاستراتيجيات غير المتماثلة والأيديولوجيات و التوترات الاجتماعية. وبالتالي ستبقى المنطقة مكان خصب لتجارة السلاح والتي ستستغلها الدول المصنعة.

كما قال بنرد لويس في كتابه " مستقبل الشرق الأوسط، ص 120" على شعوب الشرق الأوسط أو حكوماته أن تحدد مصائرها بأنفسهم، قد تختار سبيل الشرذمة والنزاع الداخلي المميت أوقد تعلن كما يرغب البعض بوضوح حربا دينية جديدة أو جهاد فتثير من جديد حربا دينية مضادة أو حربا صليبية كما حصل منذ ألف سنة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. إسماعيل، صبري مقلد، "العلاقات السياسة الدولية (دراسة في الأصول والنظريات)"، المكتبة الأكاديمية، طبعة خاصة للأكادمية، 1991
2. أندريه زكي، "الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات"، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى،2006
3. برهان غليون، "المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات"، المركز العربي ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الثالثة:2012
4. بوتول غاستون، الحرب والمجتمع "تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية "، ترجمة عباس الشربيني، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983
5. تشومسكي، نعوم وغلبير الاشقر. "السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، ت، ربيع وهبة، بيروت: دار الساقي 2007.
6. سلتاغ عبود، "الثقافة الإسلامية بين التغريب والتأصيل"، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2001
7. شمعون بيريس، "الشرق الأوسط الجديد"، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى:1994
8. صامويل هنتنجتون. " صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي"، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم: د. صلاح قنصوة. الطبعة الثانية 1999.
9. صلاح جرار. "زمان الوصل: دراسات في التفاعل الحضاري والثقافي في الأندلس". دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004
10. عبد القادر رزيق المخادمي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير– الحقائق والأهداف والتداعيات"، الدار العربية للعوم، الطبعة الأولى:2005
11. عبد الوهاب الأفندي، وآخرون،"الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2002
12. عبدا لعزيز جراد، "العلاقات الدولية المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية"، الجزائر 1992.
13. علي العميم، "العلمانية والممانعة الإسلامية– محاورات في النهضة والحداثة"، دار الساقي،بيروت، الطبعة الإلكترونية 2011
14. علي بن إبراهيم النملة، "صناعة الكراهية بين الثقافات وأثر الاستشراق في إفتعالها"، دار الفكر دمشق 2008
15. غازي حسين. "الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية" دراسة.منشورات إتحاد الكتاب العرب. دمشق:2005
16. مايكل كلير، الحروب على الموارد . الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. تر : عدنان حسن، دار الكتاب العربي، لبنان، 2002
17. محمد أحمد عبد الغفار، "فضّ النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية) "، دار هومة، الجزائر، 2003،
18. محمد جلال كشك، "ألا في الفتنة سقطوا – تحليل علمي بالوثائق للفتنة الطائفية"، مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة الأولى 1992

19. منير محمود بدوى "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع". مجلة "دراسات مستقبلية"، مركز دراسات المستقبل . جامعة أسيوط . ج. م. ع. العدد الثالث،جوان 1997
20. ناصيف يوسف حتي، نظرية العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1985
21. همسة قحطان الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مج لس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع2011،
22. هنري كيسنجر، "هل تحتاج أميريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو ديملوماسية للقرن الحادي والعشرين"، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي, الطبعة الثانية 2002
23. يحي احمد الكعكي. " الشرق الأوسط والصراع الدولي. دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع". دار النهضة العربية للطباعة والنشر. الطبعة الثانية

المذكرات و المجلات الدورية و المقالات:

1. أ.د جعفر شيخ إدريس. "صراع الحضارات بين عولمة غربية وبعث إسلامي".(مجموعة مقالات في صراع الحضارات وتأثير الغرب على العالم الإسلامي). مجلة البيان العدد 144،
2. أحمد عباس, "إدارة الأزمات ودبلوماسية القوة".مجلة السياسة الدولية.العدد: 111 ،القاهرة ، 1993
3. ايمان زهران، عسكرة المياه كنمط للصراع في الشرق الأوسط، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 8 سبتمبر 2012،
4. رشيد أبو ثور، "المسلمون في ثقافة العرب، مجلة الرائد العدد:238، أكتوبر 2002.
5. طارق. بوكعباش. **"التحالف بين التيار البروتستاني المتطرف واللوبي الصهيوني وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية"**. رسالة ماجيتير، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2006/2005.
6. عامر عبد المنعم، "الغرب أصل الصراع "، مجلة البيان – سلسلة رؤى معاصرة، العدد: 02 جانفي 2008، المركز العربي للدراسات الإنسانية،
7. عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010 .2014، مذكرة مكملة للحصول على شهادة : الماجيستار في العلوم السياسية فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015./2014،
8. عبد الله نقرش، وعبد الله حميد،" السلوك الأمريكي بعد 11 سبتمبر": وجهة نظر، المستقبل العربي، ديسمبر 2002العدد 286
9. على الصالح مولي" الأصولية الإسلامية: قراءة في مقدمات النشأة وتطورها"،المستقبل العربي، ديسمبر 2008، العدد 758
10. مذكرة "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية" إعداد: إكرام بركان. كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر.
11. بهاز حسين، "الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع اليوغسلافي 1990-1995"، رسالة ماجستير 2006، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلامية، باتنة، السنة الجامعية 2009-2010،
12. نصير عاروري" حملة بوش المناهضة للإرهاب" المستقبل العربي 2002،العدد 284

13. ورقة بحثية" الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط" مقدمة من طرف: علي عواد الشرعة أستاذ مساعد في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

المواقع الالكترونية :

1. أنظر . "قائمة بتواريخ الفشل العربي في الوحدة". على الموقع:
http://raseef22.com/politics/2017/03/08/قائمة-بتواريخ-الفشل-العربي-في-الوحدة/
بتاريخ:27-05-2017 16:37
2. برهان غليون، "بيان من اجل الديمقراطية، مقال متحصل عليه من الموقع:
http://www.aljazeera.net/programs/approaches/2006/1/4/برهان-غليون-بيان-من-أجل-الديمقراطية-ج2
3. أنظر الموقع: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/صراع / المعاني لكل رسم معنى، تحصل عليه بتاريخ: 01-05-2017 9:04
4. برهان غليون،" مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية :منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية "، نسخة إلكترونية تم الحصول عليها من الموقع:
http://www.arabsfordemocracy.org/studies-project/2014-06-05-13-50-19/item/download/45_d7a68d5f6885a5b0fcbe511846d342cd بتاريخ:27-04-2017 16:10
5. دينا رحومة، فارس فايد، " الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي " مقال نشر بواسطة:المركز الديمقراطي العربي في قسم الدراسات المتخصصة, قسم الدراسات والعلاقات الدولية, مشاريع بحثية، تحصل عليه من الموقع:
http://democraticac.de/?p=17753 بتاريخ: 2017/05/03 16:52:20
6. زكي الميلاد، "حرب الأفكار"، وجهات نظر، مجلة النبأ، نوفمبر 2006، العدد: 48، متحصل عليه من الموقع:
http://annabaa.org/nbahome/nba84/003.htm، 2017/05/02 15:30:24
7. ضرار غالب حميد العدوان ، "الحكومات البرلمانية وآفاق تطويرها قراءة في فلسفة النظام النيابي البرلماني وأهدافه"، مركز الرأي للدراسات، أوت 2016، مقال متحصل عليه من الموقع:
http://www.alraicenter.com/alraicenter.com/User_Site/Site/View_Article=ar.aspx?type=2&name=الحكومات-البرلمانية-وآفاق-تطويرها-قراءة-في-فلسفة-النظام-النيابي-البرلماني-وأهدافه ، بتاريخ: 12-05-2017 13:31
8. عباس أرحيلة، "حركات الإصلاح في العالم الإسلامي"، مقال متحصل عليه من الموقع:
https://eddirasa.com/forum/t5450/ بتاريخ:27-05-2017 12:58
9. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، " استبعاد روسيا وتنافس بين بريطاني وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على تصدير السلاح إلى دول الخليج "، الشبكة العربية العالمية، 12 نوفمبر 2012، 21:38، من موقع على الانترنت :
http://www.globalarabnetwork.com/politics/48-saudi-politics/9032-30-29-17-12-11-2012 بتاريخ : 19 ماي 2017، على الساعة 22:37 مساءا

10. مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل (خصائصه، المداخل النظرية والتفسيرية والمستويات)، مقال متحصل عليه من الموقع: http://scjuripoli.blogspot.com/2015/12/blog-post_11.html بتاريخ: 28/02/2017 11:49

11. "نظرية توازن القوى وتوازن المصالح"، مقال متحصل عليه من الموقع: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/index.htm بتاريخ: 28/01/2017 10:33

12. "نظرية الصراع"، http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr/نظري%20ة%20الصراع-ar/#anchorWiki تحصل عليه بتاريخ: 28/05/2017 09:22

13. http://defense-arab.com/vb/threads/14872/ 2017-05-02 17:25:46

14. أبو يعرب المرزوقي،"نظريات السلطة السياسية في الفكر العربي الإسلامي (منطق ظهورها وأثرها في الوضع العربي الراهن)"، مقال متحصل عليه من الموقع: http://almultaka.org/site.php?id=253 بتاريخ:21-05-2017 12:22

15. أعمر محمد، مقال متحصل من الموقع: http://amormohamed07.blogspot.com/2011/10/blog-post.html بتاريخ: 28/05/2017 18:41

16. " المشروع النهضوي العربي -مركز دراسات الوحدة العربية"

17. حسين بهاز، "مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي"،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، تحصل عليها من الموقع https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-03-2010-dafatir/447-2013-04-30-15-40-47 بتاريخ: 28/01/2017 09:42

18. دراسة حول الصراع في الشرق الأوسط والأمن الاقليمي " بحوث رؤية مختلفة"، 29 مارس 2010 : مقال متحصل عليه من موقع على الانترنت: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_6047.html

19. محمد همام، "الدولة والمجتمع في التصور الإسلامي صراع الوظائف أم تكامل الأدوار؟"، مقال متحصل عليه من الموقع: http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_18.html بتاريخ: 01-05-2017 16:49

20. رائد نايف حاج سليمان،"سياسة المحاور العربية وأسس المصالحة"، الحوار المتمدن-العدد: 2581/2009-3-10، مقال متحصل عليه من الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=165276 بتاريخ: 19-05-2017 11:24

21. رغيد كاظم الصلح، علي خليفة الكواري، " كيف تُعزز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية"، في اللقاء السنوي الأول، تحت عنوان: مشروع لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية، وقد انعقد اللقاء في كلية سانت كاثرينز، جامعة أكسفورد بتاريخ 24 أغسطس 1991، نشرت في المستقبل العربي92/1، نسخة إلكترونية متحصل عليها من الموقع:

http://arabsfordemocracy.org/component/k2/item/download/74_c2c8d65f703c098e5f3818cc57902b03

22. غادة الحلايقة، "ما بعد الحرب العالمية الثانية" مقال متحصل عليه من الموقع: http://mawdoo3.com/ما-بعد-الحرب-العالمية-الثانية ، بتاريخ: 28/05/2017 17:56

23. فيصل براء متين المرعشي: "مفهوم النظام الدولي"، الموسوعة السياسية، مقال متحصل عليه من الموقع: http://political-encyclopedia.org/2016/02/25/النظام-الدولي بتاريخ: 28/05/2017 11:09

24. " الأحزاب السياسية في الوطن العربي"، قسم الدراسات والبحوث لقناة الجزيرة، تحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c98311f0-d028-4063-8efb-f1d4a119e65f

25. متحصل عليه من الموقع: http://alma3raka.net/spip.php?article135&lang=ar بتاريخ:12-05-2017 .14:37

26. محمد مسعد ياقوت،"حوار الحضارات وخناجر في جسد الإسلام" كاتب وداعية إسلامي مصري المشرف العام على موقع نبي الرحمة www.nabialrahma.com

27. محمود حسين علي العفيفي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية،2012، ص:54-65، نسخة إلكترونية متحصل عليها من الموقع: http://www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0045806

28. مدخل عام لفهم الظاهرة الإسلامية، مقال تحصل عليه من الموقع: http://thepersiangulf.weebly.com/1047107210831080107410981090-1080-10571074107710901072/2 بتاريخ:27-05-2017 18:12

29. معمر عطوي، "حظر النفط الإيراني : أوروبا تعاقب نفسها"،الأخبار، من الموقع الإلكتروني : http://www.al-akhbar.com/node/34630 بتاريخ 2017/05/12، على الساعة : 14:47 مساءاً.

30. مقال متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/news/international/2015/4/3/دراسة-أميركية-الإسلام-الأسرع-انتشارا-بالعالم ،بتاريخ: 09-05-2017 10:28

31. منير الحمش، رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . نائب رئيس مجموعة الأبحاث السياسية في هيئة الأبحاث القومية. ورقة مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان: "العرب في مواجهة مخاطر التقسيم"، هيئة الأبحاث القومية، 2011/9/27. تحصل عليه من الموقع: http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5705:2012-03-01-09-24-54&catid=67&Itemid=273&lang=ar#_ftnref1

32. موقع المعاني لكل رسم معنى./http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar صراع

33. وائل مهدي،" واردات النفط السعودي ـ اليابان وكوريا زادتاها والصين والهند قللتاها "، الشرق الأوسط، العدد 13364، 01 جويلية 2015، من الموقع الإلكتروني :

http://aawsat.com/home/article/396376/واردات-النفط-السعودي-اليابان-وكوريا-زادتاها-والصين-والهند-قللتاها 2017/05/20، على الساعة : 14:56 مساءاً.

34. وصال العزاوي، "الثورات العربية واستحقاقات التغيير...دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية "، مقال متحصل عليه من الموقع: http://www.iraq-amsi.net/ar/53180 بتاريخ: 06-05-2017 11:25.